الهدف

بوابة الهدف الإخبارية

كتاب الهدف الثاني

آب/أغسطس ٢٠١٩

الانتفاضة:
استلهام التجربة من الداخل

المحتويات:

انتفاضة الحجارة.. وتعميق الوعي بالحق الفلسطيني...أبو علي حسن....٤

أبرز الاستراتيجيات وتكتيكاتها الكفاحية في الانتفاضة الكبرى.....رمزي رباح..٧

الانتفاضة الفلسطينية الكبرى: الـ(نحن) مقابل الـ(أنا).....وسام الرفيدي...١١

القيادة الوطنية الموحدة رافعة نضالية وكفاحية.....عصام أبو دقة ١٣

الانتفاضة الكبرى والقتل بسردية مضادة.....مروان عبد العال..١٥

ذكرى انتفاضة الحجارة.....علي جرادات....١٩

تأملات تنموية للانتفاضة الأولى.....غسان أبو حطب...٢١

الحصاد السياسي لانتفاضة كانون الأول 1987 ومآلاته.....د. ماهر الشريف...٢٥

نقاط مفصلية في الانتفاضة الكبرى 1987.....يوسف عبد الحق....٣٠

المرأة الفلسطينية بين فاعلية الشارع والاعتقال.....رلى أبو دحو...٣٥

من ذاكرة الانتفاضة الأولى.. أحلام معلقة.....د. منى الفرا...٣٨

رواية الدم الفلسطيني.....حسين البدري....٤٠

الانتفاضة وإعادة اكتشاف الذات: حكاية صبي تائه.....أحمد. م. جابر...٤٢

في أتون الانتفاضة وحديث في السياسة.....د. وسام الفقعاوي...٤٤

«صورة» في الانتفاضة الأولى!.....هاني حبيب.....٤٩

الانتفاضة الأولى: ثلاثونَ عامًا من غُربَةِ الروح.....محمد أسمد كناعنة....٥٠

الذكرى الواحدة والثلاثين للانتفاضة الفلسطينية الكبرى.....جواد عقل....٥١

واحد وثلاثون عامًا على انتفاضة الحجارة.....د. سميد ذياب ٥٣

الإسلاميون في المشهد النضالي الفلسطيني.....د. أحمد يوسف ٥٦

حماس.. والانتفاضة الكبرى.....عبد المقاد...٥٨

بين الانتفاضة الشعبية و»الحراكات» فرق كبير.....جبريل محمد....٦٠

هل يمكن إعادة إنتاج الانتفاض الكانوني 1987؟.....د. أحمد قطامش..٦١

أثر انتفاضة الحجارة الكبرى على نظرية الأمن الإسرائيلي.....د. رائد حسنين ..٦٥

العدو والانتفاضة.....أحمد مصطفى جابر..٦٨

هذا الكتاب

لا يمكن عزل الانتفاضة وسياقاتها عن المسار الطبيعي للمقاومة والنضال التاريخي للشعب الفلسطيني ضد الوجود الاستعماري وفي القلب منه المشروع الصهيوني، إذ شكّلت في حينه محطة نوعية جديدة. نعم؛ لكنّ ضمن منطق الاستمرارية مع انتفاضات وثورات شعبنا في أعوام 1920 و1921 و1924 و1929. وكانت دُرّة تلك الانتفاضات والثورات الثورة الفلسطينية الكبرى، التي بدأت عام 1936 واجهضت عام 1939؛ بنداء من ملوك العرب المتحالفين مع القيادة الإقطاعية الفلسطينية، يطالب شعب فلسطين بالاستكانة لوعود بريطانيا العظمى بتحقيق أمانيهم. تلك الوعود من بلفور إلى الملوك وإقطاعييهم وضعتنا أمام كارثة النكبة عام 1948، وما ترتب عليها من تطهير وتهجير واحتلال استعماري-كولونيالي، متحفز لتطوير أدواته لالتهام المزيد من الأرض والوقت، وضمان استمرار التقدم والتفوق على أكثر من صعيد.

وكما نقرأ الانتفاضات والثورات بمنطق الاستمرارية، فذلك ينطبق على الهزيمة أيضاً، والتي استمرّت في أقصى فصولها عام 1967، واستمرّ في المقابل الفعل الثوري، ولم ينقطع رغم كل تعرجاته والضربات المتلاحقة لتنظيماته وأدواتها، ولشعبنا ووجوده في الأردن ولبنان؛ حيث كان مركز الفعل والقيادة والقرار الذي بدأ بالتراجع والانحسار تدريجياً؛ بعد أن أصبح قيد المنفى السياسي والمالي يُضيّق الخناق وينتظر فكه الثمن السياسي من لحم وعظم ووجود القضية والشعب الفلسطيني. هذا الشعب الذي لم يكن بحاجة إلا إلى شرارة تفتح نار اللحظة الثورية، بالجيَشان الانتفاضيّ الشعبيّ؛ بعدما سالت دماء العمال الأربعة، تحت عجلات مقطورة المستعمرة الكولونيالية، ليصبح تاريخ 9 كانون أول 1987، عنواناً لاستمرارية أكبر للنضال والكفاح الوطني الفلسطيني، بعنفوان وزخم شعبيّ لم يسبق له مثيل، خلق معه أدوات فعله، كما أبدع في أشكالها، وفي إنتاج وسائل تضامنه، وحمل على أكتافه قيادتها الوطنية الموحدة، بشعارها الناظم: الحرية والاستقلال.

إن استلهام تجربة الانتفاضة، لا يعني بالمطلق استنساخَها الذي لا يمكن أن يكون، إلا إذا أردنا أن يتوقف التاريخ وينتهي عندها. بل يأتي من كونها شكّلت محطة نوعية، كبّدت الاحتلال خسارة تاريخية ومعنوية؛ لم يجد بدّاً أمامها إلا أن "يستلهم" تجربة الاستعمار المؤسس "بريطانيا الكبرى"، وما جرى بعد 3 سنوات من اندلاع ثورة فلسطين الكبرى عام 1936، التي انتهت بوعد الملوك وإقطاعييهم، وختمتها النكبة، ليمتطي الاحتلال ظهرَ النظام الرسمي العربي المهزوم، المتحالف مع القيادة الفلسطينية البرجوازية المهيمنة على الساحة الفلسطينية، فبعد 3 سنوات من اندلاع الانتفاضة الكانونية كنّا أمام "وعد بوش" الذي بدأ بما سمي "مفاوضات مدريد – واشنطن للسلام" وانتهى بإحلال كارثة أوسلو، الذي وعدنا بطلها بسنغافورة –كما الملوك من قبله– بتحقيق أمانينا.

استلهامُ التجربة، يعني أن نضع أيدينا على حقيقة واضحة وموضوعية، وهي استعدادية الشعب الفلسطيني المستمرة للعطاء وتقديم عظيم التضحيات، لكن يبقى السؤال: كيف يمكن أن تُستثمَر؟ ومن يجب أن يقوم بذلك، كي لا تستمرّ وتتجدد النكبة والكارثة؟

انتفاضة الحجارة.. وتعميق الوعي بالحق الفلسطيني

أبو علي حسن

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

حين انطلقت "انتفاضة الحجارة" عام 1987، بدت كأنها نبوّة جديدة تبشّرنا بقرب الحرية والاستقلال من نير الاستعمار، بدت وكأنها شقّت أفقاً جديداً للنضال الوطني الفلسطيني بل هي كذلك، اعتلت مساحة جديدة من الفعل الوطني والكفاحي والشعبي، بعد أن ضاقت مساحة فعل الثورة الفلسطينية في الخارج إثر خروج قواتها من لبنان عام1982،كنا أمام ولادة جديدة للفلسطيني القادم، ولادة جديدة لثورة مختلفة، أطلقنا عليها انتفاضة، كانت تحمل من المعاني والدلالات والأبعاد ما يفوق الوصف، فقد شكلت انقلاباً نوعياً في الممارسة والحس الشعبي والكفاحي في مواجهة الكيان.

كنا نحن أمام بنية جديدة للمقاومة والثورة، فكراً سياسياً مختلفاً تُوّجَ بشعار "الحرية والاستقلال".

رموز وطنية.. تقاتل

لطالما كانت البندقية رمزاً لعنفواننا وثورتنا المعاصرة، وأغنيتنا وأشعارنا وزينة الرجال، فإذا نحن أمام رموز جديدة استولدتها الانتفاضة، رمزية الحجر والمقلاع، لقد عشقنا الحجر، وعشقنا المقلاع، وحوّلنا هذه الرموز إلى قوة مقاتلة، وخلقنا لها روحًا وطنية تناجي الإنسان الفلسطيني في كل مكان، وضعنا حجرنا في المتاحف، وعرضنا صوره في كل القاعات وهو محمول على أكف الأطفال والعجائز، فكما حملنا البندقية على كاهلنا، التقطنا الحجر من هنا و هناك، وقذفناه ولوحّنا به، ثم زرعناه من جديد كي نحصد من جديد.

لا يجوز التبسيط أو الاستهانة برموز انتفاضة الحجارة، فأبعادها الوطنية والنفسية والإعلامية والثقافية كانت أعمق بكثير من "مقاربة البندقية والحجر" هذه الرموز سجلت رسالة نفسية إلى الكيان، بأننا نقاتلكم من تراب الأرض التي نسكنها ونعيش عليها، نتفوق عليكم في الشجاعة والإقدام، حجرنا هو المعادل لـ (M.16) نقاتلكم بأضعف الإيمان، وكانت تلك الرموز أقوى من الرصاص وأسلحة العدو وعملت مع الأغاني والأشعار على هزيمة الحرب الإعلامية والنفسية للكيان كما عملت على تأجيج المشاعر والحماس لدى مختلف فئات الشعب الفلسطيني والعربي.

وهنا انتقلت الرمزية من البندقية التي طالما تغنّى بها التراث الفلسطيني، إلى رمزية الحجر الذي حفر لنفسه موقعاً في تراثنا الوطني واخترق المجال الإعلامي في كل بلاد العالم برغم غياب فضائيات اليوم.

تحولات في الدور والمكانة

لقد أحدثت انتفاضة الحجارة نقلةً نوعيةً في الثقل الشعبي الملتف والفاعل مع الثورة، فقد دخلت المقاومة الشعبية في ميدان المواجهة من عنصر الشباب والشيوخ والمرأة والأطفال، ومؤسسات إعلامية واجتماعية وحقوقية وصحية وتعليمية في سيمفونية واحدة تهتف للحرية والاستقلال، وكل يحفظ دوره ومكانه في المواجهة، في حين أن فصائل الثورة الفلسطينية كانت ترتكز على نخبويتها وعلى كادرها العسكري وقواها المسلحة والمتواجدة على حدود فلسطين في الأردن أو لبنان، مع تهميش الدور الجماهيري والشعبي في المواجهة، هذه النقلة أسّست لمنطق جديد في مواجهة الكيان، منطق ممارسة كافة أشكال النضال، وليس الكفاح المسلح وحده، وأسّست لأهمية دور

الشعب في المسيرة التحررية، كحامي ومتمّم لطريق الكفاح المسلح.

كما عبّرت الانتفاضة عن مفاهيم رؤيوية وسياسية في النظرة إلى الداخل ودوره ووظيفته فقد درجت فصائل الثورة على القول أن الداخل هوالرديف، وأن الجبهة الوطنية الموحدة التي لم يستكمل بناؤها ليست إلا ذراع وظيفية لدى (م.ت.ف)....هنا انتفاضة الحجارة أزاحت هذا المفهوم وهذه النظرة الضيقة، وتحول الكل إلى اعتبار أن الداخل هو مركز الثقل في المواجهة، وأن الخارج هو الداعم، و (م.ت.ف) هي القائد السياسي الذي يوفر كل الدعم السياسي والإعلامي والمالي، واستثمار طاقات الخارج لصالح الداخل المنتفض.

دور بالخارج متميز

وهنا يمكن القول أن الخارج بما يمثل من مؤسسات (م.ت.ف) قد تحول من قوات مسلحة...إلى بنى سياسية وإعلامية وثقافية واجتماعية في كل البلدان العربية لدعم الداخل، حيث تحوّل الخارج إلى خلايا فاعلة في لبنان و سوريا وتونس والأردن والخليج من أجل دعم الانتفاضة بالمال، والإعلام والأغنية والشعر...من أجل إبراز الصورة الحقيقية للانتفاضة، وشعارها الناظم في الحرية والاستقلال، ورمزية سلاحها الحجر والمقلاع، وغدَتْ الانتفاضة الشغل الشاغل للخارج بكافة فصائله وقواه المنظمة والغير منظمة، وأضحت الانتفاضة اصطلاحاً عالمياً يلفظ كما هو في كل اللغات الأخرى وله معنى واحد.

وإذا كان مركز الثقل المقاوم قد انتقل إلى الداخل، فالصحيحُ أيضًا أن الخارج قد فعل الكثير في إمداد الانتفاضة بعوامل الصمود والاستمرار والديمومة....فقد لعبت دائرة شؤون الوطن المحتل دوراً ريادياً وداعماً للانتفاضة بمتابعة الأسرى والمعتقلين والجرحى والدعم المالي، وقام الخارج بتوفير مئات قنوات الاتصال بالداخل على مختلف الصعد، عَبْرَ قنوات عربية مجاورة للضفة وغزة، وعبر قنوات أوروبية، ومناطق الـ 48، وتحولت قبرص إلى ملجأ للاعلام الفلسطيني ومراكز الدراسات والاتصال مع الداخل عبر الهاتف والفاكسات، ومحاورة الداخل في كل صغيرة وكبيرة، وأضحى خبر الانتفاضة في كل لحظة حاضراً لدى قيادات ومراكز فصائل المقاومة في ذات اللحظة وأقيمت المهرجانات والندوات، والمسيرات اليومية في البلدان العربية لمواكبة أحداث الانتفاضة، وتشكلت لجان دعم الانتفاضة في كل مكان، ولعبت مؤسسات اجتماعية وحقوقية بالتعاون مع الداخل دوراً محورياً في إبراز النشاط اليومي للانتفاضة والدفاع عن الأسرى والمعتقلين، وبدا الخارج في حالة استنفار ونشاط يومي لدعم الانتفاضة، الأمر الذي يعني أن الانتفاضة قد وحّدت الشعب الفلسطيني ، ووحدت الخارج والداخل ، وصنعت مفاهيم جديدة للوحدة والفعل الوطني، وبدا أنّ هناك جسراً حديدياً بين القيادة والشعب... كما أظهرت الانتفاضة وكشفت عن الطاقة الثورية الكامنة في الجماهير الفلسطينية والتي أصبحت متسلحة بالوعي واليقظة وأكثر تفهماً لطبيعة العدو الاستيطاني.

جدل سياسي وفكري ومفاهيمي

وفي سياق مفاعيل الانتفاضة، فقد أحدثت نقلة نوعية أيضاً في الفكر السياسي والجدل المفاهيمي، والرؤى السياسية ، وأخرجت الجدل من الرتابة الحزبية والمواقف المتوهمة وأقانيم الفكر السياسي التي لا تبتعد عن ثلاثية الشعار المركزي، كما حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة ...إلى جدل الواقع وتأملاته، وأسئلته، وألقت كم من الاسئلة المحيّرة، والمتعلقة برؤية الانتفاضة ووظيفتها.

هل تستطيع الانتفاضة أن تقوم بوظيفة التحرير...؟؟ وما هي حدود وظيفتها...؟؟ ما هو دور البندقية في مسرح الانتفاضة...؟؟ ودعمها بالنار...؟؟ هل الانتفاضة قادرة على تحقيق وإنجاز

هدف الدولة...؟؟ هل أضحى خيار الدولة الفلسطينية خياراً واقعياً...؟؟ هل تملك الانتفاضة استراتيجية طويلة الأمد تحفظ ديمومتها...؟؟ أم هي حركة عفوية...؟؟ وهل لحركة عفوية أن تستمر ستة سنوات...؟؟ وهل التعاطف والالتفاف الشعبي العربي يمكن أن يتحوّل إلى مواقف سياسية حقيقية من قبل الأنظمة...؟؟ ما هو دور شعبنا في الـ 48...المشاركة أو التضامن والمساندة...؟؟ وقد استمر هذا الجدل وطرح هذه الأسئلة سنوات...ومرجل الانتفاضة يشتعل من مكان إلى مكان...

بيد أن عوامل الصَدّ في مواجهة استمرار الانتفاضة، كانت من القوة ما أضعف الانتفاضة وجعل فعلها يتلاشى شيئاً فشيئاً، إلى أن توقفت تاركةً وراءها كم هائل من الدروس والدلالات.

إن عظمة هذه الانتفاضة التاريخية تكمن في طول زمانها، فهي أطول انتفاضة في التاريخ الفلسطيني، كما أن سيرورتها واجهت أحداثاً جساماً، فقد مرّت حرب الخليج الأولى وما تلاها من تبعات وهزيمة العراق، الذي أثر كبير الأثر على مكانة ودعم الانتفاضة لا سيما من دول كالعراق و الكويت وغيرهما، حيث انقسم الواقعُ العربيُ، وتوقف التضامن عند الانقسام والتشرذم في الحالة العربية، كما مر على الانتفاضة الانهيار الكبير في المعسكر الاشتراكي، وما ولده من إحباط كبير وتراجع في مكانة اليسار الفلسطيني والعربي ومن ثم في دعم الانتفاضة.

اغتيال ونكوص سياسي

غير أن أكبرَ الأخطار التي واجهت الانتفاضة العظيمة في مساحة فعلها الميداني والسياسي والإعلامي واختراقها للفضاء العالمي، كان الخطر القادم من العقل السياسي للقيادة الفلسطينية في الخارج، الذي أراد أن يستثمر الانتفاضة في العملية التسووية، ظناً منه بأنه قد آن الأوان لقطف ثمار الانتفاضة، وتحقيق ما هو متوهّم من دولة فلسطينية عبر تسوية ممكنة يرعاها المجتمع الدولي، فكان مؤتمر مدريد، الذي شكل منعطفاً حاداً في التطبيع مع الكيان...والذي أسّس بدوره إلى اتفاق أوسلو، والذي وضع حداً لانتفاضة الحجارة، ليبدأ مشهداً جديداً يكتسي حراكاً سياسياً مختلفاً ونقيضاً لكل ما أسسته الانتفاضة من معاني ودلالات وأهداف...وتكتشف القيادة الفلسطينية التي وقعت أوسلو، وتوهّمت بأنها قادرة على استثمار فعل الانتفاضة...أنها لم تقبض إلا هواءً وفراغاً...مما دفعها لأن تتجاوب مع الحالة الشعبية الفلسطينية وفشل التسوية...وتبدأ في الإعلان عن انتفاضة الأقصى الثانية...ويبقى السؤال المحوري...لماذا اغتيلت انتفاضة الحجارة ...؟؟ وكيف...؟؟

وعليه فقد فقدت الانتفاضة (الحماية السياسية) وهو الشعار المركزي الدائم آنذاك في مواجهة المؤامرات الصهيوأمريكية لإجهاض الانتفاضة، وتالياً دُمِرَتْ الركيزة التنظيمية التي طالما قادت الانتفاضة باقتدار.

يبقى أن انتفاضة الحجارة تركت وراءها قدر هائل من الدروس والعبَرْ...وأثْرَتْ تراثنا الوطني الفلسطيني بما يؤكد على إصرار شعب فلسطين على حقه...ويستحق حقه...في العودة والتحرير... كما أحدثت نقلة نوعية في الوعي الفلسطيني تجاه حقه ووطنه...هذا الوعي الذي راهن على كسره وزير الدفاع الاسرائيلي في الانتفاضة الثانية بعبارته الشهيرة "كي الوعي الفلسطيني" بيد أن الوعي الفلسطيني لا زال هو عامل ومفجّر الانتفاضات والثورات...ويتعمّق...ويتأصّل ويؤسس لمزيد من النضال الوطني.

ولعل من أهم هذه الدروس، أن القيادة الثورية والقادرة، والمالكة لرؤية واضحة لمآلات نضالها، هي شرطاً ضرورياً لتحقيق النصر، وأن قيادة ضعيفة في بنيتها السياسية والفكرية وفاقدة لنظرية الصراع مع الكيان، هي مدمّرة للنضال الوطني.

أبرز الاستراتيجيات وتكتيكاتها الكفاحية في الانتفاضة الفلسطينية الكبرى 1987

د. رمزي رباح

عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مما لا شك فيه أن الانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام 87، شكلت حالة نضالية كفاحية متميزة في النضال الوطني الفلسطيني، بل وتجربة فريدة حتى في تاريخ كفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال، فقد اتسمت هذه الانتفاضة بخصائص وسمات فريدة سواءً من حيث طابعها الجماهيري، حيث شهدت مشاركة واسعة من مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني ومن مختلف الاعمار ومن كلا الجنسين، بما في ذلك المشاركة الواسعة والمتميزة للمرأة الفلسطينية، والشباب والطلبة على وجه الخصوص، أو من حيث تكتيكاتها الميدانية ومستوى الإبداع في ابتكار وسائل المواجهة ضمن الظروف والمعطيات الميدانية في كل منطقة، وفي تطوير أدواتها وديناميكية ومرونة تنظيمها.

ولا يختلف اثنان على أن هذه الاستراتيجيات والتكتيكات كانت الركيزة الأساسية لنجاح واستمرارية الانتفاضة لسنوات طويلة. ويمكن إيجاز الهدف الاستراتيجي العام للانتفاضة كما حددته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة "بالخلاص من الاحتلال والحرية وعودة اللاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية المحتلة بعدوان 4 حزيران عام 67 بما فيها القدس العربية العاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة". فيما ابتكرت الجماهير المنتفضة وقيادتها الموحدة " ذراع منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة وتشمل كافة الفصائل الرئيسية في م. ت. ف، أشكال واساليب كفاحية جماهيرية وأدوات لمواجهة الاحتلال، بعض منها يمكن أن يندرج تحت استراتيجيات في المواجهة، والآخر تكتيكات تخدم هذه الاستراتيجيات، لذلك لا يمكن الحديث عن الاستراتيجيات بمعزل عن تكتيكاتها التي تخدمها وتتطور مع ظروف الميدان ومع متطلبات المواجهة اليومية، ومن ذلك:

- **التنظيمُ القائمُ على الوحدة الوطنية والشراكة والوعي البرنامجي ووضوح الأهداف، أولى هذه الاستراتيجيات كانت تسليح الانتفاضة بعنصري التنظيم، والوعي بالأهداف، حيث لم ينفرد أي طرف بمخاطبة الجماهير وإنما تم تكريس الوحدة الوطنية عبر تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والتي كانت تضم كافة فصائل م ت ف الفاعلة، بالإضافة لامتداداتها الفرعية ولجانها الشعبية وفرقها الضاربة، في كافة محافظات الوطن المحتل في الضفة وغزة والقدس. ووضوح الأهداف المنشودة للانتفاضة وتسليح الجماهير ببرنامج مواجهة يومي لخدمة هذه الأهداف عبر نداءات القيادة الموحدة التي كانت تصل كل بيت فلسطيني وتتلقفها الجماهير بلهفة.**
- **التدرج والمراكمة والتفاعل القيادي البرنامجي مع الميدان في تحديد البرنامج والمهمات النضالية المحددة، استناداً لمدى استجابة الجماهير للالتزام بالبرنامج الأسبوعي للمواجهة من جهة، وللتغذية الراجعة والتوصيات من الميدان فيما يخص الحالة النضالية أو الواقع الاجتماعي والاقتصادي. بمعنى الالتصاق القيادي بالميدان في تحديد المهمات النضالية والتدرج بسقفها استنادا للحالة الميدانية والمزاج الجماهيري. ومن أمثلة ذلك: التوقيت المدروس في المطالبة بوقف العمل داخل المستوطنات، مقاطعة الإدارة المدنية، مقاطعة محاكم الصلح، الدعوة لاستقالة الشرطة الفلسطينية وتحديد سقف زمني لذلك، تحديد ساعات فتح وإغلاق المحلات التجارية يومياً، أيام الاضراب الشامل دون تعثر الدراسة، التوقف عن دفع الضرائب.. الخ، وكل ذلك يندرج ضمن استراتيجية تهدف للوصول بالتراكم إلى العصيان المدني الشامل.**
- **التفاعل مع درجة التطور الميداني المتفاوت من منطقة إلى أخرى ومن أمثلة ذلك تثمين خطوة بيت ساحور في رفض دفع الضرائب وفي إحراق الهويات الإسرائيلية، والدعوة لتعميم هذه التجربة في باقي مدن وقرى ومخيمات الوطن.**
- **تفاعل نداءات القيادة الموحدة مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين والتي برزت في خضم**

الانتفاضة المتصاعدة، نتيجة الإغلاقات أو اعتقال رب الأسرة والمعيل، أو منع التجوال الطويل، أو الاستقالات والتوقف عن العمل في إسرائيل والمستوطنات، بالإضافة إلى القضايا التي تم تعليقها في المحاكم، وعليه فقد تم التركيزُ على قيمة التكافل الاجتماعي كقيمةٍ نضاليةٍ اجتماعيةٍ ترسخت وتكرست خلال هذه الانتفاضة، وتشكيل أدوات تكفل إغاثة المحتاجين وإصلاح ذات البين بهدف تطويق وحل أية اشكالات اجتماعية، وذلك من خلال تشكيل لجان الاصلاح ولجان التكافل الاجتماعي، ولجان التموين في كافة المدن والقرى والمخيمات.

- الزخم الجماهيري حيث الحجر والمقلاع والمولوتوف والإطارات المشتعلة وسيلة جماهيرية نضالية في متناول يد الجميع في المواجهة اليومية مع جنود ومستوطني الاحتلال، بما يعني تكريس الطابع الشعبي الجماهيري من خلال تطويع وسائل المواجهة مع الاحتلال بما ينسجم مع أوسع درجات المشاركة الشعبية فيها بديلا للعسكرة التي كانت تقتصر على نخب محدودة .

- استراتيجية الإعلام الشعبي البدائي، من خلال استخدام الوسائل البدائية المتاحة، في التحريض وفي التوعية والتوجيهات، وفي تعميم المهمات النضالية، وفي تحذير المطلوبين للاحتلال عند الاقتحامات للمدن والقرى والمخيمات، حيث لم يكن هناك فضائيات أو وسائل تواصل اجتماعي وإعلام متطور كما هو اليوم، ولكن الانتفاضة ابتكرت أدواتها الخاصة لذلك الهدف ومن أبرزها: الكتابة على الجدران، حيث تحولت جدران المدن والقرى والمخيمات إلى صحف ثورية وتحريضية، وكذلك نسخ وتصوير نداءات القيادة الموحدة ميدانيا وتوزيعها الى كل بيت، واستخدام مكبرات الصوت اليدوية وسماعات المساجد في دعوات المواجهة وفي بث نداءات القيادة الموحدة، أو بيانات القيادات الفرعية المحلية. وكذلك فإن رفع الأعلام الفلسطينية على أعمدة وأسلاك الكهرباء كانت تشكل مهمة نضالية تحريضية هامة، حيث كان يشكل العلم الفلسطيني في تلك المرحلة استفزازاً كبيراً للاحتلال وجنوده، وفي المقابل كان يؤدي إلى رفع الحالة المعنوية وإلى تأجيج العاطفة الوطنية لدى المواطنين والشباب.

- اللجانُ الشعبيةُ، بنيةٌ تنظيميةٌ نضاليةٌ واجتماعيةٌ هامة خلال الانتفاضة، لقد كرست الانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام 87 بقيادتها الموحدة، وأدواتها الميدانية الموقعية، شكلاً تشاركيًا من السلطة الشعبية، سلطةُ الشعبِ الوطنيةِ البديلة لسلطة الاحتلال، التي ابتدعت مؤسساتها الخاصة البديلة لمؤسسات الإدارة المدنية، وعليه فقد تم تشكيل آلاف اللجان الشعبية المتخصصة على امتداد مساحة الضفة والقطاع، ووفقاً لمتطلبات الحالة النضالية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تصاعد الانتفاضة والمواجهة، وعن القمع الوحشي والحصار من قبل الاحتلال. وقد لعبت هذه اللجان دورًا مهمًا في تكريس قيم التكافل والتعاضد والوحدة بين أوساط الجماهير من جهة، وفي التخفيف من الآثار الناتجة عن القمع والبطش والحصار وإغلاق المؤسسات التعليمية والصحية الفلسطينية، وفي تقديم خدمات نضالية واجتماعية كبيرة، ومن أمثلة هذه اللجان: " لجان التعليم الشعبي، لردم الفجوة الناتجة عن تعطيل الدراسة، وعن اقتحامات المدارس وتحويل الكثير منها إلى ثكنات عسكرية احتلالية، كان يشارك فيها على امتداد مساحة الضفة والقطاع آلاف المتطوعات والمتطوعين من طلبة الجامعات ومن المعلمين والمتقاعدين، وكانت تستخدم البيوت في الأحياء كصفوفٍ تعليميةٍ بديلة للمدارس المغلقة، لجان التكافل الاجتماعي، ولجان التموين، والتي لعبت دوراً كبيرا في التخفيف عن المواطنين خصوصا أثناء الإغلاقات والحصار ومنع التجوال، وفي توزيع المساعدات التموينية على الأسر الفقيرة والمستورة، وكذلك في التضامن مع المتضررين من قمع الاحتلال، ومع أهالي الشهداء والأسرى والجرحى. اللجان الصحية ولجان الإسعاف الأولي، حيث نشطت المؤسسات الصحية المختلفة في تخريج الآلاف من الشباب والشابات كمسعفين ميدانيين، وكذلك في أقامة أيام عملٍ طبي مجاني في القرى البعيدة، وفي أحياء المدن والمخيمات التي عانت من منع التجوال الطويل. لجانَ الاصلاحِ، من الوجهاء وكبار السن لتطويق أية اشكالات اجتماعية وحلها، وقد قامت هذه اللجان بدور كبير في تحقيق السلم الاجتماعي أثناء الانتفاضة. لجان الحراسة الليلية، وهي لجان نضالية انتشرت خلال الانتفاضة الكبرى في كل حي وفي كل زاوية من زوايا المخيمات والمدن والقرى مهمتها الرئيسية الحماية، والاستطلاع المتقدم والتحذير عبر مكبرات الصوت من أية اقتحامات ليلية لجنود الاحتلال لاعتقال المطلوبين والنشطاء، أو للتحذير من هجمات المستوطنين على الأحياء والقرى المتاخمة للمستوطنات، وكان يتناوب في عضويتها الآلاف من الشباب للابقاء على حالة من اليقظة

الدائمة لحماية الأحياء والمواطنين والمطاردين المطلوبين على وجه الخصوص.

وهناك بعض العوامل غير المباشرة وغير المرئية، أسهمت في تطوير الزخم الجماهيري للانتفاضة الكبرى، تتعلق بالحالة المعنوية وبتكريس قيم لم تكن موجودة ما قبل الانتفاضة وتطورت وتغيرت مع تصاعدها ومنها:

- كسر حاجز الخوف من الجندي الاحتلالي، حيث تحررت الجماهير بمختلف شرائحها من الخوف من جندي حرس الحدود الإسرائيلي، أو من جنود التشكيلات الجديدة التي أدخلها الاحتلال في ميدان المواجهة، وهذه الحالة المعنوية العامة مهدت لتصاعد المشاركة الشعبية في فعاليات الانتفاضة مع تقدم الوقت.
- التغير في النظرة التقليدية الموروثة للقيمة والمكانة الاجتماعية للمواطن الفلسطيني، سواءً في المدن أو القرى أو المخيمات، بحيث اكتسب المطارد، الشهيد، الأسير، الجريح، أو نشطاء الانتفاضة قيمةً ومكانةً اجتماعيةً كبيرة، واحترامٌ وتقديرٌ مجتمعي كان في السابق حكراً على ذوي الجاه والمال والنسب الاجتماعي الموروث من أيام الإقطاع. وهذا التغيّر القيمي شكّل بالتأكيد حافزا لأبناء الفقراء والطبقة العاملة لكي يكونوا سباقين في الانخراط في الفرق الضاربة واللجان الشعبية المختلفة وفي المواجهة اليومية مع الاحتلال.
- تَقَبّلَ المجتمع الفلسطيني لنزول المرأة للشارع، واضطلاعها بدور ميداني واسع ومتميز في مواجهة الاحتلال، وفي اللجان الشعبية المختلفة، وهو ما لم يكن متحققا في السابق. وهذا القبول الاجتماعي لانخراط المرأة في فعاليات الانتفاضة لم يقتصر على المدن أو التجمعات الكبيرة، بل شمل القرى والمخيمات كافة، فكان للمرأة الفلسطينية دوراً هاماً وبارزاً في كافة الفعاليات، بل وتميزت عن باقي القطاعات الأخرى في مجالات محددة مثل نقل المواد التحريضية"، مثل: الأعلام والبيانات" بين التجمعات السكانية وتوزيعها، بالإضافة لمشاركتها الفاعلة في اللجان الشعبية، كلجان الإسعاف والتكافل الاجتماعي والتعليم الشعبي والحراسة، وفي مهمة إعاقة وعرقلة جنود الاحتلال عند محاولتهم اعتقال رماة الحجارة من الشباب، حيث تمكنت المرأة الفلسطينية في كثير من الحالات من انقاذ هؤلاء الشبان وتحريرهم من أيدي الجنود.

الانتفاضة الفلسطينية الكبرى: الـ(نحن) مقابل الـ(أنا)

وسام رفيدي

باحث ومحاضر جامعي فلسطيني

في البدء كان التنظيم!

لم تكن الانتفاضة الشعبية الكبرى في العام 1987 محض اشتباك سياسي واسع ومفتوح مع المحتلين الصهاينة، بل وكانت تتويجاً لمرحلة من البناء التنظيمي، الحزبي والشعبي، على نطاق واسع كما و(عرض) مكتمل بعد سلسلة من البروفات/النضالات/ المعارك الشعبية مع المحتلين منذ استكمال استعمار فلسطين في العام 1967. فوفق قانون التراكم الهيغلي/ الماركسي لم تندلع الانتفاضة من فراغ بطبيعة الحال، بل كانت في المحصلة النهائية تطور كيفي جديد رسم معالم المواجهة مع الاستعمار الصهيوني وفرض حضور فلسطين المحتلة بقوة في خارطة الصراع.

امتاز العمل الفلسطيني حتى نهاية السبعينيات بظاهرة العمل الفدائي، ونكاد نقول حصراً، باستثناء المعركة ضد مشروع الإدارة المدنية نهاية السبعينيات وصولاً للتصدي لمشروع مناحيم ميلسون مطلع الثمانينيات، وهذا الأخير، ميلسون، المستشرق والأكاديمي الصهيوني كان يحاول نقل تجربة الاستعمار البريطاني في الثلاثينيات عندما حاول المستعمرون تحريك الريف ضد المدينة وفق آليات (تطويق الريف للمدينة)، المدينة باعتبارها عصب الفعل السياسي الوطني، لضرب الحركة الوطنية الناشئة، فكانت النتيجة مسخ عنوانه روابط القرى العميلة، فاندحر المشروع ومعه صاحبه.

منذ مطلع الثمانينيات، وتحديدا بعد الهزيمة العسكرية التي لحقت بالثورة في لبنان، رغم بطولة التصدي، وخروج قواتها من لبنان وفقدان قاعدتها الأساسية، بدأ توجيه الاهتمام لبناء أدوات العمل التنظيمي والجماهيري في الداخل باعتبارها ركيزة كفاحية جديدة لتعويض الخسارة في لبنان. وللحقيقة لم يبدأ التفكير ببناء تلك الأدوات بعد 1982 وإن اكتسبت بعد هذا العام دفعة جديدة واهتمام أوسع نتيجة خروج المقاومة من لبنان. فمنذ نهاية السبعينيات بدأت الجبهة الشعبية ببناء أدوات تنظيمية شعبية لمختلف القطاعات، بدأت بجبهات العمل الطلابي في العام 1979 لتتابع في القطاعات الأخرى: العمال والنساء والثانويات ولاحقا المهنيين: مهندسين وصحافيين ومدرسين وأطباء. وقد كان ذلك التوجه غير مقتصر على الجبهة الشعبية بل وفعلت ذات الشيء فتح والجبهة الديموقراطية، ناهيك عن أن الشيوعيين كان لهم نشاطهم وأدواتهم الجماهيرية قبل ذلك، غير أن محدودية تواجدهم السياسي والتنظيمي لم يمكنهم من طبع النضال في الداخل بطابع جماهيري واسع.

إن الشروع ببناء أدوات العمل التنظيمي الجماهيري كان رافعةَ الانطلاقِ لمهامٍ متعددة على الصعد الجماهيرية والنقابية والكفاحية، والتربوية أيضا

المنظمات الجماهيرية رافعة التربية الوطنية والثورية

باستعادة المقولة اللينينية حول مركزية الحلقة التنظيمية يمكن القول دون تردد أن تجربة النضال الوطني الفلسطيني أكدت مصداقية تلك المقولة الهامة، فبحلها، أي بنائها، يمكن الانطلاق لحل كافة المسائل، فالتنظيم يضاعف القوى بعشرات المرات وأيضاً حسب لينين، فيما غرامشي نقل

الفكرة لحدود التلاقح مع الممارسة الثورية عندما أكد أن (التنظيم هو حقل التوسط بين النظرية والممارسة)، فعشرات النظريات والمواقف والتحليلات والتوجهات الثورية لن تسوى شروى نقير إن لم يتوفر الحامل الوسيط/ التنظيم لنقلها لحيز الممارسة. لذلك يمكن القول إن بناء الادوات التنظيمية الجماهيرية منذ مطلع الثمانينات كان كفيلاً بحل كافة مهام النضال ضد المستعمرين من جهة، كشكل رئيس للنضال يعكس التناقض الرئيس مع المستعمرين، وأيضا لحل مهام النضال النقابي/ الطبقي دفاعاً عن مصالح الفئات الشعبية من طلبة وعمال وفلاحين من جهة أخرى.

وباعتبارها الْقِيَمُ الأساس التي توجه السلوكيات سواء بين المجموعة البشرية ذاتها على اختلاف سعتها، من الشعب حتى (شلة) الاصدقاء، كان لضخ القيم التربوية، الوطنية والثورية، بين المنتمين للمنظمات الجماهيرية أهمية مزدوجة، فمن جهة تُحدِّد تلك القيم معايير السلوك بين أعضاء المنظمة، ومن جهة ثانية تحدد معايير السلوك في العلاقة مع الجماهير، دون إغفال ما تتركه تلك القيم من تأثيرات على تكوين الشخصية الوطنية كشخصية بذاتها وفي علاقتها بالمجموع، المنظمة أو الجماهير.

ويمكن اعتبار منظومة القيم التي جرى السعي لتمليكها للاعضاء عبر التربية تندرج في إطارين أساسيين، الأول منظومة القيم المستقاة من التراث القيمي الشعبي والوطني الفلسطيني والتي ترسخت عبر التاريخ وخاصة في حقب النضال ضد المستعمرين البريطانيين والصهاينة، والثاني منظومة القيم اليسارية الماركسية المستقاة من النظرية الماركسية ذاتها ومن تجارب ملايين المناضلين اليساريين في العالم طوال القرن العشرين.

لذلك، فإن التثقيف الداخلي الذي تميزت به الجبهة الشعبية، وطال ليس فقط عضويتها الحزبية بل والجماهيرية، كان هو المدخل لضخ تلك القيم بشقيها/ إطاريها المرجعيين، الوطني واليساري الماركسي: روح العمل الطوعي، والانخراط بالجماعة بديلا عن التقوقع على الذات، والإخلاص المطلق للوطن والشعب وحقوقه، والقناعة بعدالة القضيةوالنضال، والحقد على المستعمرين، ومساندة نضال المرأة ونزوعها للتحرر، والتواضع وعدم الرضى عن الذات، والانحياز المطلق للفقراء والكادحين، وغيرها الكثير من القيم التي عملت المنظمات الجماهيرية والحزبية على ضخها في قطاع يصل لعشرات الآلاف من المناضلين. ومن المهم الإشارة هنا للدور الذي لعبه الاسر في العملية التربوية، فَتَمَيَّز الجهد الثقافي والتربوي لمنظمات الجبهة الشعبية في الأسر معروف ومشهود له من قبل جميع الفصائل، سواء لجهة تنوع حقول هذا الجهد (من الرواية وصولا للفلسفة وما بينهما من تاريخ ونظرية الحزب والتجارب الوطنية والثورية والاقتصاد،،) أو لجهة اختلاف مستوياته (قاعدية وكادرية).

وقبل الولوج للتلاقح الذي تم بين كل ما قيل أعلاه والفعل الانتفاضي من الأهمية بمكان التأكيد أن الجهد الثقافي التربوي لم يكن بمعزل عن الممارسة الكفاحية بين الجماهير وضد المحتلين، فهذا الجهد لم يكن جهداً صالونيًا موجهاً لهواة الثقافة، بل جهداً يتعمد بالممارسة ويغتني بغناها، جهد يرتبط بالممارسة ولا ينعزل عنها في تفارق واضح بين رؤيتين للثقافة: رؤية ترى فيها فعلا اشتباكيا يسعى للتغيير (تغيير العالم لا تفسيره حسب ماركس)، ورؤية ترى فيها نزوعاً ذاتياً يحلق في عالم الذات ليعود إليها!

القيم الثورية والوطنية حاضنة للفعل الانتفاضي

من نافلة القول أن الإنتفاضة الشعبية الكبرى قد تجسدت فيها جملة من القيم الاجتماعية، الوطنية والثورية، كنتاج لمُعْطَيين أساسيين أولها ما ترسخ في صفوف الجماهير من تربية وطنية وثورية في المرحلة السابقة، وخاصة الثمانينيات، تلاقحت مع النضال الشعبي ضد المستعمرين، وثانيها كنتاج

للفعل الانتفاضي. لقد تجسدت تلك القيم في الفعل الانتفاضي نفسه، وبالتالي لم تكن معزولة عنه بل هي حاضنة ورافعة للفعل ذاته، تؤثر فيه وتتأثر به.

إن استعراض مجمل فعاليات الانتفاضة سيؤشر إلى منظومة القيم التي سادت في ظلها. التضامن مع المناطق المحاصرة والسعي لتزويدها بالغذاء والدواء، احتضان أهالي الجرحى والشهداء والأسرى عبر الزيارات والدعم المالي والمعنوي، برامج التكافل الاجتماعي للفقراء، الالتزام الصارم بقرارات القيادة الوطنية الموحدة، تشكيل اللجان الإغاثية الزراعية والطبية لتقديم الإسناد للارياف باعتبارها الأكثر تضرراً، إسناد العمال الفلسطينيين في امتناعهم عن العمل داخل الكيان الصهيوني، الفعاليات الإسنادية التضامنية من مجاميع حزبية في منطقة 48، الانخراط الواسع للمرأة في الفعل الانتفاضي، تفكك العلاقة السلطوية الأبوية تجاه الأبناء، العودة للارض لزراعتها وتنظيم الفعاليات الطوعية لإسناد الفلاحين، كل تلك الفعاليات تؤشر كما قلنا لجملة قيم سادت خلال الفعل الانتفاضي، حتى بات من البديهي على جيل الانتفاضة، وكاتب هذه السطور عاصر ما قبلها وما بعدها، أنه وعبر وصفه، والمقارنة دائماً مغرية منهجياً، لحالة القيم اليوم لا يجد أمامه إلا (التحسر)، على جملة القيم التي سادت حينها وانحسرت اليوم بفعل ثقافة أوسلو الفردانية المستندة لتوجهات ليبرالية تُنشِدُ التطبيع مع المستعمر والواقع ولا تَحفِزُ على المقاومة.

إن محور تلك القيم، ولو شئنا الامساك بالجوهري، نقول إن جوهر تلك القيم كان تغليب الروح الجماعية على الروح الفردية، فالانتفاضة فعلٌ شعبيٌ جماعيٌ منظم وبذات الوقت أبوابه مشرّعة للابداع الفردي. فضمن انخراط الفرد في الجماعة تشكّل الفعل الانتفاضي لتكون تلك القيمة جوهر الفعل الانتفاضي.

كما ويمكن الإشارة إلى الروح التضحوية العالية التي ميزت الفعل الإنتفاضي. إن صورة الطفل الغزي الذي يواجه الدبابة بحجر غدت فعل بطولة يتضمن رمزاً قيمياً ووطنياً عالمياً للكفاح ضد المستعمرين، كما غدت صورة استشهاد الدرة رمزاً لفاشية الصهيونية الاستعمارية.

لم تكن القيم المبثوثة في الاشتباك الانتفاضي بمعزل عن (وظيفتها) الإشتباكية، فهي بنت الممارسة وروحها، غذّتْ الاشتباك وتطورت عبْرَهُ، وفي هذا نموذج فريد للتلاقح بين منظومة الثقافة، ومنها القيم والسلوكيات، وبين الممارسة الاجتماعية، هي اقتران القول بالفعل في رد شعبي على النزوع البرجوازي المنافق ب(ثقافته) الذي يهتك العلاقة، فيتحول الحديث عن القيم لجعجعةٍ لا تُغني ولا تسْمِنُ مِنْ جوع.

سواء على مستوى التصدي للمستعمرين أو العلاقات بين الجماهير من جهة وطليعتها المنتفضة وبينها من جهة ثانية، او في كافة أوجه الاشتباك الانتفاضي، التعليم، الصحة، الزراعة، المقاطعة، التصدي للمستعمرين، وغيرها عشرات العناوين يمكن تلمس تلك الروح الطوعية الجماعية التي مَيَّزَتْ الاشتباك الانتفاضي.

القيادة الوطنية الموحدة رافعة نضالية وكفاحية

عصام أبو دقة

عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

قبل اندلاع الانتفاضة لم يتوفر إطار تنسيقي مركزي موحد بين الفصائل الفلسطينية داخل الوطن، ولم يغير من هذا الواقع وجود تنسيق ثنائي وأحيانا أكثر وعند الضرورة، كان التنسيق غير منتظم ويعتمد على مبادرة وينحصر في بعض الأماكن كمدينة القدس مثلا.

وقد شهد العام 1987-1986 حالة متسارعة ومتزايدة من الانقسامات النقابية في الحركة العمالية ، حيث تكرس وجود ثلاثة اتحادات عمالية تابعة لكل من حركة فتح والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي، وبدورها باشرت الجبهة الشعبية بإنشاء نقابات عمالية خاصة. العمل غير الموحد انسحب على المنظمات النسوية والشباب وطغى العمل الجماهيري الفئوي على العمل الوطني والجماهيري الموحد.

جاء حادثُ الدهس الإسرائيلي الذي أدى إلى استشهاد العمال (الأربعة) في مخيم جباليا ليكون الشرارة التي أشعلت حريقا عم الوطن وكان على شكل انتفاضة عفوية شاملة ، أحدثت أكبرَ زلزال ضد الاحتلال، وأحدثت أكبر تحدٍّ للتنظيمات وقياداتها. وأدى انخراط قواعد التنظيمات في الانتفاضة وكأنها جزء من الحركة العفوية، ليزيد في حرج التنظيمات التي حاولت منفردة التقاط زمام المبادرة لتنظيم وقيادة الانتفاضة.

في الأيام الأولى للانتفاضة كان الظَنُّ أنها مجرد مظاهرات ومواجهات محدودة مرتبطة بموسم المدارس والجامعات ستنتهي بعد أيام، إلا أنه سرعان ما تبين أننا نتكلم عن مواجهات دائمة، وفشل الاحتلال بخنق الانتفاضة عبر إغلاق الجامعات والمدارس (كونها المحرك الأول للمواجهات).

كانت الانتفاضة الأولى بمثابة مؤشر على تغير قناعات المجتمع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة حول قضية تحرير فلسطين وتعبير عن اليأس من أي حلول تأتي من خارج فلسطين، بالتالي كان محركها هو محاربة المشروع الصهيوني، وإن كانت المهمة (وما زالت) أكبر من قدرة الجماهير والتنظيمات.

فالكيان الصهيوني طوال عقود كان يتمدد ويتجذر ويبني قوة عسكرية واقتصادية هائلة، وأكثر من ذلك تمادى في الاستيطان وتهويد الضفة وغزة، بحيث لم يعد ممكنًا القضاء على الاحتلال بالضربة القاضية سواء في الأراضي المحتلة عام 1967م أو المحتلة عام 1948م.

كانت معركة الانتفاضة الأولى هي وقف التدخل الصهيوني بالحياة اليومية للمواطن الفلسطيني وإثبات الهوية الوطنية الفلسطينية، لذا اتخذت طابعًا شعبيًا ركز على مواجهة الاحتلال داخل المدن، والعصيان المدني وعدم التعامل مع مؤسسات الاحتلال، ورفع العلم الفلسطيني وكتابة الشعارات الوطنية.

وجاء الإعلان عن «القيادة الوطنية الموحدة» التي نقلت الانتفاضة من حالتها العفوية إلى فعل شعبي منظم، لتغدو الانتفاضة حدثٌ تاريخيٌّ هز دولة الاحتلال وأهال التراب على مقولتها الاستعمارية الزاعمة بأن الشعب الفلسطيني يتعايش مع احتلالها المستنير. ومنذ اندلاعها تفاعل هذا الحدث التاريخي مع شعوب ودول عربية وعالمية، فقد حاك العديد من الحركات الاجتماعية

والشبابية تجربة الفعل الريادي للمنتفضين، واستلهمت شعوب عربية التجربة في انتفاضاتها السلمية الديمقراطية، لكنها أجهضت لأسباب عديدة.

وكان تشكيل القيادة الموحدة كإطار جامع للانتفاضة بعد البيان الثالث، حيث أصبحت القيادة اليومية للفعل الكفاحي الشعبي، وقيادة سياسية عبرت عن حالة التوافق بين القوى السياسية المُشَكلة لها والحالة الجماهيرية الفاعلة في الميدان ، مما يؤكد أن الفعل النضالي الموحد بقيادة موحدة يستطيع استنهاض الحالة الجماهيرية وتوسيع قاعدتها الشعبية، انطلاقا من إيمان شعبنا بأهمية العمل الموحد والمشترك بين كافة القوى السياسية، وتكون ثمار الفعل السياسي والاشتباك اليومي مع الاحتلال أكثر فاعلية وأقرب إلى تحقيق الانجازات بدلا من البرامج التنظيمية الخاصة التي يمكن أن تُسَاهم في بعثرت الحالة الجماهيرية، وربما تكون في تعارض مع بعضها البعض، وهذا ما يمثل إشكالية أمام وحدة الحركة الجماهيرية، وإضعاف المشاركة الواسعة، أو ربما عدم انضمام قطاعات جديدة، أو تراجع في عملية استنهاض الحالة الكفاحية. واستمر الفعل الجماهيري بخطى متسارعة إلى أن بدأت بعض الفصائل بتشكيل أجنحة عسكرية لها، مما تسبب في فتح المجال أمام الفعل المنفرد للتنظيمات والتأثير على الحركة الجماهيرية حيث ساهم في إضعافها ، وفقدان سيطرة القيادة الموحدة على القرار ، لكنها كانت ماتزال تسيطر على الأرض. وعليه أوصلت الانتفاضة الأولى الاحتلال إلى نتيجة مفادها، إنه لا يستطيع السيطرة على الشعب الفلسطيني، مما أجبره للدخول في عملية التسوية من خلال مؤتمر مدريد، وتدحرجت الأمور باتجاه عملية تفاوضية سرية نتج عنها اتفاق أوسلو، الذي وأد الانتفاضة وهي في وهجها، حيث كان يريد ياسر عرفات إنشاء دولة فلسطينية تكون موطئ قدم للمشروع الوطني والمقاومة، بينما كان يريد الاحتلال ورئيس وزرائه آنذاك رابين، أن تكون عملية تدجين للمقاومة الفلسطينية، وإنهاء القضية الفلسطينية، مقابل حكم إداري ذاتي موسع.

الانتفاضة الكبرى والقتل بسردية مضادة

مروان عبد العال

روائي وكاتب وقيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

اندلعت انتفاضة الحجارة في الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر عام 1987، واشتعلت فوانيسها كروح من عشاق الأرض ولكنها تعانق السماء ! وفاضت الشوارع بسيل مدفون في ثنايا الصدر، كأنها تقول أن كل من لا يتمرد لا يقدر أن يكون ثورياً، وكلّ طفلٍ يلتزم البيت لا يمكن ان يكون فلسطينياً ! وصدى الحجارة العابرة للمدن و للحدود، تؤدي ثورتها في الأكف الطرية، فتحمل مفرداتها إلى كل اللغات و كل الجغرافيا وكل السياسة.

غارنيكا فلسطين

تلك التي رسمت 'غارنيكا' فلسطين برمل غزة التي كانت يومها فرن الانتفاضة ومن طعم ملحها وأزرقها، وبزيتون جبل النار وبرتقال يافا ورخام بيت لحم ونبيذ الخليل وصخور جنين وحنون الجليل وقباب القدس، كلّها في لحظة تاريخية عقدت ميثاقاً ثورياً مع الثورات والهبات والانتفاضات منذ ثورة البراق إلى ثورة ال36 إلى النكبات والنكسات والثورة المعاصرة بخيباتها وهفواتها وحصاراتها وإبادة مخيماتها وصناعة أبطالها. في الجدلية الكفاحية والجدارية الفنية اختلط 'ديسمبريو' جباليا بديسمبريي 'كومونة باريس'، ووسمت ' القيادة الوطنية الموحدة' نداءها الجديد بهجوم سفينة اورورا . ورجموا بالحجارة وبلا كلل إبليس 'الباستيل'، وانتصبت المقاليع شامخة خلف الحشود تطلق كرَاتها الحارقة نحو قصر الفرساي ، جيل 'سييرا مايسترا' والحلم الغامض بين ثورة 'اليعاقبة' والهجوم على 'المونكادا'، الرصاص المطاط ممزوجاً بالعبارة الساحرة الحرية والاستقلال وتحت العلم الوطني بألوانه الحارة وكوفية الثورة المرقطة وفتيات بالثوب المطرز، وفي جهةٍ أخرى دَهْسٌ وَحَرْقٌ، ثم فضائيات تبث مشهداً لجنود مدججين يضربون ويسحلون ويقتلون ويكسرون الأذرع!

تقديس العفوية

أكد درسُ الانتفاضة الثمين أن الفعل العفوي لا يمكن أن يتقدم ويحقق غايته دون انتفاضة ثقافية، لا يكفي الوضع الثوري ليمدها بعوامل الاشتعال ولكن الديمومة تكمن في منع إسقاطها أو قطفها في غير أوانها أو درء عناصر فشلها وأن ندعها

تنتصر، وهذا لا يعتمد على الإكتفاء بمقولة (لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة)، بل إن صوت الحقيقة لا يعارض صوت الحق، و الخطأ يحتاج لرجم آخر أو لنقد للذات كذلك، والانتفاضة ليست فوق النقد حتى لا تبتلعها كما حصل بعض من الثقافة السلطوية والتقليدية السائدة والمهيمنة. فالثورات تنفجر عفوياً وقد يتوقعها الناس كإحتمال، كونها حالة تفاعل اجتماعي يتم التبشير بها، ولكن النبوءة ترتبط عادةً بعلاقة افتراضية للحدث المحتمل وليس بتوقيت حدوثه.

عندما سُئل الدكتور جورج حبش : "هل فوجئتم باندلاع الانتفاضة ؟ فأجاب: لا أستطيع الإدعاء إننا كنا نتوقع حدوث الانتفاضة بهذا الزخم والاستمرار والشمول، وليس صحيحاً إدعاء أي قائد أو قوى فلسطينية أنها فجرت الانتفاضة. كانت الانتفاضة من فعل الجماهير وإبداعها، ولم تستأذن الجماهير هذا القائد ولا ذاك الفصيل عندما فجرت انتفاضتها في وجه الاحتلال ". ليؤكد في مكان آخر على خلفية عفوية الفعل، لكن على أساس اعتماد البنية التنظيمية والشعبية والسياسية والكفاحية، بعيداً عن تقديس العفوية واستمرارها في إدارة الصراع.

أنسنة الحجر

أحدثت الانتفاضة ثورةً عاطفيةً وروحيةً في السلوك والمفاهيم من قيم إيجابية مثل التكافل الأسري والمواجهة الشعبية والوحدة الشاملة بين الداخل والخارج، والداخل وداخل الداخل، والتضحية بلا حدود، والتمرد والتفاؤل والأمل والإبداع الثوري والأدبي والفني والتشكيلي والموسيقي، التي عبر يوماً عنها محمود درويش في رسالة للعالم : "إن الانتفاضة أمس واليوم وغداً، هي التعبير الطبيعي المشروع عن مقاومة العبودية المتمثلة في احتلالٍ يَتسمُ بأبشع أشكال الفصل العنصري". وأطلق قصيدته (محمد) الذي اختار من شهيدها محمد الدرة أسطورة ثورية. كما اقترن اسم سميح القاسم بقصيدته 'تقدموا' وكذلك نزار قباني منبهراً: "بهروا الدنيا /وما في يدهم إلا الحجارة/ وأضاءوا كالقناديل/ وجاءوا كالإشارة". وصل صداها إلى العواصم، فعُقدت مؤتمراتٌ فكرية وثقافية، ومنتديات ونصوص ومقالات ولوحات ومعارض فنية، وجميعها توغلت في البحث والأسئلة والتصفيق وأنسنة الحجر.

اختطاف الانتفاضة

وعندما نرى أنفسنا بعد هذه السنوات من التّذكر والاستذكار لنكتشف أننا نقف على الضفة الأخرى، من حقنا أن نسأل: من اختطف؟ وكيف سُرقت الانتفاضة؟

هذا السؤال هو مطالبةٌ بفهم وقراءة معضلة الانتفاضة، بل تفكيك ومُساءلة ما آلت

إليه من الموقع الثقافي و في ذكرى انطلاقتها الحادية والثلاثين، إنصافاً لتضحياتها ووفاءً لأبطالها شهوداً أحياء أو شهداء، يحتاج إلى الاعتراف بأن أزمة المشروع الوطني التي نعيشها الآن قد بدأت تداعياته منذ أن اختُطِفَتْ الانتفاضة الأولى، ومحاولات استعادتها في انتفاضات وهبات لاحقة ما هي إلى محاولات للخروج من الأزمة.. فحوى الدرس الثقافي أن الانتفاضة لم تتحول إلى إنجاز وطني، بل إن استثمار رصيدها السريع وقبل أوانه أفضى إلى إقامة جهاز السلطة، كتعبير عن استمرار الاحتلال باسم آخر وبشروط أفضل وتكلفة أقل.

سردية مضادة

بعد كل سنوات القمع لكسر الانتفاضة، وضبط المجتمع، وترويض الشعب، فهي لم تحقق النتائج المرجوة، قامت بقوننة الحرب من خلال اعتبار رمي الحجارة يساوي حرب عسكرية جربت زرع الرعب و بالقوة الصلبة، وفشلت مجدداً، وكذلك استخدمت شتى الأسلحة من الهراوات، والرصاصات، وحواجز وعقوبات جماعية، وتكسير العظام، وهدم بيوت، واعتقالات، والمستعربين، والجواسيس، والغاز المسيل للدموع بكل أنواعه، التحدي ولّد مزيداً من التحدي، وارتفعت دعوات العصيان المدني. بدأت مراكز التخطيط في دوائر الأمن القومي الصهيوني تدرس كيفية إنهاء الانتفاضة بوسائل تقنية وثقافية وعلمية جديدة.

فلسطنة الحرب

في وثيقة استراتيجية صهيونية استخدم اسحق رابين تعبير "فلسطنة الحرب"، تيمناً بالطريقة الأمريكية لمواجهة فيتنام الشمالية عبر فيتنام الجنوبية، أي إقامة نظام يقاتل بالوكالة عنها ومدعوم منها. هذا يحتاج للدخول المباشر في عملية تسوية تقطع الطريق على الانتفاضة، لقد وصف أحد المحللين العسكريين يومها أن "الجيش الاسرائيلي" قد فقد القدرة على الإبداع في مواجهة الشعب الفلسطيني، فلا بد من استخدام الحرب الناعمة، واستخدام الثقافة السلبية المهيمنة في المجتمع لإعادة إنتاج القديم. لنكتشف أن اتفاق أوسلو منذ أن وقع، ليس إلا التجسيد الأمثل لفلسطنة الحرب، من حيث إنه حقق غايته بؤد الانتفاضة وأعاد تقسيم الشعب وعزله عن أرضه ووطنه وأمته؛ وكما نعيش وقائع تآكل البنى والهياكل والقيم، ليظهر إن واقع أوسلو هي وظيفة ثقافية بديلة أكثر منه اتفاقاً سياسياً.

عبقرية ثورية

درسُ الانتفاضةِ الأولى أن احتلال الإرادة يبدأ من احتلال الثقافة، ليتحول إلى جسد

بدون عقل. ليس هناك تنظيم بلا مثقفين، على حد قول "انطونيو غرامشي"، لأن البديل الثوري لا يمكن أن يقوم بدون المثقف الجمعي الذي يلعب دوراً في الحركة الشعبية وينقلها من العفوية إلى التنظيم، ومن النظرية إلى الممارسة، بما يُسهِمْ في تأصيل الصراع من خلال المقاومة الثقافية. وكي لا ننسى درس سقوط الكومونة، كان في الثورة الناقصة والسردية المضادة. وفي زمن مشروع معادي بأبعاده العلمية والثقافية والاستراتيجية يسعى للسيطرة على الوعي أولا...

قيل: لا حركة ثورية بدون فكر ثوري، حين يكون للانتفاضة عقلها وفكرها وثقافتها هي الإدارة الأنجع لصراع مديد، وفي سبيل حماية ذاتها وأهدافها وغايتها النبيلة، والأهم كي تنتصر، وأن لا تقتل برصاص السردية المضادة..! لذلك يجوز القول: لا بديل ثوري جديد بلا إبداع ثوري و بلا عبقرية ثورية.

ذكرى انتفاضة الحجارة

علي جرادات
كاتب فلسطيني

يصادف اليوم مرور 31 عاماً على اندلاع انتفاضة الحجارة، (1994-1987). تحل ذكرى تلك الإنتفاضة الشعبية الكبرى فيما يواجه الشعب الفلسطيني، قضية وحقوقاً ونضالاً ورواية، هجوماً أمريكياً «إسرائيلياً»، (بالمعنيين السياسي والميداني)، عنوانه مؤامرة «صفقة القرن»، و«قانون أساس القومية» اليهودي، لتصفية القضية الفلسطينية بالمعنى الوجودي للكلمة. بالمقابل، يبدو أن قيادتيْ «فتح» و«حماس» ليستا في وارد اتخاذ خطوات عملية، ولا تتوافر لديهما إرادة سياسية جدية لإنهاء انقسامهما المدمر وطيّ صفحته السوداء، فيما يعلم الجميع أن خيار الوحدة والمقاومة هو خيار الشعب الفلسطيني، وأنه الخيار الوحيد القادر على استنهاضه وانخراطه، بصورة شاملة جديّة وفاعلة، في المواجهة السياسية والشعبية الدائرة لإسقاط هذه الصفقة التصفوية.

ولعل في تجربة انتفاضة الحجارة ما يكفي من الدروس والعِبر والخبرة التي يمكن استلهامها، والبناء عليها في شروط سياسية وميدانية مختلفة، وفي ظروف دولية وقومية وإقليمية ووطنية مغايرة. كيف لا؟ وهي الانتفاضة التي عجز الاحتلال عن وأدها في مهدها، وعجزت إجراءات القمع والبطش والتنكيل عن إخماد لهيبها الذي عمّ «سهل الشعب كله».

كيف لا؟ وهي الانتفاضة التي خطفت زمام المبادرة من الاحتلال، وعزلته، وأحرجته سياسياً، وتفوقت عليه أخلاقياً، وحيّدت، بدرجة كبيرة، قوته العسكرية والأمنية والتكنولوجية، اتصالاً بطابعها الشعبي الواسع.

كيف لا؟ وهي الانتفاضة التي نقلت مركز ثقل المقاومة إلى الوطن، بعد خمس سنوات من اختلال ميزان القوى، نتيجة ضرب الركيزة الأولى للثورة، وتشتيت قواتها بفعل اجتياح جيش الاحتلال للبنان، عام 82، ما أثبت أن الشعب الفلسطيني لا يستسلم للظروف المجافية واختلالات ميزان القوى، ولا يكف عن إطلاق مبادراته الكبرى لاستعادة زمام المبادرة.

كيف لا؟ وهي الانتفاضة، (وهنا الأهم)، التي ارتفع، في معمعانها، إقبال الشعب على التنظيم والانتظام، حيث ازدادت، بصورة غير مسبوقة، أشكال التنظيم الشعبي القائم قبل اندلاعها، وانبعثت، من رحمها، أشكال تنظيمية نوعية جديدة، فعدا انطلاق حركتيْ «حماس» و«الجهاد»، نشأت لجان الحراسة (الأمن)، ولجان التموين (الاقتصاد)، ولجان القوات الضاربة، (الدفاع)، ولجان الإصلاح وفك النزاعات، (القضاء)، ولجان التكافل الاجتماعي، (الشؤون الاجتماعية)، ولجان التعليم الشعبي، (التربية والتعليم)، ولجان العمل الصحي، (الصحة)، ولجان استصلاح الأراضي، (الزراعة)، كلجان تتابعها القيادة الوطنية الموحدة "السرية الملاحقة"، (الحكومة)، التي يلتزم الشعب بقراراتها، بصورة طوعية. هنا انتقلت علاقة التنظيم الشعبي المُقاوم بالبرنامج الوطني التحرري من التأطير والتوعية والتعبئة والتحريض إلى تجسيد هذا البرنامج في "سلطة وطنية شعبية".

كيف لا؟ وقد كشف الأمر، هنا، «رابين»، كوزير حرب الاحتلال آنذاك، بالقول: «ينبغي إخراج الجيش من عش الدبابير»، و«ليتني أصحو يوماً لأجد غزة، وقد غرقت في البحر». هنا كانت بداية تفكير قادة الاحتلال ب«الانفصال» عن الفلسطينيين، كإستراتيجية لتحقيق ثلاثة أهداف، هي: إجهاض انتفاضة

الحجارة، كحدث وفكرة، وتقليص خطر العامل الديموغرافي الفلسطيني على («يهودية «إسرائيل»،) وتقليص أعباء الاحتلال المادية والأمنية والسياسية والأخلاقية من دون إنهائه. وهذا هو بالضبط ما أضمره، (ونجحوا في تحقيقه)، قادة الاحتلال من وراء موافقتهم على مسار "مدريد أوسل."

كيف لا؟ وقد قطع مسار «مدريد أوسلو» سياق تلك الانتفاضة، فيما كان المطلوب تطويرها، والتمسك بها، (كفعل واستراتيجية)، أذهلت العالم، وأربكت قادة الاحتلال، وباتوا يخشون تجددها خشية البشر للطاعون، ووحدت الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. إن الاستعجال في استثمار تلك الانتفاضة، هو نقطة البداية لديناميكية التفكيك والانقسام والاختزال الجهنمية التي أصابت المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، والحقوق الوطنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، كإطار وطني جامع.

تأملات تنموية للانتفاضة الأولى في سياق المسار التنموي الفلسطيني

غسان أبو حطب

مدير مركز دراسات التنمية في جامعة بير زيت– قطاع غزة

مقدمة في التنمية والاقتصاد السياسي:

لم يعد تعريف الاقتصاد السياسي كنظرية للمجتمع المدني كما رآها آدم سميث بمعزل عن المجتمع السياسي كافياً، وذلك بسبب دخول الاجتماعي على الاقتصادي والسياسي، أي يجب قراءة الاقتصاد بعلاقته بالسياسة وتأثيره وتأثره بالواقع الاجتماعي عبر المسألة الأكثر حضوراً في هذا العصر، أي التنمية، وعليه يصبح الاقتصاد السياسي معنياً أكثر بموضوعة التنمية ومصالح وصراع الطبقات.

فالاقتصاد كي يكون اقتصاداً بالمعنى العلمي يتطلب المجتمع، والمجتمع يتطلب التنمية، والتنمية تتطلب سياسات واستراتيجيات تنموية، كما أن التنمية تعطي الاقتصاد بجوهره الإنتاجي بعده الاجتماعي.

العمل والإنتاج الاجتماعيين:

إن الأصل في عمل الإنسان الفرد هو اجتماعي أي تعاوني بغض النظر عن وعي الإنسان لذلك، ومع تقدم البشرية وهيمنة الملكية الخاصة بدأ العمل الاجتماعي بالخضوع للمضمون السلعي للقيمة التبادلية وهنا ينتقل العمل من الفردي إلى الجماعي، لكن مضمونه الاجتماعي يتوارى نظراً لخضوعه لقوانين التبادل ومعه تراجع العمل التعاوني ، لكنه لم يمت.

لا يعود العمل اجتماعياً إلا بعد دخول المجتمعات مرحلة تعاون جذري، ومن هنا إقترن العمل التعاوني بالتنمية.

التنمية في الأسيقة المستّعمرة:

التنمية في حالتنا الفلسطينية هي مشروع إنساني ديمقراطي تحرري يشتبك بالضرورة مع هياكل السيطرة والإضطهاد الاستعمارية، وهي عملية كفاحية متواصلة وتراكمية تسعى إلى تغيير الواقع، وليس شرطاً أن تبدأ على نطاق كلي ودفعة واحدة .

إن لجنة شعبية من اللجان المحيطة بالقيادة الوطنية الموحدة إبان الانتفاضة الأولى مثلت نواة لمشروع تعاوني / تنموي لأنها انخرطت بالعمل والتشارك مع الناس وجسدت نموذجاً مثالياً في السلوك والتضحية والعلاقات الحميمة .

إن التعاونيات في حالة الاستعمار الاستيطاني تكون بالضرورة جزءاً من حركة مقاومة تهدف إلحاق الهزيمة والاقتلاع المضاد للمستعمِر.

الحركة التعاونية الحديثة بدأت في أوروبا في بداية القرن التاسع عشر، وخاصة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، فالثورة الصناعية هددت سبل العيش للعديد من العمال والحرفيين والمستهلكين الفقراء، وحطمت الروابط الحرفية فى المدن، والروابط الولائية بين الأقنان وأسيادهم من الاقطاعيين فى الاقطاعيات، لتنشأ البروليتاريا الحديثة من الحرفيين المفلسين والأقنان الهاربين من الاقطاعيات للمدن، ولأن أوروبا ما قبل الثورة الصناعية عرفت التعاون فى صوره البدائية والبسيطة شأن كل قارات العالم، إلا أن بزوغ الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر بها كأحد نتائج الحداثة التى بدأت بعصر النهضة فى القرن الخامس عشر، والتى شكلت قطيعة مع العصور الوسطى، جعل أوروبا الموطن الأول للتعاونيات الحديثة فى سياق الثورة الصناعية، وكرد فعل لآثارها المريرة على من سحقتهم الصناعة الآلية، والتى حولت الأقنان عبيد الأرض، لكتل من عبيد العمل المأجور البؤساء ولذلك فإن تاريخ الحركة التعاونية يتعلق بأصول وتاريخ التعاونيات الحديثة، لا التعاون كظاهرة اجتماعية. على الرغم من أن الترتيبات التعاونية، مثل التأمين المتبادل، ومبادئ التعاون وُجِدَتْ قبل فترة طويلة. لقد كان للنظريات الاشتراكية التعاونية الإصلاحية أثر كبير في نجاح التجربة التعاونية وانتشارها في بقاع العالم المختلفة ، منذ مجهودات شارل فورييه من عام 1772 حتى 1835، والشركات ، ومروراً بمساهمات لويس بلان من 1811 حتى 1882، وفرديناند لاسال من عام 1825 حتى 1864، والمدرسة الألمانية من عام 1847 حتى 1919،وصولا الي نظريات "ميلر" التعاونية.

وقد عمل المستعمِر على مطاردة وتدمير الأنوية التعاونية التي جسدتها تجربة الانتفاضة الأولى؛

فأثناء الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى عام 1987، دعا القادة الفلسطينيّون المجتمعَ المحليّ لإيجاد بدائل عن المنتجات الإسرائيليّة، فقامت مجموعة من الناشطين الفلسطينيّين بإنشاء مزرعة لإنتاج الحليب والأجبان والألبان بثمانية عشر رأسًا من الأبقار، وما إنْ ينجح حليبُ الانتفاضة، حتّى يأمر الجيش الإسرائيليّ بإغلاق المزرعة معلنًا الأبقارَ خطرًا على الأمن القوميّ. يواظب الناشطون على العمل، مخبئين الأبقار ويستمرون في إنتاج الحليب الفلسطينيّ. هذه قصة المطاردة التي يخوضها أقوى جيش في الشرق الأوسط ضد 18 بقرة.

لقد عملت قيادة الإنتفاضة على تنظيم الفعاليات الانتفاضية من خلال تشكيلها للجان الشعبية متنوعة المهام والمستويات، لتشكل في حينه بُنَى مقاومة لِبُنَى المستعمِر ، وتعمل على تعميق وتوسيع حالة الاشتباك مع بُنَى المستعمِر بكافة المجالات (بالمقلاع والحجر، وبيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وردع العملاء، والإضراب، ومقاطعة المنتوجات المستعمرة، والتعليم، والصحة، والإعلام، والتعاونيات النسوية...الخ) لإلحاق الهزيمة بها، فقد تنوعت تلك اللجان من اللجان الزراعية إلى الصحية ،التعليمية، الحماية الشعبية ، ....الخ) حيث غدت تغطي كافة فضاءات المجتمع، وقد حَكَمَ عملها مجموعة من المبادئ التي تعزز الطوعية، والسرية، والإيثار، والتضحية والبذل والعطاء بحيث مثلت لاحقاً منظومة قيمية وأخلاقية راسخة ميزت الفاعلين في الحقل الانتفاضي آنذاك

المسار الإنتفاضي التنموي: التعليم، الاقتصاد، المجتمع

مما لا شك فيه أن الانتفاضة الأولى حملت معها منظومة من القيم التعاونية ذات الأبعاد التنموية في مجالات عدة أبرزها:

التعليم الشعبي : حيث قام المستعمِر بإغلاق المؤسسات التعليمية كافة في الضفة والقطاع لأن المؤسسات التعليمية آنذاك شكلت حواضن حقيقية للفعل الانتفاضي، وجسدت أروع مظاهر التلاحم والوحدة بين مختلف مكونات وأطياف وألوان المجتمع الفلسطيني فكراً وممارسة . وقد عملت قيادة الانتفاضة الأولى على إرساء مفهوم التعليم الشعبي كأداة من أدوات النضال الوطني وكبديل لسياسات وممارسات المستعمِر ، وقد اعتمدت على المعلمين والخريجيين والمدارس والمساجد والأندية

الرياضية كبديل للغرف الصفية المغلقة بأوامر المستعمر، كما شن حملات اعتقال مسعورة طالت قيادات وكوادر طلابية، وأعضاء هيئات تدريس من أجل التصدي لتعبيرات فلسفة التعليم الشعبي بمختلف أشكالها ومستوياتها .

التنمية بالحماية الشعبية: لقد حاولت الانتفاضة الأولى إعمال مبدأ فك الارتباط الاقتصادي مع المستعمر كأحد أدوات التحرر ، والانعتاق من التبعية للمستعمر ، وفي سبيل ذلك شجعت مفهوم دعم الاقتصاد الشعبي من خلال الحماية الشعبية والتي تتطلب تجسيد فكرة التعاونيات الشعبية الغذائية والزراعية ، وتشكيل لجان شعبية لحماية الأرض من هجمات المستوطنين ، كما شجعت فكرة مزرعة الأسرة القائمة على تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي وهي أساس فلسفة السيادة على الغذاء ، أي كل أسرة تنتج جماعيا ما تحتاجه من أغذية ، وهذه الأفكار ضمن بنية اجتماعية تتكون من الأسر الممتدة آنذاك كانت مناسبة جداً وتنسجم مع طبيعة البنية والتحولات الاجتماعية.

كما عملت قيادة الانتفاضة على تفعيل نداءات مقاطعة المنتجات الاستعمارية ، ومقاطعة العمل باسواق المستوطنات وبأسواق المستعمِر كافة .

وكذلك، أدركت قيادة الانتفاضة حينها ضرورة عدم الدخول بمستنقع المعونات الإنسانية كي لا تستخدم كوسيلة للمساومة والابتزاز والتنازل عن الحقوق الوطنية ، فقبلت فقط المساعدات من الحلفاء في حركات التحرر العالمية .

المنعة المجتمعية: فقد مثّل المجتمع الفلسطيني بحق مجتمع التكافل والتضامن ، وقد أخذت تمظهرات التضامن والتكافل مستويات وأشكالاً متعددة ومتنوعة في شتى مجالات الحياة ، في التصدي لممارسات المستعمر؛ أثناء مباشرته لمصادرة الأراضي أو الاعتقال أو قتل الفلسطينيين أثناء التظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية .

كما تجسدت في التعاون بعمارة الأرض وزراعتها وحمايتها ، وكذلك حماية مؤسسات المجتمع الفلسطيني من التغول الاستعماري ، وأسطع مثال هنا التذكير بأنه أثناء فرض حظر التجوال على المواطنين الفلسطينيين في مخيم ما، كانت تهب جموع قاطني المدينة لمد يد العون لإخوانهم بالمخيم المحاصر بمنع التجوال ، ويخاطرون بحياتهم ، ويحملون الأغذية على رؤوسهم ليلاً لا سيما النساء الفلسطينيات ويدخلونها للمخيم ، كما تجسدت أروع أشكال التكافل في جمع التبرعات لدفع غرامات وكفالات للمعتقلين في سجون الاستعمار الصهيوني الكولونيالي، ومن خلال تقديم التعليم المجاني لمحتاجيه أيضاً.

تعاونيات المرأة في الانتفاضة الأولى:

إن المحاولات التعاونية بشكل عملي وإنتاجي ومنهجي ترافقت مع الانتفاضة الأولى ، وكانت تلتحف مضامين التنمية بالحماية الشعبية، وبما أن الانتفاضة هي عملية حراك شعبي فقد وفرت مناخاً فريداً للمرأة الفلسطينية في العمل التعاوني إلى جانب دورها المميز في الأعمال الانتفاضية الأخرى.

إن النضال الوطني المشترك هو الحاضنة الطبيعية لدرجة أرقى من تحرر المرأة، وقد شكلت الانتفاضة الأولى فسحة ديمقراطية رغم وجود الاحتلال، هذا المناخ المُنتزع لا الممنوح، أعطى دفعة للعمل التعاوني/ التنموي ، وكان للمرأة دوراً مميزاً به.

تجربة العصيان المدني بيت ساحور نموذجاً:

لقد طورت الانتفاضة الأولى من ميكانيزمات تصديها للمستعمر عبر تبني فلسفة العصيان المدني، ومحاولة فك كافة أشكال الارتباط مع المستعمر ، من خلال رفض دفع الضرائب له، وفك التبعية الاقتصادية بمحاولة إنشاء مزارع أبقار وأغنام ودواجن (ومزرعة ال18 بقرة التي هددت الأمن القومي للمحتل التي سبق الحديث عنها، أنشئت في بيت ساحور) كما قام أهل بيت ساحور برمي بطاقات الهوية الشخصية بوجه مسؤول الإدارة المدنية الإسرائيلية، وقاموا بعمليات احتجاج نوعية وغير مسبوقة مما أربك حسابات المستعمِر وأعوانه .

الانتفاضة تُرسي منظورها التنموي التحرري:

مما لا شك فيه أن الانتفاضة الأولى أرست منظورها التنموي المقاوم والمعتمد على الناس وإرادتهم الحرة في صناعة مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ، بعيداً عن هيمنة هياكل الاضطهاد بل تحدياً لها ، وبعيداً عن قنوات ووسائط المعونات المسمومة والتي تعمل جاهدة على ترسيخ بُنَى القهر والاضطهاد وإدامة بُنَى المستعمِر، من خلال تحالفها القذر مع الأليات والبنى الكولونيالية للمستعمر ، وشروعها في إعادة تصميم ديناميات الهندسة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني المقاوم بحيث تضمن احتجاز تطوره لضمان ديمومتها .

لقد جاءت الانتفاضات المتعاقبة والهبات المتتالية والحراكات الجماهيرية (مسيرات العودة) لتؤكد للجميع أن الجماهير الشعبية تدرك تمامًا إتجاه البوصلة رغم محاولات حرف البوصلة عن إتجاهاتها الوطنية الجمعية باتجاهات مناطقية /حزبية/ شخصية /هوياتية فرعية، لامتصاص طاقة الجماهير وهدرها في معارك ثانوية /داخلية، مما بات يستوجب العمل الجاد على إعادة بناء النظام السياسي برمته فكرًا وممارسة بحيث يستجيب لتطلعات الجماهير في التحرر والانعتاق. وهذا يتطلب بالضرورة نظم عقد اجتماعي/ وطني جديد بين القواعد الجماهيرية ونخبها التمثيلية والتي تتسم بالصلابة الوطنية، والروح الثورية المقاومة، وتتمتع بحضور وثقة شعبيين ، وذلك لسد الفجوة القائمة حالياً بين "قيادات" كُل اهتمامها تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصالح المشروعة للجماهير الشعبية، صاحبة المصلحة الأولى في التحرر والانعتاق وتحقيق مشروعها الوطني التنموي المقاوم.

الحصاد السياسي لانتفاضة كانون الأول 1987 ومآلاته

د. ماهر الشريف

مؤرخ فلسطيني وباحث متفرغ في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت

ئندما اندلعت الانتفاضة الشعبية في التاسع من كانون الأول 1987، كان التناقضُ العميقُ بين الغالبية الساحقة من سكان المناطق الفلسطينية المحتلة، المتماهية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبين الاحتلال الإسرائيلي قد وصل إلى ذروته، وكان قد تمرس في معمعان الكفاح الجيل الذي وُلِدَ وترعرعَ في ظل الاحتلال وتشرب العداء له ولوجوده. ومن هنا، عرفت الانتفاضة إجماعاً وطنياً لا سابق له، تجلى في مساهمة مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في فعالياتها التي اتخذت شكل إضرابات يومية، ومواجهات شوارع، وحملات مقاطعة أجهزة "الإدارة المدنية" والمنتوجات الإسرائيلية، والامتناع عن دفع الضرائب، وَشَهدتْ، منذ أسابيعها الأولى، بروز لجان شعبية ومحلية في المدن والقرى والمخيمات، نشطت في تنظيم حياة المواطنين اليومية وتوفير متطلباتهم الغذائية والصحية والتربوية والأمنية، كما شَجَّعتْ ظواهر العمل التطوعي والاكتفاء الذاتي والتكافل الاجتماعي بين صفوفهم.

ومن جهة أخرى، ساهمت الانتفاضة في حدوث تحوّل تاريخيّ على توجهات التيار الإسلامي، ممثلاً في الأساس في جماعة "الأخوان المسلمين". فحتى اندلاع الانتفاضة الشعبية، لم تلعب هذه الجماعة دوراً فاعلاً في التصدي للاحتلال الإسرائيلي، بل ظلت قيادتها تعتبر أن الوقت لم يحن بعد لإعلان "الجهاد"، وأن المرحلة "لا تزال مرحلة إعداد وتربية الجيل الإسلامي الذي سيقود عملية تحويل المجتمع إلى مجتمع إسلامي كمقدمة لإعلان الجهاد". وقد تسببت مواقف قيادة الجماعة هذه في إحداث فرز بين صفوفها وشجّعت على تشكيل "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين"، التي يُعتقد أن نواتها الأولى قد انبثقت في نهاية السبعينيات في مصر بين صفوف عدد من الطلاب الفلسطينيين في الجامعات المصرية، ومرت، قبل الكشف عن وجودها، في منتصف الثمانينيات، بمراحل تحضيرية عديدة. وقد انْشَدَّ مُؤسسو هذه الحركة، وعلى رأسهم الشهيد فتحي الشقاقي، إلى تجربة الثورة الإسلامية في إيران، وأعطوا الأولوية في نشاطهم للنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي على قاعدة المزج بين الدين والوطنية، وتبنّي إستراتيجية الكفاح المسلح في محاربة الصهيونية. ولدى اندلاع الانتفاضة الشعبية، وبغيةَ الحفاظ على نفوذها وتعزيزه، بادرت قيادة جماعة "الإخوان المسلمين" إلى تشكيل "حركة المقاومة الإسلامية" (حماس)، التي تأسست في قطاع غزة، ثم مدّت نشاطها، في كانون الثاني 1988، إلى الضفة الغربية. وشاركت هذه الحركة في البدء في مواجهات الشوارع وفي الإضرابات، ثم راحت تنخرط في أعمال مسلحة ضد أهداف إسرائيلية من خلال جناحها العسكري الذي حمل اسم "كتائب عز الدين القسّام"، وصارت تبرز، من خلال نشاطاتها المستقلة، بوصفها إطاراً منافساً وموازياً لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصاً بعد أن وزعت، في 18 آب 1988، ميثاقها الذي اعتبر أن أرض فلسطين "أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها"، وأن فكرة الدولة العلمانية التي تتبنّاها منظمة التحرير "مناقضة

للفكرة الدينية مناقضة تامة"، وأنه لا يمكنها أن تستبدل "إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية" بالفكرة العلمانية.

"إعلان الاستقلال" الفلسطيني

فتحت انتفاضة كانون الأول 1987 آفاقاً جديدة أمام النضال الوطني الفلسطيني؛ فهي كرّست انتقال مركز الثقل في النضال الوطني الفلسطيني نهائياً من الخارج إلى الداخل، وأحيت دور منظمة التحرير الفلسطينية السياسي الذي كان قد تجمد عملياً إثر فشل مشروع إجراء حوار بين الإدارة الأميركية ووفد أردني-فلسطيني مشترك على قاعدة "اتفاق عمان"، كما خففت من ضغط المحاور العربية المختلفة على قيادتها. وتركت الانتفاضة تأثيرات كبيرة على الفكر السياسي الفلسطيني وتطوره، وذلك بعد أن ركزت قيادتها الوطنية المشتركة، التي ضمت ممثلين عن حركة "فتح" والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني، على هدفي الحرية والاستقلال، وشجعت منظمة التحرير الفلسطينية على طرح مبادرة سياسية للتوصل إلى حل سلمي للصراع مع إسرائيل. ولهذا الغرض، انعقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، ما بين 12 و 15 تشرين الثاني 1988، وأصدرت في ختام أعمالها "إعلان الاستقلال"، الذي أعلن "قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف"، باعتبارها "دولة عربية [و] جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة"، ولتكون دولة "للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطوّرون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق وتصان فيها معتقداتهم الدينية وكرامتهم الإنسانية". وقد تضمن هذا الإعلان موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، لأول مرة منذ نشوئها، على قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947، وذلك عندما أشار إلى أنه "مع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العمومية رقم 181 لعام 1947 الذي قسّم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي في السيادة والاستقلال الوطني". وعلى الرغم من المعارضة التي أبدتها فصائل رئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فإن البيان السياسي الصادر عن تلك الدورة أعلن موافقة المنظمة على قرارَي مجلس الأمن رقم 242 و 338 كأساس لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدَم المُساواة مع الأطراف الأخرى، وَجَدَّد، بعد أن أكد "حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي"، رفضه "الإرهاب بكل أنواعه، بما في ذلك إرهاب الدولة".

فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية

وعلى الصعيد العربي، أعادت الانتفاضةُ للقضية الفلسطينية أولويتها على سلم الاهتمامات العربية، بعد أن كان مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في عمان في تشرين الثاني 1987، قد تجاهلها، مركزاً اهتمامه على الحرب التي كانت تدور آنذاك بين العراق وإيران. كما دفعت الحكومة الأردنية، في 28 تموز 1988، إلى الإعلان عن إلغاء الخطة الأردنية للتنمية في المناطق الفلسطينية المحتلة، "إيماناً من الأردن بأن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي في حل قضيته، ودفعاً لأي شبهة قد تنشأ حول تعامل الأردن مع الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة"، وهو الإلغاء الذي تبعه قيام الملك الراحل حسين، في 31 من الشهر نفسه، بالإعلان عن "فك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن"، وذلك بعد أن تبيّن -كما ورد في خطابه- "أن هناك توجهاً فلسطينياً وعربياً يؤمنُ بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل في كل جهد أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها، كما اتضح أن هناك قناعة عامة بأن بقاء العلاقة القانونية

والإدارية مع الضفة الغربية، وما يترتب عليها من تعامل أردني خاص مع الأخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال المؤسسات الأردنية في الأرض المحتلة، يتناقض مع هذا التوجه مثلما سيكون عائقاً امام النضال الفلسطيني لكسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية".

التأكيد على توفير الحماية الدولية للفلسطينيين والاعتراف بإعلان دولتهم

أما على الصعيد الدولي، فقد حرّكت الانتفاضةُ، بطابعها الشعبي والديمقراطي، موجةً واسعةً من التعاطف مع الشعب الفلسطيني، وعرّت، بعد أن تكشفت وحشية الأساليب القمعية التي لجأت إليها قوات الاحتلال الإسرائيلي بغية وضع حد لها، الدعاية التي نجحت سابقاً في تصوير إسرائيل بصفتها "واحة الديمقراطية" في "صحراء" الشرق الأوسط. وساعد هذا التعاطف، الذي صارت تبديه قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي مع نضال الشعب الفلسطيني، على زيادة الاهتمام الدولي بتأمين الحماية لسكان المناطق الفلسطينية المحتلة وتنشيط المساعي والجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية. فبعد أقل من أسبوعين على اندلاع الانتفاضة، تبنى مجلس الأمن الدولي، في 22 كانون الأول 1987، قراراً حمل الرقم 605 ، بأغلبية 14 صوتاً وامتناع المندوب الأميركي عن التصويت، شجب "بشدة ما تتبعه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة"، مؤكداً أن "إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في 12 آب 1949، تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ سنة 1967، بما فيها القدس". ودعا مجلس الأمن، في قراره المذكور، الأمين العام للامم المتحدة إلى أن يدرس الحالة في الأراضي المحتلة وأن يقدم تقريراً يتضمن توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي. أما الجمعية العامة للامم المتحدة، فقد تبنت، في كانون الأول 1988، قرارين جديدين حول القضية الفلسطينية، دعت في الأول منهما، الذي حمل الرقم 43/176، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية "على قدم المساواة" مع أطراف الصراع الأخرى، واعترفت في الثاني، الذي حمل الرقم 43/177، "بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني 1988"، وقررت أن يُستعمل في الأمم المتحدة اسم "فلسطين"، اعتباراً من 15 كانون الأول 1988، بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية، على أن لا يُمس بمركز المراقب الذي تحتله المنظمة ولا بوظائفها في منظومة الأمم المتحدة.

تعزيز مواقع قوى السلام في إسرائيل

ومن جهة أخرى، تركت الانتفاضة، بطابعها الشعبي وشعاراتها السياسية وأسلوب المقاومة المدنية غير المسلحة الذي ابتدعته، تأثيراً لا سابق له على المجتمع الإسرائيلي نفسه، إذ أدّت إلى تعزيز مواقع قوى السلام الإسرائيلية، وأجبرت الأوساط الحاكمة في إسرائيل على الوقوف وجهاً لوجه أمام قضية الشعب الفلسطيني الوطنية والتعامل بجدية، لأول مرة، مع سُبُل حلها. ومع أن الفلسطينيين في إسرائيل عَبَّرُوا عن دعمهم الكامل لانتفاضة أشقائهم في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، فإن نشاطاتهم في هذا المجال لم تتجاوز، في الواقع، حدود التعاطف والتضامن. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد سَلّمَتْ قبل اندلاع الانتفاضة بسنوات بخصوصية أوضاع الفلسطينيين في مناطق 1948، وبالطبيعة التمثيلية لقواهم السياسية، ولم تَعُدْ تطالبهم بأكثر من التعاطف والتضامن مع نضالات بقية أشقائهم، مع حفاظهم على هويتهم الوطنية في وجه كل محاولات الطمس والتذويب الصهيونية.

من سقوط الرهان على "المبادرة العراقية" إلى مؤتمر مدريد

رفضت القوى الإسلامية الفلسطينية بحزم مقررات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بمجملها، كما عارضت فصائل رئيسية في منظمة التحرير موافقة تلك الدورة على قرار مجلس الأمن رقم 242 . أما قيادة منظمة التحرير، فقد راهنت على أن تدفع "مبادرة السلام" الفلسطينية الحكومة الإسرائيلية إلى قبول مبدأ التفاوض مع منظمة التحرير، كما راهنت على أن يؤدي الحوار الأمريكي الفلسطيني، الذي انطلق في 16 كانون الأول 1988، إلى إزالة العقبات التي تضعها الحكومة الإسرائيلية أمام عقد مؤتمر دولي للسلام. غير أن هذين الرهانين خابا سريعاً، إذ بقيت الحكومة الإسرائيلية مُصرّة على رفض التفاوض مع منظمة التحرير، بينما بقي الحوار الأمريكي الفلسطيني، الذي أبقته الإدارة الأمريكية على مستوى سفيرها في تونس، يدور في حلقة مفرغة، وذلك إلى أن تذرعت تلك الإدارة، في 21 حزيران 1990، بامتناع قيادة منظمة التحرير عن إدانة العملية البحرية المسلحة التي نفذتها على شواطئ تل أبيب، في 30 أيار 1990، إحدى المجموعات الفلسطينية المسلحة، كي تُعلِنَ قطع ذلك الحوار.

وهكذا، عندما شرع النظام العراقي بغزو الكويت في 2 آب 1990، كانت قيادة منظمة التحرير تواجه مأزقاً سياسياً خانقاً. فبينما وصلت "مبادرة السلام" الفلسطينية إلى طريق مسدود، كانت الانتفاضة قد أصبحتِ عاجزة عن تحقيق مكاسب سياسية جديدة للقضية الفلسطينية، بعد أنَّ انحسرت قاعدتها الشعبية وطغت المظاهر السلبية على فعالياتها وَفشلت في التحوّل إلى حالة من العصيان المدني الشامل. وبينما تشكلت في إسرائيل، في آذار 1990، حكومة ترأسها زعيم تجمع "الليكود" إسحق شامير وضمت ممثلين عن الأحزاب والحركات الصهيونية الأكثر تطرفاً، في عدادهم بعض أنصار فكرة "الترحيل القسري" للفلسطينيين، كانت موجات الهجرة اليهودية الواسعة إلى إسرائيل من الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية وأثيوبيا، التي ضمت مئات الآلاف من المهاجرين، تضعف العامل الديموغرافي الذي راهن عليه الفلسطينيون على المدى الإستراتيجي. أما الواقع الرسمي العربي، الذي انقسم إلى محورين متعارضين بعد الغزو العراقي للكويت، فقد كان عاجزاً عن ممارسة أي ضغط جدي على الإدارة الأمريكية، كما كان الدَّعْمُ الدولي الذي كانت تتلقاه منظمة التحرير الفلسطينية قد تراجع كثيراً إثر التغيّرات التي جرت في الاتحاد السوفييتي ودول وسط وشرق أوروبا.

وإزاء هذه الظروف الصعبة، التي خيّمت عليها أجواءُ الإحباط، تبنّت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية "المبادرة" السياسية التي طرحها الرئيس العراقي صدام حسين، في 12 آب 1990، على قاعدة "الربط" بين كل النزاعات في الشرق الأوسط، بحيث يبدأ الحل لهذه النزاعات بانسحاب إسرائيل "الفوري وغير المشروط" من الأراضي العربية التي تحتلها في فلسطين وسورية ولبنان. وردا على الرفض القاطع الذي قوبلت به تلك المبادرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الدولي المناهض للعراق، راحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تركز في خطابها على "ازدواجية المعايير" في التعامل مع القضايا الدولية، وخصوصاً بعد أن رفضت الحكومة الإسرائيلية استقبال البعثة الدولية، التي قرر الأمين العام للامم المتحدة إيفادها إلى المناطق الفلسطينية المحتلة بناءً على القرار رقم 672 الذي أصدره مجلس الأمن بالإجماع في 12 تشرين الأول 1990، وذلك استنكاراً لعملية القتل الجماعي التي تسببت فيها، في 8 من الشهر نفسه في ساحة المسجد الأقصى بالقدس، جماعة من المتطرفين اليهود وذهب ضحيتها 18 قتيلاً وأكثر من 200 جريح بين صفوف الفلسطينيين.

وباندلاع حرب الخليج، في 17 كانون الثاني 1991 التي انتهت بهزيمة الجيش العراقي وانسحابه من الكويت وتدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية، وَضَعَ حدّاً لذلك الرهان الفلسطيني على إمكانية الربط بين حل أزمة الخليج وحل أزمة الشرق الأوسط. وصدرت بعد انتهاء تلك الحرب، من داخل منظمة التحرير، انتقادات عديدة لبعض جوانب الموقف الفلسطيني من أزمة الخليج، وخصوصاً عدم المطالبة الصريحة بانسحاب القوات العراقية الغازية من الكويت، كما تركت الحرب انعكاسات سلبية خطيرة على القضية الفلسطينية وعلى أوضاع الفلسطينيين داخل المناطق الفلسطينية المحتلة وخارجها، وتسببت في خروج ما يزيد عن 300000 فلسطيني من الكويت وبلدان الخليج عموماً، وَطرَحَتْ سؤالاً جدياً حول مصير منظمة التحرير الفلسطينية ودورها السياسي، بعد أن فرض الحصار

السياسي والمالي على قيادتها، وفقدت حليفها الدولي الرئيسي ممثلاً بالاتحاد السوفيتي. كما تسببت الحرب في احتدام جدل فلسطيني واسع بخصوص آفاق المستقبل، تطرق إلى العديد من القضايا، وفي مقدمها قضية الموقف من التحرك السياسي الذي أطلقته إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش [الأب] إثرَ انتهاءِ حربِ الخليجِ مباشرةً بُغيْة عقد مؤتمرٍ دوليٍّ لـ "السلام الشامل" في الشرق الأوسط.

فالإدارة الأمريكية ظلت مُصرّةً على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من مساعي التسوية، وعلى أن تكون المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام من خلال ممثلين عن سكان المناطق الفلسطينية المحتلة باستثناء سكان القدس الشرقية. وبنتيجة النقاشات الحامية التي دارت في الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت في الجزائر ما بين 23 و 28 أيلول 1991، أعلنت قيادة منظمة التحرير، في نهاية المطاف، موافقتها على المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام من خلال وفد أردني فلسطيني مشترك، واختارت عدداً من الشخصيات الوطنية من الضفة الغربية وقطاع غزة كي يشكلوا الفريق الفلسطيني في ذلك الوفد. وقد جوبه قرار المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام، وفقاً للشروط الأمريكية، بمعارضة شديدة من جانب عدد من فصائل منظمة التحرير ومن جانب القوى الإسلامية، إذ تلاقت قبل أيام قليلة من انعقاد المؤتمر عشرة فصائل، كان من ضمنها الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحركتا "حماس" و "الجهاد"، وأصدرت، في 24 تشرين الأول 1991، بياناً دعت فيه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى التراجع عن قرارها بالمشاركة في مؤتمر مدريد "الهادف إلى تصفية قضيتنا الوطنية وبيت المقدس"، كما دُعِيَت الشخصيات التي اُختِيرَت لهذه المشاركة إلى الانسحاب من الوفد.

المصادر والمراجع

- أبو عمرو، زياد، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الإخوان المسلمون، الجهاد الإسلامي، عكا، دار الأسوار، 1989.

- الأمم المتحدة،"منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1988-1917، نيويورك، 1990.

- الشريف، ماهر، "الجذور الكفاحية لانتفاضة كانون المجيدة"، صوت الوطن، نيقوسيا، العدد 4، كانون الأول 1989، ص 18-27 .

-الشريف، ماهر، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1993-1908، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995.

-شيف، زئيف؛ يعاري، إهود، انتفاضة، القدس-تل أبيب، دار شوكن للنشر، 1990.

-الصالحي، بسام، الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة، واقعها وتطورها 1991-1967، القدس، دار القدس للنشر والتوزيع، 1993.

-طبر، ليندا، العزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014.

-قمصية، مازن، المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2011.

نقاط مفصلية في الانتفاضة الكبرى 1987

يوسف عبد الحق

أكاديمي ومستشار اقتصادي قانوني

ليس سهلاً على أي تحليل موضوعي لأي حدث عام لا زالت تأثيرات شخوص صُنّاعه وأفعالها وازنة في حركة الواقع، أن يلقى قبولا عاما خاصة في المجتمعات التقليدية مثل المجتمع الفلسطيني، يعود ذلك الى ثلاثة عوامل أساسية تتلخص في تَسَيُّد المصلحة الخاصة الفردية والفئوية مدعومة بمقولة ليس في الإمكان أحسن مما كان ، و"ثقافة أنا وغيري بلى"، وعليه نجد أن معظم هذه التحليلات مثلومة بفعل هذه العوامل الثلاثة.

شكل تراكم القهر الاستعماري الصهيوني لفلسطين وشعبها خاصة من يعيش منه تحت نير هذا الاستعمار، محركا اساسيا لهذا الشعب ومسيرته الوطنية بمختلف أطيافها، للتصدي لهذا الاستعمار وقمعه على طريق تحقيق حقوقه الوطنية في الحرية والاستقلال والعودة. فقد مارس هذا الاستعمار العنصري سياسات قمعية عنصرية ضد هذا الشعب في جميع المجالات من قتل واعتقال وتعذيب مرير ونهب للارض والمياه وتدمير للمازل والمزارع وإفقار مجتمعي مخطط مغلف بانتعاش وهمي للدخل الفردي نتيجة العمل في الاقتصاد الإسرائيلي. صحيح أن العامل الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي يحقق دخلا أعلى من دخل مثيله في الضفة والقطاع ولكن ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني أدى الى انهيار القطاع الزراعي وحصر القطاع الصناعي في مشاريع مكملة للاقتصاد الإسرائيلي مثل الخياطة وصناعة الأحذية والألبان إضافة الى الخدمات المرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي مثل السياحة وخدمات توصيل الكهرباء والمياه المنهوبة أصلا من الثروة الطبيعية الفلسطينية.

يضاف الى ذلك تعمد الأمن الصهيوني تحقير الفلسطيني على المعابر والحدود والحواجز وخلال اعتقاله بل وأثناء عمله في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل رَسَخَ في العقلية الفلسطينية سياسات الفصل العنصري التي سادت حكم البيض في جنوب افريقيا و كانت هذه السياسات ولا زالت تطبق على الكبير قبل الصغير وعلى المثقفين والصحفيين والاختصاصيين من المهنيين بما في ذلك أساتذة المدارس والجامعات والطلبة إناثا وذكورا في محاولة صهيونية ممنهجة لفرض وهم تفوقهم العنصري على الشعب الفلسطيني كمدخل لهزيمة هذا الشعب من الداخل.

وقد جاءت جريمة أحد المستعمرين الصهاينة بدهس العمال الأربعة من مخيم جباليا في غزة عند حاجز "إيرز" الاحتلالي أثناء عودتهم من عملهم في الاقتصاد الإسرائيلي يوم 8/12/1987، مفجرة للغضب الفلسطيني ضد كل الوجود الصهيوني في فلسطين خاصة أن الظروف الذاتية والموضوعية للشعب الفلسطيني في ذلك الحين كانت مواتية لانطلاق الانتفاضة الفلسطينية الكبرى. ففي الجانب الذاتي تمكنت القوى الوطنية ل م.ت.ف بفعل التطور الفكري المتراكم أن تعزز منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي، الوعي النضالي الوطني لدي القطاعات الجماهيرية الشبابية إناثا وذكورا من خلال لجان التطوع وانتخابات البلديات والعمل النقابي والأطر الطلابية في المدارس والجامعات خاصة أنه تم قبل الانتفاضة الكبرى التوسع في تأسيس الجامعات.

كذلك فقد تمكنت الحركة الأسيرة لِ م.ت.ف وهي تقاوم السجان الصهيوني أن تعزز ثقافة المقاومة لدى الأسرى جيلاً بعد جيل، وهو ما مكنهم بعد تحررهم من أن يشكلوا كوادر نضالية قيادية للجماهير الشعبية. حقا لقد حمل جيل الانتفاضة الكبرى طموحات الشعب الفلسطيني بوعي عميق وإرادة لا تقهر وانتماء لا يتزعزع وصلابة لا تُكْسَر، كذلك فقد نضجت علاقة التلاحم بين فلسطينيي 48 وفلسطينيي 67 وسوريي الجولان المحتل منذ يوم الأرض عام 1976 ثم ترسخ هذا التلاحم إثر اغتيال الشاباك الصهيوني لرؤساء البلديات في الضفة الذين بحق شكلوا مقدمة صلبة لانطلاق الانتفاضة الكبرى.

والحق يقال أن جماهير هذه الانتفاضة كانت غاية في صدقية الانتماء، فقد كان التعاون والتعاضد بين الفلسطينيين في أول سنتين من الانتفاضة صادقًا بشكلٍ أسطوري فقد كانت الأسرة لا تتناول طعامها ألا بعد أن تطمئن على جيرانها وكانتْ الأسر تتجمع دوما عند مداهمة قوات الاستعمار الصهيوني لمنزل احد الجيران، كما عملت المرأة رغم وضعها الاجتماعي التقليدي كل جهدها للقيام بالمهام الانتفاضية دون تردد أو وجل. كانت منهجية الانتفاضة الطوعية بعيدة كل البعد عن المثالب الفتاكة التي نخرت القيادة الفلسطينية في الخارج وخاصة القيادة المهيمنة على م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والتي تمثلت ولا زالت تتمثل في نهج التفرد والمال السياسي وقصر النفس، وعليه ظلت القيادة الفلسطينية نموذجا يحتذى في نظر شعب الانتفاضة بصرف النظر عن واقعها المرير في الشتات، ودليل ذلك أن رابين رئيس وزراء العدو حين ذاك زار بعض السجون الإسرائيلية لمقابلة بعض الأسرى وطلب منهم تحديد ممثلين عنهم للحوار معه أجابوه " ممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف" في تونس.

ومن حيث الظروف الموضوعية كانت القيادة في تونس تركز عملها على الداخل

الفلسطيني بعد خروجها من لبنان وبالتالي كانت بحاجة ماسة إلى الانتفاضة. كما شكّلَتْ الانتفاضة مدخلاً لكل من سوريا والعراق وليبيا والجزائر للتعويض عن ضعف أدائهم في دعم الشعب الفلسطيني خاصة بعد كامب ديفيد المصرية وفي معركة بيروت تحديدًا. أما على المستوى الصهيوني وحلفائه فقد كان يعيش حالة من التبجح الوقح نتيجة اختراق كامب ديفيد المصرية وهزيمة م.ت.ف في لبنان خاصة مع المعلومات المتسربة له عن ضعف حال القيادة الفلسطينية في تونس. وبالتالي فوجئ تماماً بقوة الجماهير الفلسطينية التي ملات الشوارع والطرقات في كل المخيمات والمدن والقرى الفلسطينية في غزة والضفة بل وحتى في فلسطين 48 وذلك خلال أقل من أسبوع مستخدمة في ذلك سلاحين هما كثافة حشدها البشري من مختلف الأجيال وامتداده على طول الضفة وغزة بل وحتى فلسطين 48، وسلاح الحجارة وذلك في مواجهة السلاح الصهيوني الفتاك. ولم تمض بضعة أيام حتى التحقت حماس بالانتفاضة وبالتالي باتت الانتفاضة هي عنوان الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات.

واصلت الانتفاضة فعلها بفعالية متزايدة طيلة أول سنتين تقريبا بالرغم من رفض حماس الانضمام إلى القيادة الموحدة للانتفاضة، فقد عملت حماس وقوى م.ت.ف في السنة الأولى على تعزيز نضالها وتطوير فعاليتها بشكل مكثف دون حدوث اصطدامات بينها بل في كثير من الأحيان كان يتم التنسيق بينها ميدانيا وهو ما زاد من قوة الانتفاضة وفعلها الأمر الذي دفع رابين إلى أن يُكشّر عن أنيابه ويقول "علينا ان نكسر عظامهم "، وقال في مناسبة أخرى " أتمنى أن أستيقظ من النوم والبحر قد ابتلع غزة" . وهكذا تصاعدت الانتفاضة يوما بعد يوم حيث بدأ العصيان المدني من بيت ساحور وتوقف الفلسطينيون في الضفة والقطاع عن دفع الضرائب، وانتشر التعليم الشعبي البديل وبلغت الانتفاضة أوجها في مواجهة المستعمر الصهيوني الذي مارس تكسير العظام في ريف جنوب نابلس في شباط 1989 وقد جاء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني 1988 دعما فعالا زاد من فعاليات الانتفاضة في التصدي للمستعمر الصهيوني.

مع أواسط عام 1989 انتقلت القوى الفاعلة في الانتفاضة وطنية كانت أو إسلامية من التنافس في تطوير الفعل الانتفاضي إلى التنافس على النفوذ في توجيه الانتفاضة وهو ما أدي الى إضعاف الانتفاضة بشكل ملموس وَعَبَّد الطريق للصراعات الداخلية بين القوى الفاعلة في الانتفاضة خاصة مع تصاعد قوة حماس شعبيًا وعسكريًا من جهة وتصاعد توجهات القيادة المهيمنة على م.ت.ف نحو التفاوض مع العدو الصهيوني.

موضوعيا يمكن تحديد وسائل تهميش الانتفاضة باليد الفلسطينية بقصد أو بدون قصد

في النقاط التالية:

أولاً: من الناحية السياسية استعجال القيادة المهيمنة للتفاوض مع العدو الصهيوني حيث أعلن الرئيس الشهيد عرفات موافقته على قراري 242 و338 ونبذ العنف والإرهاب، و اعترافه بحق "اسرائيل" في الوجود والعيش بسلام وأمان في 14/12/1988 أي بعد سنة من انطلاق الانتفاضة. وهذا صّعَّدَ الخلاف مع حماس والشعبية وغيرهما من القوى المعارضة مما ادى إلى تشتيت العمل الانتفاضي .وقد كان الإستعمار الصهيوني يراقب تطورات الأحداث المحلية تبعا لما يجري في الخارج بما يدفع باتجاه انهاء الانتفاضة، إذ في احدى استدعاءات الشابك الصهيوني لأحد القيادات الفاعلة في الانتفاضه قال له: عليك ان تنتبه إلى مصلحتك تمشيا مع التغيرات القادمة.

ثانيا: استغلال المال سياسيا بمعنى منح الدعم المالي على أساس الولاء وليس التضحية والعطاء، وبالتالي شهدت ساحة الانتفاضة تغييب بعض القيادات وظهور قيادة أخرى تحمل الولاء للقيادة المهيمنة، وهذا ما عزز توجه حماس منذ البداية نحو العمل من أجل أن تكون هي البديل القادم لقيادة الشعب الفلسطيني حيث عملت على تحقيق المزيد من السيطرة المادية والمالية والمعنوية على مزيد من المواقع النضالية الأمر الذي صعد من خلافها مع القوى الوطنية ل م.ت.ف وهو ما حّوَّل الانتفاضة من فعل شعبي واسع ضد المستعمر الصهيوني إلى صراع داخلي بهدف اقتسام مراكز النفوذ في فلسطين 67.

ثالثًا: أدى المال السياسي إلى تراكم ثروات بعض القيادات في الداخل بحيث باتت الانتفاضة مصدر ثراء البعض دون حسيب او رقيب، وهذا وّلّدَ في المجتمع الفلسطيني في الداخل شكوكا في صدقية ما يجري، إذ من المفهوم توفير التمويل لتكاليف حركات الانتفاضة، ولكن الإثراء باسم الانتفاضة سينتج عنه قطعا انجرار الفاعلين في الانتفاضة باتجاه الإثراء سواء من المال السياسي أو من الخاوات التي انتشرت باسم الانتفاضة وولدت أمراء البطش هنا وهناك مما شكك في صدقية الانتفاضة وأضعف حاضنتها الشعبية.

رابعًا: نتج عن كل ذلك انعدام الثقة في القيادة وبالتالي تراجع الفعل الانتفاضي لصالح الكسب المالي والنفوذ التسلطي ولذلك ما إن دخلت السلطة إلى الوطن حتى وجدت القيادة المهيمنة نصفها الآخر في الداخل وهو ما عزز قوة الدفع لدي هذه القيادة نحو المزيد من الغرق في مخطط أوسلو التصفوي. ومن الطبيعي نتيجة لذلك أن يتزايد الانقسام السياسي بين السلطة الفلسطينية ومعارضيها وهو ما شكل مقدمة لما نحن عليه الان من تفرد مطلق وانقسام جيوسياسي، وفساد عام وقمع للحريات

وشلل في الأداء، وتيه سياسي في ظلمة حالكة.

وأخيرا شر البلية ما يضحك، كيف يمكن للحكمان في الضفة وغزة أن يجدا وسيلة ليتفاهم عبرها كل منهما مع الاستعمار الصهيوني، وفي نفس الوقت يعجزان عن ايجاد وسيلة للتفاهم مع بعضهما البعض؟!

المرأة الفلسطينية بين فاعلية الشارع والاعتقال: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى

رلى أبو دحو
أسيرة سابقة ومحاضرة في جامعة بير زيت

ليس بجديد أن نقول إن المرأة الفلسطينية حاضرةً في المفاصل الأساسية وحتى الثانوية من تاريخ المقاومة الفلسطينية الممتدة لأكثر من قرن من الزمن، منذ هبتها في وجه الاستعمار البريطاني احتجاجًا على الاستيطان الصهيوني في عشرينات القرن الماضي، مرورا بالمشاركة في ثورة شعبنا في 1936-1939، ومجموعة زهرة الأقحوان العسكرية في العام 1948.

ومع انطلاقة الثورة المعاصرة في الستينيات توالت النماذج الثورية من ليلى خالد وأمينة دحبور، مرورًا بالشهيدات شادية أبو غزالة ودلال المغربي، فيما تصدرت العشرات من الفلسطينيات العمليات العسكرية والتي أفضت لمجموعة كبيرة من الأسيرات في سجون الاحتلال.

فيما تنوع الفعل النسوي المقاوم بين الوطني الكفاحي المباشر، وبين الاجتماعي عبر لجان المرأة وسلسلة من النشاطات والفعاليات التي أسست لحركة نسوية مناضلة وناشطة وطنيًا واجتماعيًا، وعززت بذلك مكانة المرأة في العمل الوطني الفلسطيني والحيز العام اليومي.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في العام 1987، لتضيء على استعداديات شعبنا الفلسطيني في تحدي الاحتلال ومقاومته، كفعل مقاومة واستمرار يومي. لقد شكلت هذه الانتفاضة علامة مميزة تحسب للجان الشعبية والمحلية والأطر الديمقراطية من عمال، للفلاحين، للطلبة، وللمرأة الفلسطينية عنوان مقالتنا هذه.

بين التعليم الشعبي والاقتصاد المنزلي، والحماية الشعبية للاحياء السكنية، ومقارعة الاحتلال في شوارع الانتفاضة، المرأة الفلسطينية كانت حاضرة بقوة، وتصاعد هذا الحضور مع اشتداد الحملة الشرسة الاحتلالية على شعبنا من قتل واعتقالات، هنا برزت الطاقات العالية والمميزة للنساء الفلسطينيات في مَسْكِ زمام الأمور والإبقاء على كل مظاهر الانتفاضة ومفاصلها من تنظيم وإدارة الأحياء والتعليم الشعبي والاقتصاد المنزلي والتعاونيات، والأهم الإبقاء على نبض الشارع حيًا.

الأسيرات / التنظيم النسوي المقاوم

عندما تذكر الحركة النسوية والفعل النضالي للمرأة في الانتفاضة عادة ما تتصدر صور النساء في الشوارع في المواجهات مع قوات الإحتلال، وفي محاولة إنقاذ الشباب والصبية من أيدي الجنود، فيما كان على المقلب الآخر الاعتقال والسجونُ خندقٌ وساحةٌ نضاليةٌ لا تَقِلُ أهميةً خاضتها النساء كجزء من عملية المقاومة الانتفاضية، وكجزء من رفد الشارع بالكادر النضالي.

شكلت السجون منذ لحظة الاحتلال الأولى، خندق متقدم لبناء الذات والوعي الفلسطيني المقاوم، وقد درجت الثقافة الفلسطينية والشارع على تسمية السجن «مدرسة الثوريين» كتعبير عن مجمل العمل المنظم الذي يتم داخل الأسر، حيث عملية التثقيف والتصليب الثوري.

في الانتفاضة الكبرى ومع تصاعد الاعتقالات تحولت السجون إلى خليةِ نحلٍ بالمعنى الحرفي والفعلي للكلمة، أفواجٌ من الأسرى ومعظمهم صغير السن وحديث التجربةً وبأحكام صغيرة

ومتوسطة، كان يتم صقل وعيها وتأهيلها ثوريا وإعادتها إلى الشارع الانتفاضي أكثر وعيا وقدرة على إبداع أدوات ووسائل مواجهة ومقاومة. إن الأدبيات التي تتحدث عن تلك الفترة سواء أدبيات السجون أو خارجها كثيرة وفيها الكثير الكثير من التفصيلات لهذه المرحلة الهامة من تاريخ الحركة الأسيرة، إلا أن تجربة الاسيرات الفلسطينيات للاسف والتي كانت أيضا جزءاً من هذه التجربة والتاريخ لم يتم الإضاءة عليها، خاصة في فترة الانتفاضة، حيث توافد أعداداً من الأسيرات المشاركات في الفعاليات الانتفاضية خاصة في مواجهة جنود الاحتلال وتم محاكمتهن على ضرب الحجارة، والمولوتوف، والطعن بالسكاكين، والتنظيم، وحتى محاولات عمليات استشهادية، أو المشاركة في حماية المناضلين، إلى أمهات وزوجات تم احتجازهن كورقة ضغط على أقاربهن المطاردين..

وفي سجن الرملة-نفي ترتسيا، هناك بدأت خلية النحل تفعل فعلها، وأولها المطالبة بالانفصال عن المعتقلات الجنائيات الإسرائيليات، والاعتراف بالأسيرات السياسيات الفلسطينيات، كجزء من الحركة الأسيرة الفلسطينية في السجون المختلفة.

لقد ألهمت الانتفاضة وبيانات القيادة الموحدة إرادة النضال لدى الأسيرات بخلق واقع نضالي متقدم داخل الأسر، وأعطتهن دافع لتحقيق المطلب التاريخي بالانفصال في سجن خاص بالأسيرات السياسيات، وكان لهن ذلك بعد نضال وإضراب امتد لأكثر من ثلاث أشهر، فيه استقبلت الأسيرات أول فوج من الأسيرات المحكومات إداريا من قطاع غزة وكن أربعة ومن الضفة الغربية أيضا.

لقد شكلت الانتفاضة الفلسطينية مرحلة مهمة في تاريخ الحركة الأسيرة النسوية، حيث تحول السجن إلى مدرسة ثورية تستقبل يوميا أسيرات جدد يندرجن ضمن الفصائل الفلسطينية في الأسر وضمن نفس الهيكل التنظيمي لما هو معمول به داخل كل قلاع الأسر. من مدرسة اللغة « محو أمية العربية، إلى العبري، والإنجليزية»، إلى دروس التاريخ الفلسطيني الذي كان غائبا نسبيا عن الأسيرات صغيرات السن تحديدا (الزهرات)، إلى أصول العمل الأمني والتنظيمي في الأسر، إلى كل ما يعني الصمود والبقاء وبناء الذات الثورية.

كانت تلك المرحلة من أهم المراحل من حيث العمل اليومي التثقيفي، حيث كان يتم بوتيرة عالية نظرا لمتغيرين اثنين هي حجم الاعتقالات، وأيضا الأحكام القليلة لنسبة كبيرة، ما تطلب العمل المكثف. لقد كانت تتندر الأسيرات أحيانا بأن «مكسور عليهن نوم»، وذلك لحجم المهمات اليومية التي اضطلعت بها الأسيرات.

وفي تلك المرحلة، والتي توزعت الأسيرات فيها على قسمين من سجن هشارون، كان لهؤلاء النساء الصغيرات والصبايا حديثات التجربة شرف الخوض مع الحركة الأسيرة إضراب العام 1992، وهو من أهم الإضرابات المفصلية في تاريخ السجون. وَأَوَدُّ التنويه هنا، محاولات قيادة الإضراب ثني الأسيرات عن الإضراب، أو على الأقل عدم بدء الإضراب في يومه الأول، اعتقادا منهم أننا نساء لن نتحمل، حينها رفضت الأسيرات هذا المنطق، وخُضْنَ الإضراب من يومه الأول أسوةً بباقي السجون، وكانت أعمار الأسيرات تتراوح بين طفلات صغار لا يتجاوزن من العمر 14 عامًا إلى أمهات كبيرات في السن، ومما يجدر ذكره هنا أيضًا أن الأسيرات المريضات رفضن إعفائهن من الإضراب، وأضربن رغم أن عدم تناولهن لأدويتهن كان يهدد حياتهن.

لقد استفادت الكثيرات من التجربة حين خرجن من المعتقل، حيث استعدن حياتهن التعليمية والعملية على قاعدة بناء الذات وتصليبها من كل ما تعلمن من الأسر، وبعض الاسيرات عُدْنَ مرة أخرى إلى الأسر على ضوء استمرار نشاطهن الانتفاضي.

ما بعد الانتفاضة؛

لقد شكلت الانتفاضة محطةً نوعيةً للمرأة الفلسطينية ونضالها واختبار للطاقات والقدرات المختلفة

لديها على محوري النضال الوطني والاجتماعي، وأظهرت قدرات تنظيمية عالية وتنوع في أشكال العمل فيما تصاعدت العضوية التنظيمية للاطر النسوية والجماهيرية عامة، كيف لا وهي التي تتواجد في ساحات المواجهة الشعبية الانتفاضية.

إلا إن كل هذا الإنجاز تراجع وبشكل ملفت ومؤسف فيما بعد الانتفاضة والمرحلة الجديدة، حيث تحولات مفصلية أتت عليها الأوضاع أهمها اتفاقية أوسلو سيئة الذكر، والتي غيّرت الكثير في مفاهيم العمل النضالي والديمقراطي، وقد تراجع العمل، كما تراجعت الأطر الديمقراطية الطوعية، من العمال إلى الطلبة إلى المرأة، ويمكن هنا إيجاز أبرز ملحم لهذا التحول الذي جرى على الجميع وعلى الأطر النسوية موضوع حديثنا، المتمثل في تحول الكثير من عضوات التنظيمات والأطر نحو إنشاء وتأسيس مؤسسات نسوية ممولة. إن التحول لمؤسسات الأنجزة «s'NGO» عنى في مضمونه التحول من مؤسسات ولجان طوعية وبأجندة مرتبطة بالوطني والاجتماعي مدعومة من التنظيم السياسي وتعمل وفق قيادة جماعية، إلى مؤسسات ممولة مرتبطة بمشاريعها وعملها بأجندة التمويل وما يتيحه من هامش محدد للعمل في غياب أي أجندة وطنية واضحة، وحيث الولاء لمصدر التمويل وليس للحزب أو للتنظيم السياسي وما يمثله وطنياً واجتماعياً.

إن هذه المرحلة هي حصادٌ مر للحركة النسوية ولفاعلية النساء في المواجهة مع الاحتلال، وأيضا في تحقيق مكسب لنضالهم الاجتماعي، وكل ذلك مقابل ما شكلته الانتفاضة من حاضنة فعلية لنمو وتطور النضال النسوي الفلسطيني، والجمع بين ما هو وطني وما هو اجتماعي.

من ذاكرة الانتفاضة الأولى.. أحلام معلقة

د. منى الفرا
ناشطة مجتمعية

رغم ما كان يدور على السَّطْح من ازدهارٍ لاقتصاديات الأراضي المحتلة في عقد الثمانينات من القرن الماضي ومن تطبيع للعلاقة مع المحتل، إلّا أنّ الحالةَ الوطنيةَ كانت مُلتهبة وكان الجمر لا زال متقدًا تحت رماده. وقبل أن يطوي العام 1987 آخر أوراقه، تفاعل المخاض الوطني وراح يعبّر عن نفسه في هبة شعبية عارمة اتَّصفتْ بالشمولية على مستوى المشاركة والجغرافيا أيضًا. اندلع ما اصطلح عليه حينئذ بالانتفاضة، هذا الاصطلاح الذي حفر لنفسه مكانًا في مختلف اللغات.

اندلعت الانتفاضة من مخيم جباليا ثم امتدّت لتشمل كافة أنحاء الأراضي المحتلة، وليخوض غمارها مختلف مؤسسات وشرائح الشعب الفلسطيني؛ عمال، مزارعون، طلبة، جامعات، نقابات ومؤسسات أخرى. وتشكلت اللجان الشعبية المتنوعة في مختلف أنحاء الوطن، وتشكلت أيضًا القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، لتقود ذلك الفعل الجماهيري الثوري بكل بسالة. ذلك الفعل الذي جمع في أتونه الرجل والمرأة والطفل، ليصنعوا ملحمةً وطنية أذهلت العالم.

ولم يغِب القطاع الصحي عن المشهد العام، فعلى الفور تشكلت اللجان الشعبية للخدمات الصحية، وانضوى تحت لوائها العشرات من الأطباء والممرضين ومن المهن الصحية المساندة، ومن كلا الجنسين. وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تمثل الحاضنة السياسية لهذه اللجان، إلى جانب الجماهير الشعبية المنتفضة في المدن والقرى والمخيمات.

وبدأنا معًا فعلًا صحيًا ثوريًا تقدميًا. وكان العمل في مجمله طوعيًا؛ التحمنا خلاله مع الجماهير، نتحرك في أوساطها ونسدّ احتياجاتهم الصحية دون كللٍ وبإمكانياتٍ محدودة؛ خصوصًا في ظل تراجع خدمات الأشكال الصحية الرسمية كالتأمين الصحي الحكومي، وفي ظلّ ملاحقة الاحتلال ومطاردته لقيادات العمل الوطني في مختلف المجالات، إلى جانب ملاحقة الجرحى والمصابين أنفسهم.

وقد عملت اللجان الشعبية للخدمات الصحيّة على عدة مستويات أذكر منها:

- خدمةٌ صحية علاجية ميدانية، خصوصًا بعد أيام حظر التجوّل التي كانت تطول، مما يمنع الجماهير وخصوصًا أصحاب الحاجة، من تلقي الخدمة الطبية.
- كان هناك بعضُ المراكز الصحية الأوّلية مثل مركز جباليا وجورة اللوت في خانيونس، ومركز النصيرات وسط قطاع غزة. حيث كانت تقوم باستقبال المرضى والمصابين وسط المواجهات، إلى جانب دعم أسر الأسرى في سجون الاحتلال وتقديم الخدمة الصحية لهم.
- كما برزت النواة الأولى لبرامج التثقيف الصحي لتعزيز الوعي والثقافة في هذا القطاع الهام لدى النساء في المجتمع الفلسطيني.

وكان ذلك يتم بالتنسيق الكامل مع اتحاد لجانِ المرأة الفلسطينية. وكان العمل الوطني من خلال هذه التشكيلات الصحية المختلفة طوعيًا ومرتبطًا بصورة وثيقة ببواعث ومضامين العمل الوطني؛ بل إنه في سياقات معيّنة كان سريًا ومطاردًا من قبل الاحتلال، حيث اعتقل الكثير من الأطباء والممرضين والناشطين في هذا المجال وزجّ بهم في سجونه.

وينبغي الإشارة هنا إلى الدور البارز للمرأة الفلسطينية في هذا المجال، رغم عدم وجودها في

مراكز صنع القرار، إلا أن هذا القصور لم يقلل من شأنها ودورها في مختلف قطاعات وتشكيلات العمل الوطني؛ فقد كانت إلى جانب الرجل كتفًا بكتف ويدًا بيد، ساعيةً لتحقيق نفس الحلم، بناء نظام صحي وطني يؤمن ويمارس فكرة العدالة الاجتماعية ويرفع شعار «الخدمة الصحية حقٌ أصيلٌ لكل محتاج». وفي سياق بناء هذا النظام التقدّمي نخوض غمار المواجهة مع النزعات الرأسمالية وإجراءات الخصخصة وفرض السياسات الصحية الاستراتيجية التقدمية.

ولا يفوتني هنا أيضًا، التذكير بالدور الحيوي لجمعية الهلال الأحمر لقطاع غزّة، بقيادته التاريخية وعلى رأسها الراحل الوطني الكبير د. حيدر عبد الشافي. والذي مثّل حاضنةً صحيةً وطنيةً ذات رؤية تقدمية، وقدم كل ما احتجناه من معدات ومستلزمات طبية،إلى جانب جمعية اتحاد الكنائس وكذلك المستشفى الأهلي العربي وجمعية بنك الدم المركزية وجمعية الشبان المسيحية؛ حيث لعبت هذه المؤسسات بطواقمها دورًا حيويًا في توفير مقومات الصمود لجماهير شعبنا ميدانيًا ووطنيًا.

وتعود بي الذاكرة هنا لواحدةٍ من حكايا الانتفاضة التي تعلق بالذاكرة ولا يمكن أن تغادرها. كانت المواجهات في ذانيونس على أشدّها، وكُنّا قد قسمنا المناطق إلى مربعات عمل أو نقاط صحية لمتابعة الأحداث الميدانية، وكنت مسؤولة عن شارع منزلنا في المدينة وما يحيط به من بيوت وسكان، هاجم جنود الاحتلال المتظاهرين بشراسة كبيرة وسقط الكثير من الشهداء والجرحى. أحضروا لي أحد المصابين وكان الطلق الناري قد أصابه في منطقة حساسة من جسده، وحين حاولت معالجته رفض بإصرار وظل المحيطون به يحاولون إقناعه بشتى السبل حتى قبل أخيرًا بإجراء الكشف الطبي له ومعالجته. وظل هذا الموقف حديث الشارع لسنوات طويلة. ولا زلت إلى الآن أستذكر أحداث تلك الانتفاضة الباسلة بكل فخر، فما أن أعصر ذهني حتى تنهال الذكريات، القاسية منها والطريفة أيضًا. كانت ثقافة شاملة قد تشكلت، وكان شعارها الأساسي: الحرية والاستقلال.

ورغم سلميّتها واقتصار سلاح المتظاهرين على الحجارة، إلا أن الاحتلال وكعادته واجهها ببطش شديد، فقتل وجرح وأسر وحاصر.

ورغم انتهاء تلك الانتفاضة بتوقيع اتفاقيات أوسلو وتشظي الأحلام وتراجعها إلى حنايا الذاكرة، إلا أنّها تبقى صفحة مجيدة ومتوهجة في تاريخ نضال شعبنا، ولا زال شعوري بالفخر والاعتزاز لا يتراجع تجاه هذه التجربة الخالدة المزدحمة بحكايا الفعل الوطني الثوري فكرًا وممارسة.

رواية الدم الفلسطيني

حسين البدري
روائي وصحفي مصري

المقاومة ضرورة إنسانية مطلقة في تحقيق الذات الإنسانية ومشروعة في مختلف تجلياتها
محمود أمين العالم
عندما طلب مني الصديق العزيز د. وسام الفقعاوي الكتابة عن أدب المقاومة استدعت ذاكرتي على الفور مقولة «فلسطين تستيقظ بعد القتال، والقتال من أجلها لا يخطئ طريق الانتصار»، الواردة في إحدى دراسات الناقد فيصل دراج التي وصف خلالها أدب الروائيين الراحلين جبرا إبراهيم جبرا بـ»لاهوت الأمل» و غسان كنفاني بـ»ميتافيزيقا التمرد الشامل».
لقد شكلت روايات «رجال في الشمس»، «ما تبقى لكم»، «البحث عن وليد مسعود» وغيرها من العناوين المهمة في الأدب الفلسطيني الإرهاصات الأولى للانتفاضة المجيدة في 9 ديسمبر 1987 وكانت بمثابة البارود الذي يحشو بنادق الفدائيين والحجارة في أيدي الصبية يرشقون بها مجنزرات العدو الصهيوني، وأبقت في الذاكرة أطياف المخيم حاضرة تملأ الوجدان العربي للحظة القادمة لا محالة، لحظة الاشتباك الشامل حين يمتشق العربي سيف أحلامه ويدق «أبو قيس، أسعد، ومروان» بعنف وغضب «جدران الخزان»، ويؤمن الفلسطيني أنه لم يخلق للعيش غريبا في الشتات أو للموت المجاني برصاص الاحتلال إنما ما يبقيه على قيد الأحلام يتمثل في «لاهوت تحرير» بصيغة واحدة لا تقبل التفاوض يفرضها حقه المسلوب في بلاده.
أدب المقاومة ليس صيغة فنية تحمل هموم الفلسطيني إلى عقول القراء فقط بقدر ما يشكل في جوهره رؤية متكاملة للعالم تتجاوز فكرة تحرير الوطن من المحتل إلى أخرى أكثر رحابة تتمسك بالمقولات الكبرى في زمن تضخم فيه حجم الصغار وصارت أطروحاتهم الخيانية تملأ الفضاء بسموم استسلامية لا حصر لها، لذلك فإن الإبداع المقاوم يعد حائط الصد الأول ضد التفريط في الحقوق التاريخية للفلسطينيين، فبدونه يكون الوجدان العربي مساحة خصبة ترعى فيها الأفكار المدعومة بالدولار واليورو والملوثة برائحة النفط المحكوم عليها بالفناء.
تندر في المجتمعات العربية للاسف في زمن الاستسلام الرسمي الذي نحياه الآن رواج الروايات التي تناقش الانتفاضة أو تحض على المقاومة بصفة عامة، فضلا عن أن الروايات التي عبرت عن الانتفاضة قليلة نسبيا، فيما أثر الشعر والقصة القصيرة والفنون التشكيلية أكثر في الوجدان الفلسطيني وَعَبَّرَ عن انتفاضته، كما يرى الناقد مصطفى عبد الغني في كتابه «الاتجاه القومي في الرواية»، معتبرا أن فترة الثمانينيات شهدت تحولات ثقافية كانت بمثابة رد فعل إيجابي على «انكسار السبعينيات» عبر خيار واحد يتمثل في الاتجاه النضالي الذي يتجاوز البكاء والتوسل بالتاريخ إلى ربط الواقع الاجتماعي بالسياسي، في محاولة رسم طريق الخلاص الشامل.
الملاحظة المهمة في كتاب «عبد الغني» تتمثل في صورة البطل القومي الجديد الذي تمظهر من خلال الروايات التي تناولت الانتفاضة، الذي يتحدد على أنه ليس فردا أسطوريا بقدر ما هو جماعي آتٍ من الجماهير وخارج بها إلى التغيير المطلوب، مبرزا نصي «زغاريد الانتفاضة» للروائي محمد وتد، و»الجراد يحب البطيخ» للروائي راضي شحاتة، ملاحظا أن الانتفاضة تُحَوِّلْ أحد نصوصها إلى ملحمة (زغاريد) والآخر إلى تغريبة أسطورية (الجراد)، بينما يبقى الوعي الحاد أوضح الملاحظات قاطبة،

بالإضافة إلى عدم وجود بطل واحد على كثرة الأبطال وغلبة أدوارهم، إذ تحولت الانتفاضة -في حد ذاتها- إلى حالة أسطورية.
في كتابه «الرواية وتأويل التاريخ» يعتبر فيصل دراج أن الرواية العربية ولدت في بدايات القرن العشرين «في شرط غير روائي لأن البرجوازية العربية لم تنجز ثوراتها، كأنها ولدت معوقة وشديدة التلعثم ومليئة بالوهن». نفس هذه الرواية الموصوفة بالنعوت السابقة من أحد أهم النقاد العرب المعاصرين أشرقت منتصف القرن وسطعت شمسها في نهايته وفارقت تلعثمها مدفوعة في أحد أوجهها بالزخم التاريخي للمقاومة والدم الفلسطيني، وبالإضافة إلى الروائيين الفلسطينيين طالعنا نصوص شديدة الثراء من أدباء عرب مثل المصري بهاء طاهر واللبناني إلياس خوري وغيرهما من كبار المبدعين الذين استلهموا من القضية الفلسطينية والمجازر الصهيونية مادةً أدبيةً تُبْقِي الذاكرة حية وفي حالة استنفار دائم وشاهدة على الجريمة التي ترتكب يوميا في الأرض المحتلّة على يد حكام وسكان المستعمرة الإسرائيلية.

الانتفاضة وإعادة اكتشاف الذات: حكاية صبي تائه

أحمد مصطفى جابر
كاتب فلسطيني-مسؤول قسم شؤون العدو في بوابة الهدف

لم تكن الانتفاضة غريبة علينا «تماما» في شتاتنا القسري، نحن اللاجئين الذين دخلنا المراهقة أوج الانتفاضة الكبرى، كنا منغمسين تماما بمعنى فلسطين، ولكننا كنا لاندرك طبيعة القسمة السياسية داخلها، ولا نعترف باحتلال 48 و67، لانعترف به أو لاندركه، لا أذكر تماما، أو لا أعرف، في معسكرات الشبيبة كانت أسماء فِرَقنا، عرابة والناصرة، وترشيحا، وكانت صورة الثورة في نظرنا أن تعصف النيران في الناصرة، وكنا ننشد «يا ناصرة يا ناصرة.. شدي العزم والحيل.. خلي العبوة الناسفة تمحي ظلام الليل».

كان الوطنُ بالنسبة لنا لوحةً في حصة الرسم، أُغنيةً للشيخ إمام بصوت عبد الناصر ميعاري، الفلسطيني-الحلبي-ابن النيرب، كانت فلسطين بالنسبة لنا، تلك البنت الشقية التي اعتادت وضع الحطة على رقبتها، وكنا نريد أن «نصاحبها».

كانت أيضا ترتسم في صورة جدتي حليمة، التي لم أنم بسلام منذ ماتت وكنت قد كبرت ولم أعد أنم في حضنها، تلك المرأة التي كانت تملك رائحة لا مثيل لها، رائحةَ البلاد، وحكاياتها عن الخال يوسف ومطارداته قبل الأسر، وعن محمد ابن خالتي الذي ضاع أثره في جرش، وعن التحقيقات مع خالي عبد الله و»العمارة» مقر المخابرات التي كانت كائنا أسطوريا مرعبا أكثر منه مجرد مركز تحقيق.

كُنّا أولادًا، نتسابق بفك وتركيب الكلاشينكوف، وعيوننا مغماة، نتسابق للمشاركة في تشييع شهيد، ونتأمل الكلمات الكبيرة التي كانت تكتب على الملصقات التي تغطي شوارع المخيم، كنا نرى فلسطين، على صورة مخيماتنا الخاصة، مخيم العائدين في درعا، أو مخيم اليرموك، أو شاتيلا، لكننا لم نكن نعرفها على وجه الحقيقة، ليس لأن غسان كنفاني الذي كُنّا نحفظ قصصه وندرسها في المدرسة، أو محمود درويش أو فدوى طوقان وإبراهيم لم يتمكنوا من شرحها لنا.. بل أننا كنا تائهين فعلا، وّمُتوَهّين، نفكر بحصار المخيمات، واقتتال الفصائل فيما بينها، والعجوز الذي كان رمزا ثم صار مجرد رجل غامض يعيش في تونس، كنت أعرف العجوز الغامض، بمشهدين اثنين لايغيبان عن بالي: طفل في الثالثة، يحصل على دينار كامل منه، كان قد أتى لتفقد معسكر للفدائيين قرب بُصْرى جنوب سوريا، أخذني أبي الذي كان يعسكر هناك معه، أرتدي بدلة كاكية تناسبني، رفعني أبو عمار بين يديه وقبلني ونفحني الدينار كاملا، المشهد الثاني كنت شبلا في معسكر عيتا في أعماق الوادي، ومر موكب ياسر عرفات في طريقه إلى دمشق أكثر من خمسين سيارة وكنا نحن الأشبال نتحزر سيارته بينها، في تلك الأيام جاءت عربة الشيلكا لأول مرة وكنا نظن أنها ستحرر فلسطين.

فيما بعد، عندما أُتيحَ لي التأمل بما يمكن أن يسمى نضجا، بتلك الأيام، تَصَوَّرتُ أن حالتنا كانت تشبه من وقع في إضطراب ما بعد الصدمة وأنه لن يخرج منه أبدًا، فبعد صمود أسطوري في بيروت، أعي على أبي وهو يكسر جهاز الراديو الذي يعلن من إذاعة مونتي كارلو عن المجزرة الرهيبة في صبرا وشاتيلا، لم أكن أفهم يومها، لكن أبي الذي قاتل في لبنان الإسرائيليين والكتائب والقوات وسعد حداد وعصابته كان يَدْبُلْ في حُزنٍ عميقٍ لم أشهده من قبل، كانت تلك صدمة المعرفة الأولى، وليس الاحساس القاتل السابق علىَ ذلكَ، أتذكر جيدا مقدمات هذا الحدث عندما كان جورج قرداحي يعلن في افتتاح نشرة الأخبار «سقطت النبطية» كنا ندرك ولانفهم، أو نحس ولانفهم، الصدمة لم

تقف هناك، فبعدها جاء الاقتتال الفلسطيني- الفلسطيني، وبعدها حصار المخيمات، وابن عمي الذي نجا من حصار بيروت، لم يَنْجُ من حصار شاتيلا. ثم قتلوا ناجي العلي أيقونتنا الحبيبة ومعبود جيلنا بلا منازع.

مع الوصول إلى المرحلة الثانوية النهائية كان وعيًا غاضبًا يتجذر، نقرأ أكثر ونفهم أكثر.. كنت قارئًا ممتازًا وبنهم لكل شيء يقع تحت يدي، من رأس المال إلى عودة الشيخ إلى صباه، ولم أفهمهما كليهما في تلك القراءة الأولى.

عندما نجحت في الثانوية، أهدتني منظمة التنظيم المحلية، كتابا عجيبا كان اسمه «العقب الحديدية» لأمريكي يدعى جاك لندن لم أسمعْ به من قبل، كانت تلك إشارة صوفية ربما، كان كتابا صعبا أكثر منه رواية، عكفت شهرين على فكفكة رموزه وكنت غاضبا، غاضبا بشكل استثنائي وكلما فهمت كنت أغضب أكثر، وقررت أنني يجب أن أصبح ماركسيا، ومن يومها وأنا غاضب، ثم جاءت الانتفاضة.

كنت خارج سوريا في بعثة دراسية استمرت عامين، في تلك الأيام ووسط ارتباكنا العظيم بمجتمع غريب ونظام دراسيٍّ عسكريٍّ صارم، سمعنا أن حدثا سمي «الانتفاضة» قد اندلع في فلسطين، صرنا نعرف أن في فلسطين جباليا والمغازي والشجاعية، نور شمس وبيت ساحور وبيرزيت ودورا والجلزون وأن تلك ليست أساطيرَ في رسومات ناجي، وصار لأغنية «من حلحول سمعنا طبول طبول الثورة بتنادي» معنى أعمق، وأذكر كيف تَسَمَّرْتُ أمام بوستر حاتم السيسي صورة رمادية لشاب عشريني ربما وحجر، مجرد حجر، تابعنا بشغف كيف يَنهالُ على جنود الاحتلال، صار الاحتلال لحما ودما، دبابات، وناقلات جند، وتكسير عظام في مشهد تاريخي لتَغوُّل العنف الاستعماري وخروجه عن السيطرة.

في تلك الأيام استشهد عادل صديق الروح ورفيق الطفولة في قصف جوي إسرائيلي على معسكر فدائي، سمعت الخبر بعدها بشهور، وزاد غضبي.

بدون تفاصيل تحولت بالتدريج إلى اليسار، وصرت أعرف جورج حبش ، والجبهة الشعبية وصرت أعرف أن هناك تنظيمات فلسطينية كبيرة ومقاتلة غير فتح، ربما كان هذا البحث العميق بسبب الطريقة الساخرة التي تحدث بها مسؤول تنظيمي عن الجبهة الشعبية فأردت أن أعرف أكثر.

كانت المعرفة تتطلب جهدًا استثنائيًا في ذلك البلد، لايوجد غوغل تضغط على مفتاحه فيعطيك ما تريد، كانت المعرفة مغامرة متجددة في اكتشاف ذاتي وإعادة مَوْضعَةَ نفسي في سياق مفهوم للعالم الذي يتهاوى. عالم قديم، فَجٌّ نريد الهروب منه إلى عالم الانتفاضة وبطولاتها وكياناتها الأسطورية.

صارت الانتفاضةُ خبزًا يوميًا نَجْهَدُ للحصول على أخبارها، الفرقُ الضاربة، أساطيرُ الملثمين، القرى التي تعلن عن نفسها محررة، ثم قتلوا أبو جهاد، ولم يكن رد فعل المنظمة متناسبا مع حجم الحدث، يومها فقدت هويتي من جديد، هويتي التنظيمية أعني، وعندما عدت إلى سوريا، ذهبت إلى البيت، وانتظرت انتظار الغاضب، إلى أن استشهد صديقي جمال الزير في دورية خطفنا لها معا، ليتركني وراءه تائها وغاضبا أكثر.

وكان المسار قد حدد نفسه، قررت الذهاب إلى الجبهة الشعبية لأنني رأيت فيها التعبير الحقيقي عن الانتفاضة، كان رفاقي في الثانوية قد سبقوني إليها، في الجامعة، بينما أنا كنت في الخارج، جئت إلى الجبهة مع الانتفاضة، ثم مرت الأيام، والسنين.. وأنا ما زلت غاضبا.

في أتون الانتفاضة وحديث في السياسة

د. وسام الفقعاوي
أكاديمي ورئيس تحرير بوابة ومجلة الهدف

شكّلت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام 1987، محطةً نوعيةً جديدةً في مسيرة الشعب الفلسطيني، واستمرارية لنضاله وكفاحه الوطني الذي لا يمكن فصله ميكانيكياً عن مراحله المتعددة والمختلفة. فكما قد تجد مقدمات ثورة البراق 1929، في وعد بلفور 1917، ستجد مقدمات ثورة 1936 في أول مستوطنة صهيونية أقيمت في فلسطين 1882، وكما قد تجد مقدمات انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة أواسط الستينيات في جمعية الفدائية التي تأسست في عشرينيات القرن المنصرم، قد تجد أن الانتفاضة الكبرى عام 1987، كانت مقدماتها في كل ما سبقها، من ثورات وهبّات وانتفاضات، أكدت على تراكم العوامل وتكامل المراحل. وأي تراكم هذا إن لم يكن تعبيرةً في الجَيشان الشعبيّ الانتفاضي الكانوني، الذي رسم ملامح «واقعية» لأهدافنا الوطنية، كنا نراها نحن بعيون الصبْيَة التي ترنو نحو حلم بات على «مرمى حجر». وأي تكامل هذا إن لم يكن هو الامتداد الطبيعي لشعب لم يتعبه طول المسير وعظم التضحيات، من أن يجدد ذاته، ويبقي حضوره، ويجسد عنفوانه، ويكتب في سِفرِ التاريخ عشقه للانعتاق والحرية والدولة والعدل والمساواة والديمقراطية.

لكن يا ترى، لماذا 1929 و 1936 و 1965 و 1987 وما قبلهم وما بعدهم من ثورات وانتفاضات لم تقد للانتصار، بل لم تخل من وقوع النكبات والنكسات والكوارث العظام رغم كل التضحيات الجسام؟! هل المشكلة كانت في أن فاتورة الدم التي دُفعت لا تكفي لتسديد استحقاق الظفر بالنصر، فسددت نكبات ونكسات وكوارث؟! هل كان الحلم الذي بات على مرمى حجر وَهمٌ، نسجناه من خيال طفولي جامح؟! أم هو حقيقة كنا نقترب منها بدها ليل الاستثمار السريع الفاضح؟! هل كنا قد تعبنا من دون أن ندري، كي يذهب بنا من استثمر «لنستريح» على كرسيّ متهالك في قطار التسوية؟! لماذا نختزل حتى أحلامنا حد الانكسار؟! هنا بداية الحكاية التي بدأت بحلم ووقّفت على ناصيته لتقاتل.

في أتون الانتفاضة:

لم أكنْ قد بلغت الخامسة عشر من عمري عندما، اندلعت الانتفاضة بجيشانها الشعبي، الذي كان يصعب عليّ أن أستوعبه بشكل كاف في عمر الصبي، خاصة أن ما جرى كان يختلف تماماً عن ما سبقه، من أحداث وهبات، كانت تجري لساعات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وبشكل عشوائي غير منظم، اقتصر على ذكرياتٍ وأحداثٍ منفصلة تخص الشعب الفلسطيني وسياق نضاله ضد الوجود الصهيوني. الانتفاضة كانت شيئاً مختلفاً: بالاسم، والشعار، والهتاف، والنداء، والتنظيم، والفعل، والإبداع، ومنظومة القيم، والديمومة، والحشد، وحتى الدم الذي بات مشهداً يومياً لا يزول، وردّة فعلٍ المُستعمر التي دللت أن هناك متغير جديد، لم يعهده بهذا الحجم والمستوى والاتساع من قبل. فكما كانت المفاجأة للداخل الفلسطيني، الذي أخذ زمام المبادرة، من بوابة القيادة الوطنية الموحدة، وكل من انخرط بعدها في الفعل الانتفاضي الشعبي، كانت المفاجأة للمُستعمر الذي استنفر أدوات قمعه وقتله ليقضي على طارئ لم يكن يعلم أنه بات دائم الحضور، هكذا كانت الانتفاضة.

قد تكون بداية الانخراط بالنسبة لي من أول شرارة قدحت في زنادها، فتفتح «الوعي» الذي اختزنته من أسرة قَدَحَتْ زناد الثورة في مراحل مبكرة من عمرها، منذ أوائل سبعينيات القرن المنصرم، حيث حل والدي كما أعمامي في أكثر من معتقل وسجن صهيوني، ولسنوات مختلفة، فَجُبلتُ مبكراً، كما تأقلمت في أن أجد نفسي دون أن أقف أمام سؤال ترف الاختيار، منحازاً لميدان الانتفاضة، مشمراً عن ساعديّ اللاتي حملن الحجارة، كما حملت غيرها من أدوات ووسائل الانتفاضة، حيث هنا تجسيد وعي الصبي، الذي وجد نفسه في أتونها، وشب على وقع ايقاع يومياتها التي كانت تعج بالجديد.

كانت الانتفاضة، كما الوردة التي نبتت حديثاً في تربة خصبة، ساقها يزداد اخضراراً، وزهرتها تتفتح شيئاً فشيئاً، وبات احمرارها ملفتاً، خاصة أن مساحة نموّها لم تعد مقتصرة على المكان الذي شيّع أهله شهداء لقمة العيش الأربعة: طالب محمد أبو زيد وشعبان سعيد نبهان وعصام محمد حمودة وكمال قدورة حسن حمودة الذين داستهم عجلات مقطورة المُستعمر الصهيوني بالقرب من ما عرف لاحقاً «بحاجز إيرز»، حيث لبت طولكرم نداء مخيم جباليا، ومدت الجليل يدها إلى غزة، فالمرجل بات يغلي على وقع يوميات لا تنتهي من البطولة والتضحيات.
كنا ننمو ونكبر مع الانتفاضة، وكلما اخضرَّ عودها، تصلب عزمنا واشتد أكثر، وكلما تفتحت زهرتها، كنا نتنسم رحيق الحرية أكثر وأكثر.. كبرت الانتفاضة وكبر حلمنا معها، وزاد عنفوان انخراطنا في أتونها، الذي لم يكن عفوياً هذه المرة، ولم يكن ثمنه قليلاً بالمقابل: سجن، وجرح، وعرق، وخوف، وقتل، ومطاردة لا تنتهي.. لكن لم يأخذنا لهيب سوط الاحتلال وقمعه، بعيداً عن أتونها، فكلما زاد، ازددنا نمواً وكبراً واخضراراً وتفتحاً، هكذا كانت الانتفاضة.

الأمل والأزمة:

كانت الانتفاضة بوابة الأمل التي تَفتّحَ وعينا الصبي معها، وأعطتنا بقدر ما أعطيناها عنفواناً، وأملاً، وزخماً، وتفاؤلاً، وحلماً، وحجراً، بحيث لم نكن نقرأ سوى لحنها، ولا نسمع سوى سيمفونيتها، ولا نرى سوى عزف فرقتها، لذلك، لم تكن لكلمة «أزمة»، أي معنى أو دلالة عندنا. فنحن لم نكن حينها من جيل الأزمة، بل كنا العكس تماماً.
الآن، أي بعد أن شبَّ وعيُ الصبي، وصدمه مصطلح الأزمة، الذي ذبلت على وقعه، وردة الانتفاضة، أسترجع كلمات الحكيم التي قالها في لقاء مع اتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين بتاريخ 31/10/1983: «لا أستطيع أن أتبنى الجملة الواردة في (سفر التكوين) التي تقول في البدء كانت الكلمة، ولكنني، رغم أي جدل حول أولوية الكلمة، أو ألوية المادة، أعتقد أننا كلنا متفقون حول دور الكلمة.. دور النظرية.. دور التحليل.. دور تحديد البرامج التي تنبثق من مثل هذا التحليل... إن خروج الثورة الفلسطينية من أزمتها، لا يمكن أن يتم، بعد توفر وضوح الرؤية.. والتحليل.. بعد الجذور والحلول، إلا بعمل نضالي تراكمي متصل ينتج بالمحصلة.. تغيير في الواقع الطبقي لقيادة الثورة الفلسطينية.. تغيير وتصحيح في الخط السياسي الذي سارت عليه الثورة الفلسطينية حتى اللحظة.. وكذلك تغيير وتصحيح خطها التنظيمي والعسكري».
السؤال: هل كانت الانتفاضة هي بمثابة العمل النضالي التراكمي، الذي سينتج بالمحصلة التغيير والتصحيح المطلوبين، وبالتالي إخراج الثورة الفلسطينية وحركتها الوطنية من أزمتها؟
كانت هي بارقة أمل، على هذا الطريق.. نعم، لكن يبقى السؤال الذي يُلقي بالمسؤولية: هل أحسنّا الإمساك ببارقة الأمل تلك، لنخرج من الأزمة؟! وأقصد هنا القوى التي وعت حجم ومستوى الأزمة في ضوء طبيعة القيادة وموقعها الطبقي، أم أن بارقة الأمل التقطتها القيادة الطبقية ذاتها، لتخرج من أزمتها هي، لحساب أجندتها ومصالحها الخاصة؟!
الأمل في حينه، لم يكن يترك لنا مجال لسؤال الأزمة أو حتى التفكير به من الأساس، لأنه لم يكن وارد في قاموس الانتفاضة أصلاً، فأخذتنا كلمات: «الدولة على مرمى حجر» بعيداً، ولم نفكر كثيراً: أي دولة تلك المقصودة؟! ما شكلها وكيف مضمونها؟! والأهم بأي طريقة ستقام؟!
الأزمة في حينه، كانت مستمرة جنباً إلى جنب مع الأمل، رغم حالة الافتراق التي بدت بينهما في البدايات، إلى أن سيطرت الأزمة، وبات لها اليد الطولى في تحديد مسار الأمل، والشكل الذي ستكون عليها معالم «الدولة» التي كانت على مرمى الحجر أو الأمل في البدايات، وغدت على مرمى الأزمة فيما بعد..!!

كشف العورات:

لا يجب أن نخجل من استخدام مفردات قد نخدش حياء البعض بها، فلا شيء أكبر من أن نخدش دماء

الشهداء، ولا شيء أكبر من أن نخدش حرية الأسرى، ولا شيء أكبر من أن نخدش جراح المصابين، ولا شيء أكبر من أن نخدش آهات الثكالى والمحرومين، ولا شيء أكبر من أن نخدش حقوق ملايين الفلسطينيين، الذين التقطوا بارقة الأمل (الانتفاضة)، وشبوا في أتونه على طول وعرض الوطن، كما في مواقع اللجوء والمنافي، وتمسكوا بناصية الحلم، ولبسوا معه ثياب العزة والكبرياء، وذادوا عنه بالمهج والأرواح والمال وسني العمر وكل ما هو متاح، لكن في الوقت الذي كان هناك من تسربل بلباس العزة والكبرياء من بوابة الحلم والأمل، كان هناك من يتعرى طواعية، على أبواب الأزمة والوهم، وكلما تعرى أكثر ازدادت أزمته أكثر، كما وهمه أيضاً.

كانت الانتفاضة، محطة نوعية جديدة نعم، سواء في كونها محطة نضالية مهمة وكبيرة في مسيرة الشعب الفلسطيني من ناحية، ومن ناحية أخرى، في كونها كشفت عن عورات القيادة المأزومة بحسابات التنظيم والمستوى والسياسة وميزان القوة والمفاوضات. فالتعري كان قد أصاب «الدماغ»، قبل أن يتمدد منه، ليكشف عن باقي عورات الجسم القيادي. لا أعرف لماذا استحضرت غسان كنفاني عندما قال: «في الوقت الذي كان يناضل فيه بعض الناس.. ويتفرج بعضاً آخر.. كان هناك بعضاً أخير.. يقوم بدور الخائن»..لكن ما أعرفه إنه كان مُحقا.

بالعودة للحكيم مرة أخرى، حيث يقول في كلمة له في شباط 1992: «صحيح إننا لم نقع في التقدير السريع والخاطئ الذي قال أن الدولة أصبحت على مرمى حجر وقاب قوسين أو أدني، وسجلنا بوضوح أن هذه مهمة كفاحية شاقة وطويلة، غير أننا سجلنا كذلك أن الفارق ما بين المرحلة التي أعقبت الانتفاضة والمراحل السابقة لها، أن شعار الدولة انتقل من حيز الإمكانية التاريخية إلى حيز الإمكانية الواقعية، فهل هذا التحليل سيما على ضوء التطورات الانعطافية التي حدثت بات كافياً؟ إن شعار الانتفاضة هو الحرية والاستقلال، وهذا الشعار يجب أن يبقى مرفوعاً ومستمراً، وما عدا ذلك، فإن النظرة للانتفاضة وتحليل احتمالات تطورها واستكشاف آفاقها ومستقبلها يصبح خاضعاً للاجوبة والنتائج التي سنقدمها».

كان وعيُ الحكيم والجبهة، حاضراً وبقوة، في أتون الانتفاضة، كما «أتون» مؤتمر «مدريد للسلام» الذي عقد قبل أشهر معدودة من كلمات الحكيم السابقة، لذلك لم يجانبه الصواب عندما قال: «إن قضيتنا الوطنية، تتعرض في الظروف الراهنة لمخاطر جدية وحقيقية من خلال العملية السياسية الاستسلامية الجارية في واشنطن. فالإدارة الأمريكية تقدم حلاً تصفوياً للقضية الفلسطينية، يقفز بصورة واضحة عن حق تقرير المصير والدولة والعودة، ويتحدث بصورة مبهمة عن حقوق سياسية للفلسطينيين غير واضحة المعالم والأبعاد، ويأتي هذا الحل التصفوي في مسلسل متغيرات وموازين قوى مائلة بصورة ساحقة لصالح الإمبريالية والكيان الصهيوني».

اليمين والاعتراف المستحيل:

فكرة الاعتراف «بإسرائيل» لم تكن جديدة، ولم تتزامن فقط مع اندلاع الانتفاضة، فلقد نبتت في بعض الرؤوس منذ بداية الغزو الصهيوني لفلسطين، كانت تتردد خفيّة إلى أن ظهرت صريحة حينما حان وقت ذلك، ولعل أول ظهورها كان دعوة البعض للاعتراف بالقرار 181 لعام 1947، الداعي لتقسيم فلسطين، وتكررت بعد هزيمة عام 1948 والنكبة التي ترتبت على وقع أحداثها، كما تكررت فكرة الاعتراف بعد هزيمة 1967، وقبول قرار 242 لعام 1967، رغم قرارات قمة الخرطوم: لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف.

فقبل أن يعلو صوت البعض ويُشهرَ موقفه صراحةً، بضرورة الذهاب نحو الاعتراف، كانت الثورة من خلال المنظمة، قد أصبحت جزءاً أصيلاً في جامعة الدول العربية، حيث تكون ملتزمة بما تلتزم به دولها، وعلى وجه الخصوص، عدم التدخل في شؤون بعضها البعض والضمان المتبادل لأمنها الداخلي –رغم أن دور الثورة الفلسطينية أن تثوّر الوضع العربي، لا الخضوع لنظامه الرسمي- حيث استمعت لرئيس أو أكثر في أروقتها يدعوها للاعتراف «بإسرائيل».

بعد أن خرجت الثورة الفلسطينية ومنظمتها طريدةً ومذبوحةً ومتعبةً من الأردن، نتيجة مجازر أيلول

عامي 70–1971، علا صوت الدعوة أكثر، وبات فجأ أكثر أيضاً، خاصة، أن القوى والدول التي ضربت الثورة هناك وأدخلتها في أتون الحرب الأهلية فيما بعد في لبنان، هي ذاتها ضمن من اعترف بها، ممثلا شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، فهل كان هذا استكمال لعملية الذبح من بوابة غسل اليد من القضية التي أصبح مصيرها بيد ممثلها الشرعي في جامعة عربية، كانت تذهب نحو تأكيد شرعية الوجود الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، من بوابة الضغط والتضييق على الثورة/المنظمة، وإدخالها في صراعات مهيأة لها بسبب سوء أوضاعها الداخلية، خاصة القيادية منها؟!

قد يعتبر البعض أن وجود المنظمة في الجمعية العامة للامم المتحدة بصفة مراقب، منذ أواسط السبعينيات نصراً لدبلوماسية قيادة الثورة الفلسطينية –وقد يكون كذلك–، لكن من جهة أخرى، كان يجب أن نرى أن هذه الجمعية، جمعتنا نحن وإسرائيل التي اعترفت بها مبكراً عضواً كاملا، تحت سقف واحد، ومُطالبين أن نلتزم بميثاقها، بحيث لا «نستولي» على الأرض بالقوة، ولا نعتدي على دولة عضو، ونحترم قراراتها التي تعترف بإسرائيل، وتدعونا لذلك، وإلا كيف يمكن أن نفسر أننا التزمنا حرفيا بميثاقها ومقراراتها، في حين أن إسرائيل لم تلتزم بميثاق كما لم تلتزم بمقررات؟!

غير أنه في الفترة من 1975– 1979 حلت بالنظام الرسمي العربي، أبشع هزيمة نكراء وأكثرها تدميراً في تاريخه، التي وفقاً لقانون تراكم المراحل وتكامل العوامل، نجد مقدماتها في سايكس بيكو 1916، ووعد بلفور 1917، وهزيمة الثورة الكبرى 1939–36، ونكبة فلسطين وقيام إسرائيل 1948، وهزيمة/نكسة 1967، ومجازر أيلول 70– 1971، وحرب أكتوبر 1973، والحرب الأهلية اللبنانية 1975، وغيرها من أحداث تاريخية فارقة في تاريخ شعبنا وأمتنا ووطننا العربي، أوصلت نتيجتها للاعتراف الرسمي من قبل النظام المصري الساداتي بإسرائيل، وتوقيع معاهدة صلح كامب ديفيد، لتفتح الطريق لمشروع التسوية الفعلي، الذي رفضته وقاطعته منظمة التحرير الفلسطينية، كجزء من جبهة الصمود والتصدي العربية، لكن ما أن وقع «زلزال» بيروت عام 1982، لم يجد «الختيار» بُداً أمامه، سوى الإعلان أنه ذاهب إلى القدس ، وهذه لا يمكن أن يدخلها فاتحاً، إلا من بوابة النظام الساداتي، الذي كسر الطوق عنه في عام 1983، وانفرط بعدها عقد جبهة الصمود والتصدي. ففلسطين توحد وتفرق في آن..!

لذلك لا غرابة إن كان حصادُ الانتفاضة، الأمل الكبير، الذي جعل الدولة على مرمى حجر، بمنطوق قيادة الثورة المأزومة، أي قيادة اليمين، التي «تحالفت» سلاماً في مدريد مع اليمين –الليكود– في «إسرائيل» أيضاً، وختمته رسمياً في أوسلو بتحالفها مع اليسار –حزب العمل– الذي أعلنت له «اعترافها المستحيل»، مقابل حكماً ذاتياً، بقي على مرمى حجر، على أمل أن يغدو «الدولة» التي نظر اليمين وبعض اليسار باعتبارها قيد التحقق، فهي الحلم والأمل ونهاية لمعاناة امتدت عشرات السنين بالنسبة لهم.

هل كان اتفاق أوسلو وحكمه الذاتي واعتراف اليمين المستحيل بإسرائيل، خاتمة ضرورية؟ أم هي التعبير الفاضح عن الأزمة، التي كشفت العورات، وأكدها الاعتراف، وواقع الحال الذي ازداد سوءً وانقساماً وبؤساً وتمزقاً ومأزقاً طال من عمره استفحال أزمة اليمين، وعمق أزمة البديل؟!

عن البديل المطلوب:

إننا بحاجة لكل الطاقات، وهذا شأنٌ لن يتحقق إلا عَبْرَ وعي القوى التي تُطْلِقْ على نفسها أنها ديمقراطية، وجودها (أي الطاقات) موضوعياً ودورها ووظيفتها الاجتماعية، وإن لكل منها قيمة مطلقة بذاتها، أي ليس على حساب أو من حساب ما عداها. هنا تأتي مكانة الرؤية التاريخية – نظرية الصراع أي ما فوق الماضي والمستقبل – الذاكرة والنسيان – الواقع والأيديولوجيا – المادي والمعنوي.. الخ. بمعنى أن تكون هذه جميعاً وفي آن وعلى نحو تكاملي وتراكمي وايجابي، يُنهي وإلى غير رجعة ذهنية وسياسة القطيعة والقطع والبدء دائما من نقطة الصفر.

هنا يقع الدور التاريخي الذي مطلوباً أن تقوم به هذه القوى، بحيث نكون أمام رؤية جديدة مختلفة نوعياً. وبهذا المعنى، يمكن تحديد البديل المطلوب لا المفهوم السائد للبديل، والقائم على أن ما

هو ضد «الرسمي» هو البديل الصواب. فلقد أصبح لدى شعبنا خبرةٌ طويلةٌ جداً، وقد تعلّم أن يولي فلسفة السؤال، نفس الأهمية التي أعطاها ويعطيها للجواب وشروطه. وعلى هذا الصعيد، فإن سؤال البديل مُستغرق في أسئلة تقييدية ليس أقلها: أي بديل ولمن ولماذا؟
إن البديل المطلوب هو بديل ديمقراطي، ليس ضد ما عداه، بل فوقه وَخلاصةٌ وحدة العناصر الايجابية مع نفسها، أي القادر على إطلاق كل الفعاليات وحَفظ مكانة ايجابية ومتقدمة لها.
إننا أمام حالة ديمقراطية فلسطينية أصيلة ومتأصّلة، نجدها في بعض الأطر الفلسطينية القائمة لكنها أيضاً خارجها أكثر، بل ربما، خارج الحدث السياسي المباشر. هذه الحالة، هي من الاتساع والقوة والتأصُّل بحيث تشكل قاعدة مضمونة لأي بديل، لابد وأن يكون وبالضرورة ديمقراطياً. بديل مطلوب، ولكنه قطعاً لن ينشأ من الفراغ، مكتملا بين ليلة وضحاها، فالتاريخ، بل كل ما يمت له بصلة، لا يتشكل على هذا النحو من الخِفة.
بمقدار ما يُلقي هذا الكلام من مسؤولية على عاتق القوى الديمقراطية وفي المقدمة منها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، إزاء ما عداها، فإنه يُلقي على الحالة الديمقراطية مسؤولية إزاء الجبهة والخطوات التي قطعتها على طريق بلورة البديل، ليس للآخرين فحسب كما قد يذهب الاعتقاد، بل لنفسها أيضاً، كونها جزء أصيل ومسؤول بالكامل عن خيار/ نموذج منهجي وعلمي وصل ومعه القضية الوطنية بين مهزوم ومأزوم.
بكلمة محددة، إنها (أي القوى الديمقراطية) أمامَ وظيفة من طبيعةٍ وطنيةٍ، لا مجال لتستمر فيها وتنجح، إلا ضمن أفقٍ وطنيٍ ومسؤوليةٍ وطنيةٍ ومشاركةٍ وطنيةٍ.

«صورة» في الانتفاضة الأولى!

هاني حبيب
كاتب صحفي فلسطيني

ما تزال صورة الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1991) ماثلةً في ذاكرتي وأنا أتصفح ما وصلنا منها في مقر مجلة الهدف في دمشق لاختيار الصور المناسبة وإعدادها للنشر، عندما كان «الحَجَرْ» أداةَ أبطال الانتفاضة في المواجهات وملاحقة قوات العدو في الشوارع والأزقة والمخيمات، وما زلت أرى أن تلك الصور هي التي أدت إلى تركيز مختلف وسائل الإعلام الغربية على مجريات الانتفاضة والعدد الكبير من مصوري الصحافة الدولية الذين هرعوا إلى الأرضي المحتلة لتغطية يوميات الانتفاضة الأولى كان وراء التقريب الدولي لكلمة الانتفاضة واستخدامها بديلًا عن مسماها الإنجليزي «uprising»، وفي ذلك الوقت أخذت مراكز الأبحاث خاصة تلك التي تعمل في مجال الإعلام، بالحديث عن تمايز الصورة في الحروب، حتى أن البعض منها أطلق على الانتفاضة الأولى «حرب الصورة»، خاصة بعدما قام مصور إسرائيلي بالتقاط ونشر صورة الجنود وهم يُكَسِّرُون أذرع نشطاء فلسطينيين عُزَّل باستخدام الحجارة، وتم تحميل رئيس الوزراء آنذاك إسحاق رابين مسؤولية انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني الأعزل من خلال دوره بالقضاء على الانتفاضة بأية طريقة بما في ذلك الاستخدام المفرط للعنف.

الآن وبعد 31 عامًا على هذه الانتفاضة ومع ابتكارات أكثر حداثة في فنون التصوير والاستخدام الأفضل للصورة والفيديو، وامتلاك كل وسائل التصوير المريحة والرقيقة والجيدة، تظل تلك الصورة الثابتة، لها ما لها في التنويه والتذكير بدورها الكبير، بل الهائل في وصول رسالة الانتفاضة ما مكنها من الوصول عَلى العالمية، وإذا جاز لنا المفارقة، فإنّ تلك الصور، مقارنة بصور الانتفاضات الفلسطينية التالية، حظيت بدور أكبر بكثير في التأثير على الرأي العام العالمي، بما هو عليه الآن.

صوَرٌ عديدة ما تزال تلتصق بمخَيلتي وأنا أراجع ظروف تصفحها ومطالعتها وتعليقها مع مجموعة مَن محرري الهدف في ذلك الوقت، الآن صورة واحدة ما تزال لا تَبْرَحْ مكانها في ذاكرتي، كانت الأكثر تأثيرًا وانشدادًا ووصولًا، مقارنة مع كل الصور الأولى التي ساهمت في دون شك في وصول رسالة الانتفاضة الأولى، وهي صورة فتى يلاحق آليات الاحتلال، مكشوف الرأس والوجه، مع أن معظم النشطاء كانوا يتلثمون بالحطة الفلسطينية، لهذا الفتى عدة صور تم التقاطها بعدسات مصوّرين عالميين، تارةً يحمل الحجارة وتارةً أخرى بمقلاع، وهو الفتى رمزي أبو رضوان، معظم صُوَرِه تشير وكأنه كان يعمل منفردًا وليس في مجموعة من النشطاء، ما جعل بعض وسائل الإعلام تعتبَره مجرّد فتىً شفي عنيف لا أكثر، مع أن ملامح وجهه وشدة إصراره وملاحقته الواعية لآليات وجنود الاحتلال، تجرّدهُ من العنف الذاتي إلى العنف في مواجهة المحتل.

في مرور الوقت، أصبح هذا الفتى رجلًا، ولم يعد بمقدوره أن يحمل حجرًا أو مقلاعًا، بل حمل كمنجة، ولم يعد طفلًا شقيًا، بل رجلًا يقود الفرق الموسيقيّة ويحيي الحفلات والمهرجانات في فلسطين، بعد أن درس الموسيقى في فرنسا بعد أن تقررت له منحة دراسية.

هو واحد من كثيرين، بعضهم نعرفهم، ومعظمهم لا نعرفهم، وحتى من نعرفهم، ربما طواهم النسيان، حتى هذه الصورة الثابتة في الذاكرة الحقيقية التي تؤرخ للحظة التي كانت راهنة.

الانتفاضة الأولى: ثلاثونَ عامًا من غُربَةِ الروح

محمد أسعد كناعنة
قيادي في حركة أبناء البلد

الانتفاضة الأولى: ثلاثونَ عامًا وعامًا من غُربَةِ الروح قَد مَرّت، مَرّت على حدود زمنٍ تغاضى عن بعضٍ من رعاياه، بَعضًا من سَجاياه والكثير الكثير من مَواياه وخصالهُ ونُبلَهُ، زَمنٌ يشتاقُ لهُ الحَجر حينَ كانَ مَركزَ الكون ورمزًا بينَ الأمَم للحُرّية، كانَت النساء، الصَبايا والأمهات والطالبات حَرائر المظاهرات، ليس فقط مهمّتَهُنّ الهتاف أو جمع الحجارة بل الضرب والتصدي وتقدّم الصفوف في المواجهات، زمنٍ كانَ فيهِ الحجر يحملُ إسمَ فلسطين حول العالم ويرفع رأيتها بينَ سُحبِ الدول من ضباب لندن إلى جليد موسكو وحرّ صحاري أفريقيا وآسيا وأمريكيا، زمنٌ كان فيه التكافل نهجًا طبيعيًا بينَ الجيران والأهل والحبايب والمناضلين والمقاتلين، زمنٌ كانَ فيهِ لخيط المَصّيص قيمة نوعية تُعادلُ في الردعِ مفاعلًا نَوَويًّا، زمنٌ شبه خالٍ منَ الإستعراضات والفهلوات والفذلكات، على الأرض كانَ يُثبّتُ أقدامَهُ طفلٌ/حلمٌ فلَسطينيّ وفي السَماءِ قيودُ الأسرى تُنشدُ للحُرّية وعلى أجنحَةِ الرَصاص بَسماتُ الشُهداء تُضيءُ الدربَ وسراجها الدم وتَمضي نحوَ الأمَل.
يَومَها لَم يَكُن لِكُلّ فَردٍ مِنّا جريدة خاصة ولوحة إعلانات مُتَنقّلة وإذاعة تبث على مدار اللحظة، يومها لم يكن الفيس بوك هو بطل المعركة وكانت بعض الصحف والمجلات ممنوعة نتناقلها سرًا ونُخفيها عن العسس، يومها كان البيانُ ممنوعًا وعلم فلسطين ممنوعًا وال PLO ممنوعة وكانت كل هذه الممنوعات ذات شَعبيّة في المظاهرات والمناسبات، يتلقفها الشعب ويحميها.
تَطوّرت الأساليب نعم، إشتَدّ ساعد شعبنا نعم، تَعَمّلَقت المقاومة نعم، ولكنّنا فقدنا الكثير من أنفُسنا، فقدنا ما قد يُعيدُ للثورة بريقها وهيبتها، فقدنا روحَ الجماعة وصدق الآنتماء والعطاء، فقدنا الثورة حين صارت مكاتب شاهقة وسجون لأبنائها وعملياتها العظمى هي التنسيق الأمني المقدّس.
الإنتفاضة الأولى ليست أرقام سنين وتَمُرّ، هي ليست الافٌ من الأسرى، نساءٌ وأشبالٌ ورجالٌ رجال، هي ليست عدد الشُهداء والجرحى فَحَسب، هي كل هذا وعددٌ كبير من قيمٍ ليتها تعود لِنَعود.

الذكرى الواحدة والثلاثين للانتفاضة الفلسطينية الكبرى

جواد عقل
دبلوماسي - رئيس تحرير مجلة الهدف سابقا[1]

[1]

لاشك أن الانتفاضة الفلسطينية شكّلت انعطافة كُبرى في حياة شعبنا ووعيه الجمعي في كل أماكن تواجده، وفتحت آفاقا واسعة للعمل الشعبي الجماهيري في الداخل والخارج وخلقت حالة من الوعي واليقظة الوطنية. هذا الشعب الذي عانى على مدار نصف قرن تقريباً ظروفا بالغة التعقيد، حاولت من خلالها القوى المعادية لشعبنا وقضيتنا وعلى رأسها دولة الكيان الصهيوني وتحالفاتها الدولية والإقليمية كسر وكيّ وعيه المُتمسّك بحقوقه الوطنية الثابتة في وطنه وأرضه وتاريخه.
وجاءت التحولات الكبرى التي شهدها عالمنا لتزيد من حجم المعاناة والمشاكل التي يُعاني منها شعبنا في أماكن تواجده كافة، وخاصة الشتات، والتي ألقت بظلالها وساهمت باستباحة المخيمات الفلسطينية في سوريا ولبنان وقبلهما العراق، وجرت محاولات جدّية لتدميرها وتشتيت أبنائها. فلا نستطيع تجاهل هذه الحقائق والمعطيات بالتزامن مع تغوّل الإرهاب الصهيوني في عموم فلسطين. كل هذا تزامن مع تغييب وغياب المرجعية الوطنية بفعل السياسات والممارسات التي اتخذتها القيادة الرسمية الفلسطينية وانغماسها فيما اصطلح على تسميته «التسوية السياسية»، والتي فعلت فعلها السلبي على صورة نضالنا العادل والمشروع وصورته في أذهان كل شعوب وأحرار العالم، وكذلك أثرت تلك السياسات على م.ت.ف وصورتها ومكانتها ودورها، بسبب تغول السلطة والقيادة الرسمية الفلسطينية وسلبها للشرعية الوطنية ببعديها الشعبي والثوري من غالبية عناصر قوتها ومنعتها لحد أوصل ممثلنا الشرعي والوحيد إلى كيان صوري مُشوّه جاهز للاستخدام المصلحي والفئوي، بحيث أضّحت م.ت.ف غير مؤهلة وقاصرة بفعل تلك السياسات عن التّصدي وإفشال المؤامرات والمحاولات المتكررة من أعداء قضيتنا.
والانتفاضة الفلسطينية بدروسها وعِبَرها كانت مدرسةً للنضال ومصدر إلهام لشعبنا وكلّ الشعوب والأمم السائرة في طريق الانعتاق والتحرر السياسي والاقتصادي. وستبقى تُشكل لشعبنا وعموم الحركة الوطنية مصدر إلهام للمعاني والأبعاد والدلالات الكبيرة التي حملتها أهم ثورة شعبية في القرن العشرين ضدّ الاحتلال وممارساته الإرهابية الإجرامية العنصرية والمستظلة بحماية قل نظيرها في التاريخ من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والعالم الرأسمالي (أوروبا واليابان) وضعف مواقف التأييد والدعم الصيني والروسي. فالانتفاضة مكّنت وفتحت أمام البشرية آفاقا واسعة لتشاهد بأم عينها طبيعة الممارسات الصهيونية والتي شكلت صدمة للرأي العام العالمي لحجم ومستوى تلك الانتهاكات وتجاوزها الفظيع للقانون الدولي الإنساني وكل الوثائق والأعراف الدولية وارتقت في هجمتها وإرهابها لمستويات عالية بحيث لم يعد ممكناً لأي هيئة أو مؤسسة دولية إخفاء طابعها الإجرامي باعتبارها جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية.
وقد شكلت الانتفاضة بسياساتها وإنجازاتها ولأول مرّة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني ضربةً للاستراتيجية الأمنية العسكرية الصهيونية وعرّتها أمام العالم وأصدقائها، وساهمت في تعزيز الشعب الفلسطيني بقدراته وإمكانياته وكشفت للجمهور الصهيوني هشاشة الأيديولوجيا والفكر الصهيوني ذاته، وفتحت الباب على مصراعيه أمام تساؤلات داخلية صهيونية مشروعة حول جدوى ومستقبل المشروع الصهيوني، وبرز عددٌ من المؤرخين السياسيين شكك في قدرة هذا الكيان العنصري السرطاني على البقاء، رغم كل ما يمتلكه من تكنولوجيا وقوّة عسكرية مفرطة. ووضعت أمام الجمهور الصهيوني بشكل جدّي مسألة مشروعية هذا الكيان ووجوده، وشكلت صدمة مُوجعة وضربة لكل مقومات وعناصر النظرية الاستعلائية المزيفة لهذا الكيان الوظيفي ودوره في خدمة

المشروع الاستعماري الرجعي باعتبارها حاجز الصدّ ضدّ كل الأماني والتطلّعات العربية المشروعة في الوحدة والتحرر السياسي والاقتصادي، مما دفع بالقوى الرجعية العربية وقوى الاستعمار العالمي للتعجيل في إجراء محادثات ما تسمّى «عملية السلام» لاحقًا، كمحاولة لإجهاض الانتفاضة ومفاعيلها، ووقعت القيادة السياسية الفلسطينية في شرك عملية الخداع والتضليل السياسي والإعلامي الذي رافق محادثات مدريد وما تلاها والتي كانت محصلة التراجعات الوطنية استجابة للافرازات والمبالغات التي سبقت انعقاد مؤتمر مدريد.

لكن الانتفاضة الكبرى طرحت بزخمها وشعبيتها وقراءتها، أسئلة كُبرى ورسائل أيضا:

أولًا: طرحت أسئلة واستفسارات حول موقف البشرية من جرائم الكيان الصهيوني، وضرورة أن يأخذ العالم وبشكل خاص المنظمات الدولية المعنيّة بحقوق الإنسان والأمم المتحدة ومنظمة اليونسيف مواقف قادرةً على محاكمة كل القيادات السياسية والعسكرية الصهيونية على جرائمها وانتهاكاتها الممنهجة بحق الشعب الفلسطيني.

ثانيًا: وجهت رسالة للنظام الرسمي العربي لوقف تدخلاته وضغوطه المتواصلة على القيادة الفلسطينية للرضوخ للاملاءات والشروط الأمريكية الصهيونية.

ثالثًا: رفعت الانتفاضة من مكانة القضية الفلسطينية وصورتها وأعادتها إلى نصابها من حيث عدالة وشرعية النضال الفلسطيني والتفاف الرأي العام العالمي وتضامنه وتعاطفه مع نضالات شعبنا وحقوقه.

رابعًا: أكّدت الانتفاضة على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية باعتبارها رافعة وحارسة وحامية للفعل الانتفاضي الجماهيري، والذي عمّ كافة المناطق الفلسطينية.

خامسًا: رسخت أهمية التضامن الشعبي واستطاعت بعودة الفلسطينيين للزراعة المنزلية توفير مقوّمات الصمود والثبات لتصبح نموذجًا لزيادة التفاعل الشعبي الفلسطيني حيث بادرت العديد من التجمعات لإرسال المساعدات المادية والمعنوية للاسر والعائلات المتضررة من جرائم وإرهاب القوات الصهيونية.

وقد ساهم الاستثمار السريع لتلك الانتفاضة من قبل القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لعب دور أساسي في قدرة الاحتلال وحلفائه الدوليين والإقليميين على التمكن من إجهاضها قبل أن تحقق أهدافها، والمتمثلة بالحرية والاستقلال والتعويل على وعود وأوهام بإمكانية تحقيق تلك الإنجازات بالمفاوضات.

ولعب التشرذم والانقسام الذي رسخته حماس بإصرارها على عدم الانخراط في القيادة الوطنية الموحدة رغم اضطرارها في بعض الأحيان انسجامًا مع زخم الانتفاضة وثقلها على الأرض للتنسيق بحدوده الدنيا مما ساعد في خلق ثغرة في هذا النشاط الجماهيري ضد الاحتلال، الذي أذهل العالم وكشف بصورة فاضحة الممارسات الصهيونية وزيف ادّعاءات الكيان في العالم باعتباره واحة الديمقراطية في المنطقة.

واحد وثلاثون عامًا على انتفاضة الحجارة

د. سعيد ذياب
الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

منذ بدايات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين عام (1882م)، لم يقف الشعب الفلسطيني ساكنًا بل مارس نضاله في مواجهة ذلك العدوان الصهيوني.
لم تتوقف مسيرته النضالية بل تصاعدت تلك المسيرة مع بدء بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور عام (1917)، لتصل ذروتها في عام (1936)، في الإضراب الأطول في التاريخ وبالثورة الكبرى (1936 _ 1939).
لم يتوقف النضال الفلسطيني وإن لم يكن بخط صاعد متواصل، حيث اتسم بالصعود والهبوط ارتباطاً بما واجهه الشعب الفلسطيني من صعوبات في مسيرته النضالية.
وانتفاضة الحجارة التي انطلقت في التاسع من كانون الأول من العام 1987، لم تكن في جوهرها إلا استمراراً لنهج المقاومة الذي سار عليه الشعب الفلسطيني.
هي انتفاضة شعب كامل، سلاحه حجارة بلاده، كانت شرارتها قد انطلقت من مخيم جباليا في غزة، إثر قيام سائق شاحنة «إسرائيلي» بدهس مجموعة من العمال الفلسطينيين على حاجز (إيريز)، ليأتي الرد الشعبي الفلسطيني شاملا، حيث تفجر فيه غضب السنين ومعاناتها.
في حقيقة الأمر لم تكن الانتفاضة كفعل شعبي معزولة عن سياقها التاريخي، والتحولات السياسية الكبرى التي عاشتها منطقتنا العربية.
كانت أولى تلك التحولات خروج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي بعد توقيعها على اتفاقية صلح منفرد في كامب ديفيد عام (1978م).
وجاء حرف بوصلة النضال لدى الشباب العربي، بتحويله إلى أفغانستان، حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الرجعية العربية، هذا التدخل كذريعة لجذب «الشباب العربي المجاهد» لقتال السوفييت على حساب فلسطين، وعلى حساب الصراع العربي الإسرائيلي، حيث بدأت قضية فلسطين تفقد مكانتها المحورية لدى الشباب العربي لمصلحة القضية الأفغانية، وهكذا أصبح الصعود الإسلامي الجهادي في تلك الفترة أثمن هدية تقدم ل»إسرائيل» مع ثمانينيات القرن الماضي.
كما جاءت انتفاضة الحجارة، بعد الحرب العراقية الإيرانية التي فعلت فعلها في إنهاك بلدين من أهم البلدان العربية والإقليمية في التصدي للكيان الصهيوني، ولعبت هذه الحرب دوراً إضافياً في صرف الانتباه عن القضية الفلسطينية، فكانت تلك الحرب الهدية الثمينة الثانية التي تقدم ل»إسرائيل».
كل شيء كان يسير في ثمانينيات القرن لصالح «إسرائيل» التي وجدت فرصتها لتوجيه ضربتها لمنظمة التحرير الفلسطينية باجتياح لبنان في صيف عام (1982)، وفرض خروج المنظمة من آخر معاقلها في بلدان الطوق العربي، وتشتيت قواها في عدة مناطق عربية بعيداً عن الحدود والتماس المباشر مع العدو.
تنامى الاعتقاد لدى الأنظمة العربية بعد خروج م.ت.ف من بيروت أن المقاومة الفلسطينية لن تقوم لها قائمة، فبدأ الضغط على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لقبول قراري الأمم المتحدة (242) و (338) تمهيداً للدخول في تسويات سياسية مع العدو الإسرائيلي.
وكان مؤتمر قمة عمان الذي عقد في الأردن بعد خروج منظمة التحرير من بيروت، بمثابة خيبة أمل فلسطينية كبيرة نتيجة اقتصار المؤتمر على تناول حرب الخليج وتحويل القضية الفلسطينية ومعاناة

شعب الأرض المحتلة إلى مسألة ثانوية.
مقابل هذه الصورة الصعبة على مستوى المحيط العربي كان العدو يمعن في ممارسة أقصى درجات القمع ومصادرة الأرض والتهويد.
خلال كل تلك الأحداث، لم يكن الشعب الفلسطيني في الداخل الفلسطيني متفرجاً أو خانعاً إزاء محاولات تصفية القضية، بل قام بالعديد من الهبات الشعبية، أبرزها هبة يوم الأرض عام (1976)، والهبة الجماهيرية عام (1980م) عقب محاولة اغتيال رؤساء البلديات (بسام الشكعة، ابراهيم الطويل، كريم خلف)، وهبة عام (1982) احتجاجاً على قرار «إسرائيل» بحل لجنة التوجيه الوطني.
وسط هذا المناخ الصعب وتلك السياسات الراسخة والتي هدفت إلى تهميش القضية الفلسطينية وعزل م.ت.ف، كانت انتفاضة الحجارة بمثابة الرد الشعبي الفلسطيني الشامل على العدو الصهيوني والأنظمة العربية التي وجدت ضالتها في تلك الظروف للتحلل من القضية وتبعاتها.
كانت انتفاضة الحجارة تتويجاً للتصاعد النضالي الفلسطيني، وانتقالاً تاريخياً ونوعياً في مسيرته النضالية، لصيرورة أكثر ثباتاً وتماسكاً واتساعاً.
كانت الانتفاضة شاملة على امتداد الجغرافيا الفلسطينية وكل مكونات الشعب نجحت في إحداث تغييرات هائلة في بنية المجتمع الفلسطيني، ومن خلال المشاركة المميزة للمرأة، ولا يزال الفلسطينيون يتحدثون بفخر عن قيم التضامن بينهم التي كرستها الانتفاضة.
تأتي الذكرى الحادية والثلاثين لانتفاضة الحجارة والشعب الفلسطيني يواجه تحديات جَمَّة تستهدف وجوده وهويته وقضيته الوطنية.
الإدارة الأمريكية سائرة في خطتها (صفقة القرن)، حيث أقدمت على نقل سفارتها إلى القدس وشرعت في توفير كل السبل لتصفية حق العودة.
في هذه الظروف، فإن ثمة مفارقة تستحق التوقف أمامها، ففي الوقت الذي بات أبناء (جابوتنكسي) والتيار الصهيوني الأكثر تطرفاً هو السائد والمسيطر والذي يتحكم في التوجهات الإسرائيلية، فإن العرب والسلطة الفلسطينية وأتباعها لا يتحدثون إلا بلغة السياسة المبتذلة والاستعداد للتفاوض، كما تدنت طموحات الأنظمة وانحصرت آمالهم إلى درجة السعي لكسب الرضى الإسرائيلي حفاظاً على وجودهم بعد أن فقدوا كل أساس شرعيٍّ لوجودهم وأمنهم، وأضحوا مهووسين بالتطبيع واستقبال نتنياهو ووزرائه في عواصمهم، دون أي اعتبار لأي انتماء عروبي أو دون مراعاة لحقوق شعب شقيق.
الرد على هذا الحال لن يكون إلا فلسطينياً بانتفاضة شاملة، تُعيدُ ترتيب البيت الفلسطيني، وَتُحدثُ هزةً في محتويات البيت الصهيوني، ولكن على الرغم من مرور ما يقارب العقدين من الزمن على الانتفاضة الثانية والمخاطر التي تهدد الشعب الفلسطيني فإن الانتفاضة الثالثة لا تزال غير محققة وهي قيد الانتظار.
وإذا كانت كلمة السر في نجاح الانتفاضة الأولى والثانية هي (الوحدة الوطنية)، فإن الانقسام الفلسطيني وغياب الوحدة بات كلمة السر الكبيرة التي تعطل انطلاق الانتفاضة الثالثة.
الانتفاضة ضرورة وطنية...
إذا كانت انتفاضة الحجارة هي التي وضعت حداً للتعتيم والتهميش الذي عانت منه القضية الفلسطينية ونجحت في وقف عجلات العربة الأمريكية الهادفة إلى تعريب كامب ديفيد، باعتباره الخيار المتبقي والمتاح للعرب (قبل أن يلحق اليمين الفلسطيني بذلك النهج)، فإننا الآن وبعد ربع قرن على وقف الانتفاضة والتوقيع على اتفاقية أوسلو ومعاهدة وادي عربة وما آلت إليه الأمور، بعد كل ذلك ألم يحن الوقت للوقوف مع الذات ومراجعة المسيرة وما جلبته من دمار على المشروع الوطني الفلسطيني؟ ألم يحن الوقت لوضع حد للانقسام، والتشمير عن السواعد لقلب الطاولة على

رؤوس المتآمرين والانطلاق للدفاع عن الوطن ومواجهة المحتل؟
في حقيقة الأمر، فإن الانتفاضة ليست ضرورة نضالية للشعب الفلسطيني فحسب، بل أعتقد إنها ضرورة عربية، وانطلاقها من شأنه أن يساعد في وقف الاحتراب الداخلي، واستنهاض الحالة العربية وتصويب البوصلة نحو العدو الحقيقي.
إذا كانت كل الشروط متوفرة لانطلاق الانتفاضة الثالثة ماعدا وحدة الشعب وما يعانيه من انقسام، إذن كيف لنا أن ننهي هذا الانقسام اللعين؟!
صحيح أن طرفي الانقسام بات يستثمر ما يملكه من مزايا السلطة التي تعطل المصالحة تحت ذرائع شتى ويستطيع أي طفل فلسطيني أن يكشف زيف الاتهامات المتبادلة، لكن أعتقد أن جذر الانقسام يعود إلى أوسلو وما أحدثة من انقسام، الأمر الذي يدفعنا للاعتقاد أن الخروج من الانقسام لن يكون ممكناً بدون تجاوز محطة أوسلو وما خلفته من التزامات وتعهدات، وتقييم كل المرحلة وصولاً إلى توافقنا على مشروع وطني يحقق وحدة الشعب وأهدافه الوطنية وتجاوز موضوع السلطة التي لن تكون موجودة بعد التحرر من التزامات أوسلو، ونتيجة لإعادة بناء م.ت.ف كإطار جامع لكل الشعب الفلسطيني.

ما بين انتفاضة الحجارة ومسيرات العودة الإسلاميون في المشهد النضالي الفلسطيني

د.أحمد يوسف
مختص في شؤون الحركات الإسلامية

في 8 ديسمبر 1987، كانت اللحظة التاريخية المميزة لحركيّة النضال الفلسطيني بعد نكسة عام 1967، حيثُ فاجأت انتفاضة أطفال الحجارة الجميع، وأدخلت الإسلاميين أو التيار الإسلامي إلى حلبة المواجهة مع الاحتلال في مناوشات واحتكاكات يومية، كما دفعت الحركة الإسلامية بكل كوادرها إلى الانخراط في الفعل النضالي مع الآخرين من فصائل العمل الوطني، وتجنيد كافة إمكانياتها التنظيمية والمالية في الحشد والتعبئة لتلك الانتفاضة المباركة، بهدف إظهار حضورها ودورها الفاعل والمؤثر فيها.
بدأت الحركة الإسلامية منذ اللحظات الأولى للهبّة الشعبية بتأطير نفسها وتكييف قدراتها التنظيمية، ليس فقط كمشارك في المواجهات بل كمحرك لها، حيث أخذت تصدر بانتظام بيانات الدعم والتأييد لها، وتتحرك من خلال المساجد لحث الناس عامة، و كوادرها التنظيمية خاصة للنزول إلى الشارع والالتزام بالسلوكيات الحركية التي تنادي بها،كالإضرابات وأيام التصعيد والتحدي، واعتمدت الحركة واجهة نضالية باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، واجتهدت – من باب تظهير قدراتها – في التحرك بقوة في مناسبات معينة، قد لا تلتقي أحياناً مع ما كانت تنادي به «القيادة الوطنية الموحدة»، وربما بدون التشاور أو التنسيق معها.
قبل الانتفاضة المباركة، كان الإسلاميون في قطاع غزة غير مهتمين أو حتى غير فاعلين ولا تعنيهم كثيراً أشكال المواجهة مع الاحتلال، حيث كان جل اهتمامهم منصباً حول العمل على إعداد «الجيل القرآني الفريد» أو «الجيل الرباني»؛أي جيل التأسيس،الذي سيقع على كاهله وينعقد تحت لوائه تحقيق رؤيتهم لمشروع التحرير والعودة.
قبل الانتفاضة، كانت المساجد والعمل الدعوي هما دائرة الفعل والشغل الشاغل للاسلاميين، حيث لم يلتفت أحدٌ منهم لتلك الساحة النضالية، وتركوا الميدان للقوى الوطنية الأخرى،كحركة فتح وفصائل اليسار الفلسطيني للتعامل مع الاحتلال؛ باعتبار أن إعداد الجيل وتأسيسه له الأولوية في أي رؤية استراتيجية لمواجهة الاحتلال واقتلاعه من أرض الإسراء والمعراج.
نعم؛ كانت الحالة الوطنية تتململ عندما اندلعت الانتفاضة، والتي شدّت انتباه الشارع الفلسطيني، بحيث لم يكن لأحد أن يتجاهلها أو يخطئ توقيت التعامل معها.
شعر الإسلاميون بأن الوقت قد حان، وأن الفرصة قد أصبحت مواتية، حيث طاب الغرس واستوى «الجيل الرباني» على سوقه، وجاءت «لحظة الاختبار» لتلك الكوادر الإسلامية النخبوية،التي تمَّ إعدادها وتهيئتها لملاقاة العدو الصهيوني، لتلقي بثقلها في الساحة النضالية، واثبات قدراتها على الحضور في المشهد النضالي بأفضلية على مستوى المواقف والفعل والتضحية في الميدان، وهذا ربما هو ما أعطى الكثير من قيادات العمل الإسلامي الشعور بالانتشاء، والنظر لأنفسهم بأنهم من يقفون خلف تطوير فعاليات الانتفاضة واستمرار تأثيرها، وأنهم من منحها «شريان الحياة»بالتضحيات وصوَر البسالة والفداء التي قدَّموها، من أجل ديمومتها، والوصول إلى ما وصلت إليه من غايات، تجلّت بخروج الاحتلال في عام 2005 ذليلاً من قطاع غزة.
في الحقيقة، وكشاهد على وقائع الأحداث عام 1988، وأحد الكوادر الفاعلة فيها، فإن الحركة الإسلامية قد علّقت عملها الدعوي لصالح الحضور الفاعل في الميدان، وتحولت جل أنشطتها وتشكيلاتها الحركية إلى كوادر تتحرك وفق الأجندة اليومية لأحداث الانتفاضة ووقائعها، فكان الإسلاميون ممثلين بإطارهم النضالي الجديد، الذي تمثله حركة حماس، يعملون ويتحركون في الميدان ليس كـ «شاهد مشفش حاجة»، بل كمحرك وشريك للكثير من تلك الوقائع والأحداث.
لقد شكلت حركة حماس لجان إدارية وواجهات حركية للتعاطي مع الانتفاضة، وأخرى للتنسيق مع باقي القوى الوطنية، التي كان حضورها مشهوداً لا تخطئه العين، ولكنَّ الإسلاميين كانوا حريصين بألا يظهروا في المشهد كتابعين للتيارات الوطنية التاريخية،والتي كانت لها الأسبقية من حيث النشأة والتأسيس، وخاصة حركتي فتح والجبهة الشعبية، بل كعناوين وطنية تحاول فرض حضورها وترسيخ أقدامها في المشهد

النضالي الفلسطيني.
من الجدير ذكره، إن حراكات الانتفاضة، وتعدد واجهات العمل التي كانت تدعو في بياناتها لها وتحدد مسار فعالياتها، كانت تختلف - أحياناً- حول فعاليات الإضراب والمواجهة، وهذا الاختلاف في الاتفاق على فعل موحد كان يَجرُ إلى تبادل الاتهام والتشكيك، والذي كان يحتاج تجاوزه إلى جهود مقدرة للجان الوطنية، التي كانت تقوم بعمليات رأب الصدع وإصلاح»ذات البين» بين الفصائل التي تتحرك عملياً في الميدان.
لا يمكننا أن نتجاهل سعي الجميع لإنجاح الانتفاضة والحفاظ على زخمها وقوة الدفع الذي كانت عليه، برغم زعم البعض بقدراته وحضوره الفاعل على ساحتها أكثر من الآخرين!!
لا شك بأن «القيادة الوطنية الموحدة» كانت تحاول وضع الجميع تحت عباءتها والعمل بأجندتها، ولكنَّ الإسلاميين كانوا من جهتهم يحاولون إظهار دورهم وتميزهم، ويعملون لإبراز قوتهم الخاصة، وذلك لحاجة في أنفسهم، مفادها أنهم أحد المكونات الوطنية الفاعلة،والتي بدأت ترسم ملامح حضورها كرقم صعب في المعادلة الوطنية،لا يمكن إنكاره أو تجاوزه، من خلال المشاهد والتعبيرات التي كانت عليها الحالة النضالية في مواجهة الاحتلال.
لقد نجحت الانتفاضة بمشاركة الإسلاميين فيها إلى جانب القوى الوطنية الأخرى، أن تعطي الجميع ما كان يتطلع إليه من مساحات الحضور والظهور الإعلامي، ولكنَّ ذلك أثر - بلا شك - على طبيعة العلاقة التنافسية بين الجميع، وخاصة التيار الوطني والتيار الديني. وبرغم تلك الخلافات، إلا أنها لم تؤثر كثيراً على استمرارية الانتفاضة، وقد أكسبت الجميع تجربة نضالية يعتز بها ويفخر، وأسهمت كذلك في فهم كل طرف للآخر، وتَفَهُمَّ تطلعاته في المشهد الوطني والنضالي العام.
إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، التي تنتمي تاريخياً لحركة الإخوان المسلمين، كانت ولادتها الحقيقة مع لحظة شروق الانتفاضة، وإنجازاتها تجلت من خلال الدور الذي لعبته في فعاليات تلك الهبّة الشعبية، وهو من أعطاها عن جدارة واستحقاق «أنواط التكريم» ومساحات التقدير والمكانة في المشهد الفلسطيني؛ سواءً في انتخابات الاتحادات الطلابية والنقابات العمالية، أو ما تحقق على مستوى الانتخابات البلدية، والتي شجَّعت الحركة فيما بعد ومهدت لها الطريق، للدخول والمشاركة في الانتخابات التشريعية، وتحقيق الفوز الذي فاجأ الجميع في الشارع الفلسطيني.
إن من الظلم القول بأن نجاح الانتفاضة واستمرارها لحين توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993، وعودة القيادة الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة عام 1994، وتشكيلها للسلطة الوطنية، يعود فيه الفضل إلى جهة دون أخرى، فالكل الفلسطيني له من سهام الخير ما لا يمكن إنكاره أو التجني عليه، وقد كان لحركة حماس والجهاد نصيب يحسدون عليه من هذا الإرث النضالي، كما كان للآخرين من فصائل العمل الوطني حظهم الوافر في فعاليات الانتفاضة، وما تحقق من تمكين لشعبنا تحت الاحتلال. وإنصافاً للواقع، فإنه لولا حركة حماس وتضافر الجهود والعمل المتميز الذي شاركت فيه القيادة الوطنية الموحدة، والتي كان عماد الفعل فيها هما حركتي فتح والجبهة الشعبية، لتم القضاء على الانتفاضة في مهدها، كما سبق حدوث ذلك مع انتفاضات أخرى.
إن هناك الكثير من الدروس والعبر التي شَكّلَتْ فيما بعد عقلية الإسلاميين، ومهدت الطريق لسلوكيات وحدودية للتعامل مع «الكل الفلسطيني»، ضمن سياقات نضالية وتوافقات وطنية، تتجلى اليوم فيما نشاهده في مسيرات العودة وكسر الحصار، حيث لا يغيب عن مشهد الفعل فيها فصيل أو تيار، فالكل له حضوره في الميدان، وفي قيادة الساحة النضالية من خلال اللجنة الوطنية العليا.
إن ما افتقدناه في انتفاضة 1987، نجحنا في تخطيه نسبياً في انتفاضة الأقصى عام 2000. واليوم، يظهر حجم التلاحم والالتقاء في مسيرات العودة وكسر الحصار، من خلال حركيّة الشارع الفلسطيني بمختلف أطيافه الحزبية حول رؤية وطنية جامعة، يأمل الجميع أن تحقق ما يصبو إليه «الكل الفلسطيني» في الحفاظ على حيوية القضية في المشهدين الإقليمي والدولي، بهدف تعزيز مشروعنا الوطني في التحرير والعودة.
ودائماً سنظل نقول ونردد: «إذا صدق العزم وَضَحَ السبيل».

حماس.. والانتفاضة الكبرى

عبد الله العقاد
كاتب فلسطيني

يوم انطلقت حماس كفصيل وطني تحرري في ديسمبر عام 1987؛ لتسهم إسهاماً جاداً في تخلق الحراك الشعبي الثوري بما سمّته في بيانها الأول بانتفاضة الشعب الفلسطيني، حيث حركت الجماهير الغاضبة من المساجد التي عملت فيها (حماس) منذ تشكلت في مراحلها الأولى. فالمساجد بالنسبة لحماس هي الحاضنة التربوية وهي المنطلق الدعوي، وفيها حلقات التعليم، ومنها تنطلق نداءات المواجهة والخطابات الإعلامية وحملات الإغاثة والإعانات.

ومعنى أن ينزل أبناء المساجد في الميدان ليواجهوا المحتلين؛ يعني ذلك لجموع الشعب الفلسطيني أنها نقطة تحول تاريخي جاءت مفاجئة لكل المتابعين والمراقبين، وباغتت هذه الانطلاقة سلطات الاحتلال التي لمْ تكن تَعْلَمُ حجم العداء الذي يَعْتَمِل في قلوب فتية المساجد من الممارسات العنصرية والسلوكيات السّادية التي كانتْ تمارسها الإدارات العسكرية الحاكمة في الأراضي الفلسطينية عام 1967م. أمَا وقد استمر الحراك الثوريُّ إبان الانتفاضة الأولى في تصاعد نوعي، فقدمت حماس فيه نماذجَ معتبرةً في كل ساحات العمل الثوري، فكان الشيخ الموجه أحمَد ياسين، والقائد الفذ الطبيب عبد العزيز الرنتيسي، والجنرال الشهيد عماد عقل، والعقل المهندس يحيى عياش، والمفكر الثوري الطبيب إبراهيم المقادمة، والقائمة تطول لهذه النماذج الفذة في العمل الوطني المقاوم وما أحدثوه من تطور نوعي في المسير التحرري.

غير أنَّ أوسلو قطعتْ هذا المسير التحرري المبارك لسبع سنوات عجاف، احتملت فيه حماس كل ألوان الضيم والتضييق والملاحقة، وحرصت ألا تنزلق في الاحتراب الداخلي الذي انتظره الاحتلال على أحرّ من الجمر. ولكن حماس قد عَمِلَتْ بموازاة صبرها على أذى القريب، الإعداد للجولة القادمة من تنشئة الجيل المقاتل من أجل الحريةَ، فرسخت في الأجيال عقيدة الأرض التي بارك الله فيها للعالمين، وأنَّ الضعف الطارئ للامة لا يبرر الاعتراف بحق مُدَّعي بالباطل الذي مُدَّ بحبلٍ من الناس.

وما إن كانت الجولة الثانية (انتفاضة الأقصى) فإذا بحماس أشدُّ وطأةً، وأقومُ صلباً، وأكثر صدقاً، وأجدى فاعلية في المواجهة مع الاحتلال الذي انقلب على كل التزاماته بعدما أدت السلطة الذي عليها بالباطل وزيادة.

ومرة أخرى توقف المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، وَلُوحِقَتْ من قبل أجهزة السلطة هناك بداعي لا لعسكرة الانتفاضة، وقد أعاد المجرم أرئيل شارون رسم الحدود الميدانية في عملية السور الواقي التي اقتحم فيها عاصمة الاستشهاديين (جنين القسام) وجبل النار نابلس وخليل الرحمن، وحاصر الرئيس أبو عمار في المقاطعة، ولكن في غزة كانت الأحداث فيها يصنعها الميدان الذي تجذر فيه القسام وأذرع المقاومة الأخرى، وقد حاولت عصابات مجرمة أن تغرقه في دوّامات من العنف والانفلات، ولكنها فَشلتْ في النفاذ من أي طريق إلى المقاومة المسلحة المنصرفة بكلّيتها يوم ذاك في صناعة المواجهة مع الاحتلال والتطوير والإعداد لما هو قادم، حتى كان الانسحابُ الأحاديُّ بعد أن عجزت الآلة الصهيونية في حماية القرى المحصنة من حمم قذائف الهاون والأنفاق الهجومية البركانية؛ فتم الانسحاب عام 2005 تاركةً سلطةً عاجزةً أعياها صراع النفوذ بين أقطابها، وكانت المقاومة المسلحة وفي صلبها القسام فتيَّةً شابة في تطور مستمر.

لقد كانت حماس في انطلاقتها إبّان الانتفاضة الأولى نقلة نوعية للعمل الشعبي المقاوم، فقد أسهمت اسهامات مشكورة في الفعل الثوري وتعزيز الانتماء الوطني الفلسطيني، وعملت على إحياء ما اندرس من قيم نبيلة، وأعادت الاعتبار للهوية الوطنية الإسلامية في مواجهتها للثقافات الوافدة والأفكار الداعية إلى الإلحاد والقيم الهابطة.. وغير ذلك الكثير. فما كان لحماس أن تتصدر

المشهد الفلسطيني المقاوم وتتسيَّد في ميادين المواجهة مع الاحتلال، لولا أنها أعدت لهذا الأمر إعداداً مشكوراً، فكان له أثره المباشر في رفعة مكانة القسام بين الأذرع المقاومة، وهذا ما يوجب على حماس أن تعمل جاهدة؛ لتستكمل بناء ذاتها في مضمار العمل السياسي من خلال حزب سياسي وطني جامع، يعمل وفق برنامج وطني يتسع للكل الفلسطيني، ويأخذ على عاتقه قيادة الدفة السياسية نحو التحرير لكل فلسطين، وإن تطلب الأمر مرحلية التحرير فهذا ما يسعه فقه السياسة الشرعية، ما لم تقر لباطل بحق لا يستحقه.

كما أن الواجب على حماس بناء استراتيجية مجتمعية، تأخذ في عين الاعتبار التنوع الثقافي، والتعددية السياسية والدينية، وإن كان الشعب الفلسطيني في أغلبه الأعم مسلم الديانة سني المذهب، إلا أن الجميع يجب أن يكونوا شركاء في المصير وشركاء في القرار. والواجب كذلك على حماس وهي في نحوها لريادة المشروع الوطني الفلسطيني أن تعيد خطابها الإعلامي بما يتوافق مع الارتقاء النوعي لحالتها التنظيمية، وقرأتها للمشهد السياسي، وإيمانها بالتنوع الثقافي للمجتمع الفلسطيني، وأن تبتعد كل البعد عن الأنا الحزبية في خطابها وممارساتها فهي المهلكة. وكما أن الواجب في تصدر المشروع الوطني كفاية حاجات الناس الأساسية من خلال بناء اقتصادي وطني حقيقي يوفر حياة كريمة، يحافظ على الطبقة الوسطى ويردم الفجوات الاجتماعية المتفحشة. والواجب كذلك لتصدر المشروع الوطني أن توظف حماس كافة الشرائح المجتمعية في مشروع التحرير، وتحسن توجيه الكل الفلسطيني في كل مناطق تواجده في الداخل الفلسطيني أو في الشتات نحو خيار التحرير، بعد تحديد الواجب على كل منطقة يتواجد فيها الفلسطينيون.. فالواجب الوطني في حق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة غيره في حق الشعب في الضفة الغربية وغير ذلك يكون في حق الشعب الفلسطيني في الداخل 48.

وهكذا حتى ينتظم الشعب الفلسطيني في إطار منظومة وطنية كُبرى تأخذ على عاتقها جميعاً كلفة التحرير، ولا يُترك جزء من الوطن –كما هو الحال في غزة– ليسدد فواتير التحرير وحده، فإذا ما انتظم الكل الفلسطيني في مشروع وطني تُحترمُ فيه التنوعية الثقافية والسياسية ينعكس هذا الاحترام على لغة الخطاب الإعلامي والممارسات الإجرائية، عندئذ يمكن العمل الجاد في توظيف العمق العربي والإسلامي والإنساني في خدمة قضايانا الوطنية المصيرية، والتصدي بكل الأدوات الممكنة في مواجهة الاحتلال العنصري الغاشم.

فإن حماس اليوم وكل القوى الوطنية الحية على عاتقها حملٌ ثقيلٌ وأمانةٌ وطنيةٌ كبرى، فلا ينبغي بحال أن تتلكأ في القيام بهذا الواجب إن كانت تريد أن تنجز مهمة التحرير مع الشعب الفلسطيني نيابة عن الأمة، وإلا فإن سنة الله الكونية ماضية "وأن تتولوا يستبدل قوما غيركم"!

بين الانتفاضة الشعبية و«الحراكات» فرق كبير

جبريل محمد
باحث في مركز بيسان للبحوث والإنماء

حين اندلعت الانتفاضة الشعبية الكبرى عام 1987 كان السَّهلُ مهيأً للاشتعال الكبير، فقد أطلق ميرون بنفستي حيث يومها كان باحثا ونائبا لرئيس بلدية القدس تقريره المشهور، بأن خطة الاستيطان بما يمنع قيام الدولة قد اكتملت على الأرض، وبات الاحتلال سيد الموقف في ظل ضعف المنظمة، وفي ظل القرار الرسمي العربي في مؤتمر قمة عمان قبيل الانتفاضة بوضع القضية الفلسطينية في نهاية جدول أعمال القمة، وفي ظل استشراس الفهد السعودي لتعميم مبادرته التي أخذ فرمانا بها في مؤتمر فاس وبصمت من المنظمة التي لم ترفض أو تقبل كل ما جرى.
في الميدان كانت قوى المنظمة قد بنت أطرها الجماهيرية الفاعلة والواسعة العضوية والمُعَدَّة فكريًا ووطنيًا في الجامعات ولجان العمل التطوعي والمرأة والعمال... الخ، وكان كل شيء يشير إلى نقطة تحول ما، بعضهم يئس وحاول التناغم مع خطة التنمية الأردنية وبعضهم قاوم الخطة، وكان حادث الدهس في جباليا الشرارة التي اشعلت السهل، فانتفض الشعب كله على المستوى العمري وعلى المستوى الحضري وعلى كل المستويات، فكانت الانتفاضة حركة شعبية شاملة واسعة، تستمد قوتها من طاقة شعب مُصرّ على الحرية ومستعد لدفع الغالي والنفيس لأجلها.
لم تتشدد المنظمات الجماهيرية بالدفاع عن بنيتها وأدركت بحسها العفوي أن الشكل التنظيمي هو في خدمة الهدف الثوري، وبالتالي تحولت كل هذه المنظمات إلى لجان شعبية من لجان الأحياء حتى القوى الضاربة، وبات لكل فرد دور في العمل الشعبي الذي التقطته الفصائل ونظمته ودفعته إلى الأمام. كانت قوى الانتفاضة منتبهة إلى الربط بين الوطني والاقتصادي الاجتماعي وتنظيم حياة الناس في ظل مزيد من القمع والحصار، حتى دوريات الاحتلال لم تكن في كثير من الأحيان قادرة على اقتحام القرى وأحياء المدن بسبب الحراسة الشعبية.
هذه هي الانتفاضة التي قال الجميع عنها أنها عفوية، نعم كانت انطلاقتها عفوية ولكنها وجدت حاضنتها السياسية بسرعة والتي وفرت لها الاستدامة، لولا تلاعب السياسيين بها ومحاولة تجييرها للتثمير السياسي السريع.
اليوم وبعد ثلاثة عقود من الانتفاضة الشعبية حاولنا أن نطلق على الأشكال الفردية المقاومة، أو على أعمال عسكرية موجهة صفة انتفاضةٌ شعبيةٌ، أو هبة، وفي يقيني أن ذلك محاولة للتغطية على عجز كل الأطر السياسية عنّ تخليق حالة جماهيرية شبيهة بالانتفاضة، هذا العجز مرده تغير الظرف الموضوعي وانعكاسات هذا التغير على المزاج الشعبي وسلوك الناس، فقيام السلطة أشعر قطاعًا مهمًا من الناس أن ما كان ملقى على عاتقهم في الانتفاضة أصبح بيد سلطة بنت جهازًا بيروقراطيًا أمنيًا ومدنيًا كبيرًا وأوجدت دائرة مفاوضات لم تنجز سوى الخراب وفتح شهية الاستيطان، وتفككت الأطر الشعبية الجماهيرية الواسعة لتتحول ألى منظمات نخبوية ممولة، أو إلى مجرد حركات كمية غير ذات مضمون إلا عند الاستخدام الفصائلي، وبدل أن نبدع أصبحنا مقلدين لما جرى في تونس و مصر من خلال خلق حراكات حلقية معزولة عن الجماهير مرتعشة وهيابة من الصدام مع الاحتلال والسلطة، تحتكم إلى برامجٍ موجهةً عن بعدٍ ودون وعي، لخلق نموذج غير أصيل لحركة شعبية. إنهِ دور التمويل والتيه الذي تعيشه الفصائل السياسية وحاجتها للجمهور، لا حاجة الجمهور إليها، الفصائل تخلتْ عن دورها وأخذت تستجدي حراكات معلبة لأنها ضيّعَتْ منظماتها الجماهيرية الواسعة، الفصائل اليوم تبكي على أطلالها وكما قال أبو نواس: قل لمن يبكي على رسم درس واقفا ما ضر لو كان جلس.

هل يمكن إعادة إنتاج الانتفاض الكانوني 1987؟ قراءة في بعض المسكوت عنه

د. أحمد قطامش
باحث وكاتب فلسطيني وأحد قادة الانتفاضة الأولى

تناثرت كتابات عديدة عن الانتفاض الشعبي الكانوني 1987 ، ولا تسعى هذه المقالة للتكرار بل الاضافة ، والاضافة لا تخلو من مساحات سجالية.
ينبغي بداية استعادة كلمات ماركس الساخرة: « التاريخ يعيد نفسه مرة على شكل مأساة ومرة على شكل ملهاة » . وتنطوي هذه الكلمات في أحد معانيها على أن التاريخ لا يعيد نفسه ، ذلك إنه صيرورة تلد الجديد ، ومهما بلغ الحنين للماضي ، فالماضي لن يعود بشروطه السابقة بالنظر إلى المتغيرات التي تشهدها الحياة.

مقدمة :

لم يبتكر الفلسطيني الانتفاض تاريخياً ، فهناك شعوب عرفت انتفاضات قبلنا ، ولم يستخلص التجريد النظري للانتفاض ، فهناك منظرون فعلوا ذلك منذ قرن ويزيد، ذلك أن الفكر النظري مشتق من الممارسة وهو على صلة جدلية بالممارسة . ومن يقرأ الانتفاضة الإيطالية في مطلع ثلاثينات القرن الماضي وما كتبه احد صناعها روسو ، أو الانتفاضة الروسية 1917 وقبلها مراسلات ماركس مع صديقه الدكتور كو غلمان عن كومونة باريس 1870 ، يستخلص معايير نظرية ، شأن الدارس لعلم الفلا او النظرية النسبية لاينيشتاين أو نظرية الاقتصاد الكل أو علم النفس وكل ما يتصل بالثورة الصناعية وما نتج عنها من صناعة ثقيلة وثورة تقنية وثورة رقمية . فقد راكمت البشرية إرثاً معرفياً وعلمياً خصباً ، في وقت تتسارع فيه الدورة العلمية ، ففي العقد تتراكم نظريات أكثر مما راكمه التاريخ الإنساني بمجمله ... إنه عصر القفزات العلمية ، ومن الطبيعي أن تنهل الشعوب المفوتة التي تأخر تاريخها عن الحضارات المتقدمة ، والمهم أن تتلاقح لا أن تتذيل.
ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ناقش النهضويون العرب من الكواكبي و محمد عبده ... مقولة (نحن و الآخر) ولم ننفك نناقشها لليوم شأن المقولات النهضوية الأخرى ، ذلك إننا لم ننجزها على الأرض بعد . ولئلا يتجوف العلم ويتحول (الهبوط النظري لينين(لا مهرب من الإمساك بالمنطق العلمي ومنجزاته ، والمسألة تبدأ هنا دون أن تتوقف.
« من المجرد العال إلى الملموس الخاص « ماركس . فالفهم العام يحضر ضمن الخصوصية القومية ، وعليه ، لقد سخر ماوتسي تونغ: « لو جاءني ماركسي صيني وتحدث عن الماركسية دون أن يربطها بالخصائص الصينية أعتبر كلامه مجرداً وفارغاً « ، فالانتفاضة تحضر ضمن شروطها المحلية ، وهذا كان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فهي لم تكن انتفاضة على الطريقة الروسية ولا البلغارية ولا الإيرانية أو أو .. إنها نموذج فلسطيني وبنكهة فلسطينية ، حيث صدرت كراسة في أواخر علم 1982 تحت عنوان (الحرب الشعبية والانتفاضة الشعبية) بالمقارنة بينهما استناداً لمرجعيات نظرية وتجارب تاريخية ، وكان ذلك موجهاً للارادة الواعية عندما انخرطت في الصيرورة الانتفاضية دون لي عنقها في قوالب جامدة ، وكانت مفردة براكسيس الغرامشية مرشداً ومنارة.
والبعد المشترك الذي أمسكنا به – القانون العام ، أن الانتفاضة لكي تكون كذلك ، وكصفة بنيوية جوهرية فيها ، ينبغي أن تكون شعبية حقاً ، وجماهيرية حقاً ، أي ليست « حزباً « على رأي لينين ، وليست حراكاً محدوداً أو مجرد تظاهرة أو إضراب ... فهذا كله من مكوناتها . أما الانتفاض فهو نهوض عارم بمشاركة شعبية واسعة سواء كانت عفوية أو واعية ولا يمكن حصرها في ركيزة واحدة

بل صغيرة من الركائز الميدانية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية والمعنوية والثقافية والتعليمية ... هكذا كانت الانتفاضة المجيدة أواخر 1987.

سردية تشي بزوايا مجهولة

لم يحصل (تحالف العمال والفلاحين) ولم (توضع خطة مركزية) ولم يتحقق (إحراز انتصارات يومية) كما اشترط لينين تبعاً للتجربة الروسية ، وإنما انطلقت شرارات محلية تحولت لحريق (دهست حافلة إسرائيلية عمالا فلسطينيين فاستشهد أربعة) توالد عن ذلك حرق جيب عسكري وفي اليوم الثاني جنازة بالآلاف وتظاهرات في القطاع امتدت إلى بلاطة نابلس وسقط شهداء هنا وهناك ، وقد تدحرجت المواجهات ، والتقط حفنة من العاملين في الحقل الوطني معاني الحدث وَعُقدَ مؤتمرًا صحفيًا. وعلى صعيد داخلي تمت وقفة بعد أقل من أسبوعين استخلصت)لقد تحولت آلهبة إلى انتفاضة شعبية، الجميع إلى الميدان) لم يكن قد تشكلت «قوم» بعد، ولم يُطرز شعار الانتفاضة (الحرية والاستقلال) بعد.

لم يكن العقل الوطني خاملاً أو انتظاريًا، إذ تفاعل مع الغليان وتساءل (ماذا يحدث؟ وكيف يمكن تعزيز الميدان؟) ونقاشات هنا وهناك . لم يكن جدلاً عقيماً أو سفسطائياً على طريقة أيهما أسبق البيضة أم الدجاجة؟

سبق ذلك تعميم داخلي في تموز جاء فيه: « إذا كان على شعبنا في الخارج حماية البندقية الفلسطينية في لبنان ، فعلى شعبنا في الداخل أن يفتح جبهة ثانية تضمن صيرورة الكفاح ... إن التاريخ قد وضع على كاهل شعبنا في الداخل مسؤولية مميزة في اللحظة الراهنة هي الحفاظ على شعلة الكفاح ، لتتهيأ على كل الصعد بما هو أكثر من التخندق مع إضراب الحركة الأسيرة في نيسان ».

كان المفتاح كلمة البراكسيس التي لا تتفق مع الخطط الجاهزة والصياغات النهائية، إنما تفاعل الوعي والإرادة مع الممارسة، والاسترشاد بالفكر لإنتاج فكر يُخلِق ويُبْدِع. أما المحفز فهو كلمة لينين: « نغوص ثم نرَ « لشق طريق الفاعلية . والفاعلية تتطلب مونولوج مع الذات، وديالوج مع الآخرين، وحوار مع الواقع بما أفضى في النهاية للامساك بالحلقة المركزية وشعار (لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة).

وسمعنا عن لقاءات قيادية في الخارج تباينت فيها المقاربات بين من قال الانتفاضة قادرة على تحرير فلسطين ، وبين من اعتقد إنها ستُفضي للهدف المرحلي بالعودة والدولة وتقرير المصير ، وبين من حصر الطموح بطرد المحتل . أما الداخل فقال: « إن الانتفاضة محطة نضالية عليا تتجاوز العمل الفصائلي إلى النهوض الشعبي بما يؤسس لمرحلة هجومية جديدة « ، كما جاء في أحد التعميمات. ولما سأل الحكيم جورج حبش ما المقصود (بالحرية والاستقلال)؟ كان الجواب ، لم تنحت هذا الشعار إنما اقتبسناه عن عبد القادر الجزائري عندما اقترحت فرنسا عليه (الحكم الذاتي) وهو شعار ناظم ردعي لا مساومات فيه أو عليه. وتكشفت مصداقيته عندما لهج البعض: « لقد تعب الشعب ، دعونا نأخذ بما يقترحه شامير من انتخابات بلدية ودوائر مدنية « ، وكان الجواب: « الشعب لم يتعب ، إنما هؤلاء الذين يحجون للخارج ولم يسبق لهم أن ذاقوا مرارة السجن والتضحيات هم المتعبون من حياة الرفاهية « ، وتواصلت صفحات المجد.

بين العصيان والعصيان المتقطع

جاء الصوت المتعجل من بعيد ، من أحد العواصم العربية في اجتماع قيادي ولجنة تنفيذية « لقد رصدنا عشرات الملايين وأصبح لدينا جهوزية لانتفاض مُسَلح «لم يكن قد مضى على الجيشان الشعبي 6 أشهر بعد ، ووجد ذلك صداه في الداخل . أما الرأي الأخر فقال: « ما يقال عن إمكانات يعوزها الدليل ، والأصح فحص أين ذهبت الأموال؟ لو احتشدت إمكانات كل الوطن في مخيم أو حي سوف يعالج بالطائرات والصواريخ فيغطس الناس في بحر من الدم دون قدرة على إنقاذهم فيعم الخذلان

وينطفئ الغليان . الأصح تضحية اقل ومسار طويل « . انقسم الموقف لكن زخم الميدان على حاله فلم يترك التباين بصمات تذكر عليه ، فالانتفاض ميدان أولا، ولكن داهمه تحد ثان :
على أبواب صيف 1988 اجتهدت ثلاث قوى أن التكتيك الأصوب هو العصيان المفتوح ، فيما فصيل رابع قال: « ثمة 400 ألف عائلة في أراضي 67 ثلاثة أرباعهم فقراء، وبعد شهرين ينفذ رصيدهم، هل يمكن تأمين 200 دولار لكل عائلة شهرياً؟ جاء الجواب .. ليس لنا قدرة على ذلك».
فتوالد اقتراح العصيان المنقطع « ستة أو سبعة أيام إضراب جماهيري عام فضلاً عن برنامج الفاعليات الشهري ، والعودة للتعليم والعمل في بقية الشهر « ، حصل تخندق في الرأي . صدرت نداءات ثلاث باسم الثلاثة وصدر ثلاثة نداءات أخرى خاصة بفصيل وتجاوب الشارع في الحالتين إلى أن التأم الشمل على قاعدة العصيان المتقطع.
ومثلما كانت مفردة انتفاضة جديدة على الفكر السياسي الفلسطيني، فهي لم تكن معروفة في العقل الأمني والإعلامي الإسرائيلي ، أما العصيان المتقطع الذي استمر أربعة أعوام ونيف فكان إضافة نظرية فلسطينية.

«قوم»

أي القيادة الوطنية الموحدة، التي بدأت ثلاث قوى وأصبحت أربعة، فهي لجنة فصائلية تولت صياغة النداءات سواء الديباجة السياسية أو برنامج المهمات ، يسندها الأفكار والمقترحات التي يزودها كل فصيل لمندوبه ، تجتمع وتناقش وتغني وتقرر . « و كان يمكن أن يرتقي دورها وخبراتها لولا اعتقالها المتكرر كما طابعها الوظيفي ، فهي لا تقود أدوات ولجان الانتفاضة المنتشرة في المدن والأرياف والمخيمات ، ولتوافر مرجعيات أكثر استقراراً أعيد تشكيلها فورًا، ما أن تغيب لجنة حتى تحل اخرى محلها». والمستعمر العنصري الذي تسلح برؤية استشراقية رأى في الانتفاض الشعبي مجرد اضطرابات حاول وأدها بتهشيم العظام والاعتقال الجماعي والتقتيل ومنع التجول والمداهمات، «لقد تحطمت المرآة التي تقول بالاحتلال المتنور وانفضحت مقولة نقاوة السلاح وكشف النقاب عن الفظاظة في التركيبة الفكرية –العسكرية « د.كرستين أولاس. وكلما سقط شهيداً تحول لأيقونة وزيت لتأجيج شعلة الجيشان الشعبي.

الموضوعي والذاتي

يتمثل العامل الموضوعي في الاستعمار وسياساته الذي « يستخدم القوانين والأنظمة العسكرية والإلحاق الاقتصادي والاعتقال والإبعاد وهدم البيوت وَسَرِقَةِ الأرض والمياه وضرب الصناعة الوطنية والزراعة « (الانتفاض مبادرة شعبية 1999).
أما العامل الذاتي فهو الشعب واستعداداته وقواه المنظمة وطابع قيادتها وَمَراسها واقتدارها، وقد استباح العامل الموضوعي العامل الذاتي على كل الصعد على امتداد العملية الصراعية ، ولكن لماذا نهض الشعب في أواخر 1987 ؟
إنه التركيم، ما بلغته الفصائل المنظمة وقاعدتها الجماهيرية المؤطرة من تركيم ، سيما في سنوات الثمانينيات ، وبشكل أخص الفصيلين الأكبر ، وكانت الثنائية حين ذاك فتح- شعبية ، وتراكم خبرتها وجهوزيتها واغتنائها بمئات الكادرات الذين تحرروا في صفقة 1985، وفي غمرة الجيشان الانتفاضي تعاظمت قوة جميع الفصائل المنخرطة في الميدان ، فبقدر ما أعطت أخذت.
وفي الحاضنة الشعبية من كل الطبقات والأجيال، وإن بتفاوت، التي باتت مستعدة للتضحية يحدوها أمل التحرر من نير الاحتلال، ومهما بلغ البطش واعتقال عشرات الآلاف سنويا فإذلك لم يكسر هامتها، ويضعف دافعيتها أو اندفاعها نحو الميدان.. والجماهير المنتفضة، رأت بأمّ العين ومن تجاربها الخاصة، أن أفواج الذين يتقدمون الصفوف هم من نفس تربتهم الاجتماعية، لا امتيازات لهم سوى التضحية أكثر والنشاطية أكثر، فباتوا عنوانا استقطابيا، وشعارهم (اتبعوني)، إذ لم يكن الفساد قد تسلل للداخل بعد، ولا اللهاث وراء تطلعات طفيلية، ولا التسابق على ألقاب ورواتب

مجزية. أما تكتيكات الانتفاضة فقد أشركت الجماهير ولم تكن نخبوية ، مع وجود الفعل النخبوي، ولم تكن لتثقل على الناس (إذا أردت أن تُطاع فأطلب المستطاع)، وإن لم يخل المشهد من بطولة إغريقية تمظهرت بألف شكل وشكل.
لقد كانت المعادلة صريحة غير مَلتبسة : شعب منتفض يقول لا للمستعمر.

العفوية و الوعي

لئن أفاد استطلاع عام 1988 إن 97% يؤيدون م.ت.ف ، غير أن الشعب أوسع من الفصائل، ومنذ الشرارة الأولى بدهس عمال جباليا وديناميات ذلك، يمكن الزعم أن الوطنية الفلطسينية هي المحرك والدماء التي تجري في شرايين الانتفاضة، سواء تجلت هذه الوطنية بالعناصر المنظمة أو غير المنظمة. وفي المواقع الانتفاضية كما في قلاع الأسر، كان على الدوام ثمة عناصر منظمة وأخرى غير منظمة، ولكن ما كان للانتفاضة أن تستمر سنة وسنوات لولا القوى المنظمة المنتشرة في اللجان الانتفاضية وقيادات «قوم» المناطقية والمحلية والمركزية ، بل والكثير من المهام التي لا تقوى على تأديتها سوى قوى منظمة.
كان الإضراب الجماهيري العام هو المظهر الرئيس يليه المتاريس و لجان الأحياء و لجان الحراسة ، و الإضراب تقرره «قوم» و ينخرط في المتاريس و لجان الأحياء و العنف الشعبي و التعليم الشعبي و حديقة المنزل و الإعلام و التظاهرات كل الناس مؤطرين في فصائل و غير مؤطرين ، و يجوز القول: إن الفصائل كانت المحرك الصغير الذي يضخ الطاقة في المحرك الكبير. ففي استبانة شملت عينة من 300 في أحد قلاع السجن تبين إن 80% عناصر رسميين و من بين شهداء أحد الفصائل ال 125 كان 75% عناصر منظمة.

علاقة الانتفاضة ب م.ت.ف

قيل فيما قيل أن الانتفاضة جاءت لإنقاذ م.ت.ف التي تراجع وزنها بعد حروب 82 و المخيمات و طرابلس وصولاً إلى تهميشها في مؤتمر قمة عمان، وقيل أيضاً أن النداءات كانت تصدر من تونس، وهذا أقل ما يمكن قوله فيه إنه قراءة إسقاطية أو أكاديمية منفصلة عن الفعل الانتفاضي، أما على الأرض فكانت الأمور، وبإيجاز على النحو التالي:
شهد الوطن المحتل تصاعداً في قمعية المستعمر في سنوات الثمانينيات، مثلما شهد تصاعداً في أعمال المقاومة وتوسعًا في القاعدة المؤطرة، سواء تراجع وزن م.ت.ف أو لم يتراجع، فالأرض المحتلة غدت «مرْجل يغلي» كما جاء في أحد التعميمات، وباتت فعلاً على المحك، بل ولو كانت إمكانات م.ت.ف أفضل كما كان عليه الحال قبل حرب 82 لأمكن إسناد الانتفاضة أكثر.
وبديهي أن فصائل المقاومة في الوطن هي امتداد بنيوي لفصائل المنظمة خارج الوطن، والداخل لم ينظر لنفسه كجسم منفصل قط، ولكن المعركة كانت معركته أولا، فهو في الأتون ويجثم على صدره استعمار إذلاليّ وليس أقتلاعيًا فقط، وهذا تكرر في الانتفاضة الثانية أيضًا.
ويمكن الجزم أن العوامل الداخلية هي العامل الحاسم، بما يذكرنا بطرفة ماوتسي تونغ عن البيضة البيولوجية والبيضة الحجرية ودفء الفرْخة، ولكن من المقطوع به أن الخارج كان سنيداً، وإن لم تبلغ المسيرة الفلسطينية بعد مرحلة أن يضرب الشعب بقبضتين في نفس الوقت، فقد قاتلت البندقية في الخارج مع إسناد جزئي من الداخل، وانتفض الداخل مع إسناد محدود من الخارج، أما انتفاضة 2000 فقد تمركزت في الضفة الغربية ليخوض قطاع غزة ثلاثة حروب اعتمادا على نفسه لاحقًا، وهذا خلل استراتيجي بنيوي لم يُرْتَق، علاوة على ما نتج عن «أوسلو».
وعن نداءات الانتفاضة فهي صناعة محلية، وهي استجابة لحركة وإحداثيات الاشتباك الانتفاضي، ولا يمكن أن تكون إلا كذلك ، سيما وقد انتقل مركز ثقل القضية إلى الداخل في تلكم السنوات.

هل يمكن إعادة إنتاج الانتفاضة ؟

لقد غلب على الانتفاض الكانوني الطابع الشعبي مع دور محدود للسلاح الناري، فيما غلب على انتفاضة ال2000 السلاح الناري مع دور أقل للمشاركة الشعبية، وكان للانتفاضة الأولى قيادة موحدة و برنامج شهري وشعار ناظم بعكس الثانية، ناهيكم إنه لم يكن ثمة سلطة عليها التزامات أوسلوية بعكس اليوم.

وعرفت المسيرة التحررية الفلسطينية كل النماذج، من نضالات سرية إلى علنية، اضرابات وتظاهرات إلى انتفاضة، من حرب عصابات إلى حروب كبيرة، من نضال ناعم وإعلامي ونظري ونقابي إلى مفاوضات.

أما الشروط الجديدة، فاللوحة مركبة، ف «أوسلو » وصلت نهاياتها مع استمرار أهم مركب من مركباتها، مسار تسووي استمر ربع قرن و اليوم تبخرت أوهامه، سلطة انقسمت إلى سلطتين متباعدتين نهجا وخيارا وخط سير، قانون قومية عنصري يهدد بتطهير عرقي بعد طول لهاث وراء مواطنة متساوية، دينامية تفكيكية للشعب ومخطط معادي اجتثاثي يدفعه لتوحيد صفوفه ومصيره، صفقة قرن إقليمية إحدى حلقاتها تصفية القضية الوطنية وصمود محور المقاومة وانتصاراته و احتمالات نشوب حروب جبهوية وإقليمية، صراع دولي جيو سياسي وتجاري يتفلت من محاولات ضبطه، سقوط مشاريع محافظة وداعشية قطرية بما يمهد لانطلاق مشروع نهضوي عربي، ففي اللوحة عناصر كبح و عناصر حفز، ولكن عناصر الحفز أقوى، والكلمة الفصل هي في القدرة على الاستجابة.

والوطن المحتل بدوائره الثلاث مقبل على لحظة الحقيقة بالإجابة عن سؤال الوجود وسؤال الحرية وسؤال المستقبل التي تتجمع في سؤال واحد: ما العمل ؟ ولن يطول به الوقت للاجابة عن السؤال، بما يستولد نموذجا هو مزيج من كل تجارب الأمس، يحاثيه تجديد في حركة التحرر أداء وأدوات «إذ تأتي لحظات في التاريخ إما أن تنخرط فيها أو تبقى في معزل» انجلز.

وسوف تتأثر الجدلية الفلسطينية والخيارت الفلسطينية ليس بعواملها الداخلية فقط وإنما أيضا بالجدلية الإقليمية والعالمية.

أثر انتفاضة الحجارة الكبرى على نظرية الأمن الإسرائيلي

د. رائد حسنين
مدير مركز عروبة للدراسات والبحث

يعتبر الثامن من ديسمبر عام 1987م محطة نوعية جديدة في مسار القضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي، فقد شكل اندلاع انتفاضة الحجارة الكبرى، نقطة تحّول جذرية في العلاقات بين سلطات الاحتلال الاسرائيلي وبين جماهير شعبنا في القطاع والضفة.
فلقد فاجأت هذه الانتفاضة الشعبية الجميع، بما فيهم الاحتلال، والعالم الذي وقف مشدوهاً أمام هذه الملحمة البطولية التي خاضها شعبنا في تلك الفترة والتي تحولت من مواجهات تراكمية إلى انتفاضة شعبية عارمة، وتلاحقت تباعاً، لتشكل هذه المحطة النضالية الهامة من تاريخ شعبنا حلقة من حلقات مترابطة في سلسلة طويلة من النضالات المستمرة ضد سلطات الاحتلال.
لم يكن الحدث في بدايته يوحي بأنه يختلف بشكل جوهري عن المواجهات السابقة من حيث المظاهر المألوفة للمقاومة الاحتجاجية في الأرض المحتلة من اضطرابات ومظاهرات ورشق بالحجارة والزجاجات الحارقة، فقد كانت شرارة هذه الانتفاضة حادث السير الذي وقع في قطاع غزة يوم 8/12/1987م، وأدى الى استشهاد أربعة وجرح سبعة فلسطينيين على يد مستوطن يقود شاحنة، فقد كان من الممكن أن تنتهي هذه المواجهة سريعاً كسابقاتها، لولا أنها جاءت نتيجة مخزون التراكمات الكمية والنوعية من المعاناة والرفض والمقاومة للاحتلال الغاصب.
لقد وصلت درجة الوعي والممارسة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة إلى مستوى النقطة الحرجة القابلة للانفجار الكامل والشامل والرفض المطلق للتعايش مع الاحتلال، بالرغم من كل المحاولات التي سبقت الانتفاضة لتحسين المستوى الاقتصادي جراء فتح سوق العمل الاسرائيلي أمام الفلسطينيين في قطاع غزه والضفة الغربية.
ساهم هذا الوعي في وجود النخبة السياسية التي تكونت منذ عام 1982م والتي تشكلت من عناصر قيادية لثلاث تشكيلات رئيسية وهي القوى الوطنية والقوى الاسلامية والشخصيات الموالية للاردن، حيث منحت هذه النخبة الانتفاضة قوة وشمولية واستمرارية، في ظل انشداد الرأي العام الفلسطيني لصالح القوى الوطنية وملتزماً بقرارات وتوجهات القيادة الوطنية الموحدة ذراع منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أطاحت بالاعتقاد الإسرائيلي بأنها قد استطاعت خلال العشرين عاما السابقة لاندلاع الانتفاضة إلحاق الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ومن تحييد سكانها عن الصراع وتحدي السلطات العسكرية المطبقة عليهم.
وقد استمرت الانتفاضة رغم وعد رابين (رئيس وزراء حكومة الاحتلال آنذاك) بالقضاء عليها بسرعة، مستخدماً كل الوسائل القمعية لإخمادها، إلا أن اشتداد الانتفاضة وانتقالها سريعاً إلى كل قرية ومدينة ومخيم ضربت هذا الوعد، وأكدت عدم قدرة « رابين» على الوفاء بوعده، وفي ظل أن الانتفاضة أحدثت استنزافاً كبيراً وضرراً بالغاً للاحتلال على كافة الصعد الداخلية والخارجية، حتى أن «رابين» اعترف بقوة الانتفاضة وقدرة أبناء شعبنا في الأرض المحتلة على الاحتمال بالرغم من سياسة القتل والاعتداءات الوحشية والاعتقال وسياسة تكسير العظام التي استخدمها جيش الاحتلال، وفي ظل تفاقم مستوى المعيشة، فقد بقيت مستمرة محافظة على زخمها وقوتها، ولم يتمكن جيش الاحتلال من وضع حد لها، صاحبها تدهور في الوضع الأمني وضرب مفهوم الامن الإسرائيلي القائم على حماية مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها وغاياتها القومية في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع وفقا لجملة من المقومات الثابتة التي تضم في ثناياها، الهجرة والاستيطان، والمؤسسة العسكرية، ومع الأخذ بالاعتبارات التي بُنيت عليها عقيدتها العسكرية عبر الاحتفاظ بقوات حراسة كافية لمنع القدرة على اختراق أراضيها لعدم وجود العمق الكافي، وعلى أن تكون حربها قصيرة لا تطول مدتها، والعمل على عدم نقل المعركة إلى أراضيها و بذل كل الجهود لذلك وتحقيق أكبر المكاسب الممكنة، والمحافظة على الروح المعنوية والهيبة للدولة.
كل هذه المفاهيم الأمنية التي تشكلت منها نظرية الأمن الاسرائيلي تمّ سحقها أمام قوة الانتفاضة،

فلم يعود جيش الاحتلال قادراً على حماية المستوطنين، وقد عاشت دولة الاحتلال في جو من الرعب نتيجة العمل المقاوم بدءاً من الحجر وصولاً للعمليات المسلحة والتي تطورت رويداً رويداً من الحجر والسلاح الأبيض إلى السلاح الناري، مما أفقد المستوطن ورجل الشارع الاسرائيلي أمنه الشخصي وبفقدان الثقة بالسلطات الأمنية، وانعكس ذلك في حركة المستوطنين التي شكلت لهم المناطق المحتلة رعباً، مما حدّ من مشروع التوسع الاستيطاني، ومنع توسع الاحتلال والتمكن من أراضي عربية أخرى عبر بناء المستوطنات أو التوسع في حدودها والتهام المزيد من الأراضي، وأحْبَطت اصرار دولة الاحتلال بأن تكون دولة إقليمية عظمى عن طريق امتلاك أكبر وأقوى قوة عسكرية تقليدية ونووية في المنطقة، والاعتراف بوجودها عبر تفوقها في المجالات الصناعية والاقتصادية والسياسية والإجهاز على القضية الفلسطينية، كما تأثرت صورة دولة الاحتلال أمام الرأي العام العالمي عبر الممارسات العنصرية التي كانت تمارسها صباح مساء بحق الفلسطينيين.

لقد استطاعت الانتفاضة التأثير في الشارع الإسرائيلي وحتى على الأحزاب الإسرائيلية والمؤسسة العسكرية والتأثير النفسي على الجنود وازدياد رفض الخدمة العسكرية رغم إدراك المواطن بأن الخدمة العسكرية هي جواز السفر للحصول على الامتيازات، وإن إقدامه على الرفض للخدمة العسكرية هو بمثابة الانتحار ونهاية لمستقبله، كونه يتنازل عن الامتيازات والحقوق المدنية في مجتمع عسكري.

وأخيراً، لقد حققت الانتفاضة هزيمة للنظرية الأمنية الإسرائيلية ولولا اتفاق أوسلو الاتفاق المسمى باتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير ودولة الاحتلال، الذي شكل طوق النجاة لهذه النظرية كان بإمكاننا تحقيق شعارات الانتفاضة التي تم رفعها وهي العودة والحرية والاستقلال، واستطعنا تسجيل انتصار ناجز لمشروعنا الوطني التحرري.

العدو والانتفاضة: كيف قرأها؟ وكيف حاول الرد عليها؟

أحمد مصطفى جابر
كاتب ومسؤول قسم شؤون العدو في بوابة ومجلة الهدف

إذا كان الفلسطينيون في مختلف مشاربهم، يعتبرون الانتفاضة الشعبية الكبرى عام 1987 حدثا تأسيسيًا في تاريخ نضالهم الحديث، لما أحدثته من تغيّرات سياسية ومعنوية بالمعنى الاستراتيجي وإن لم تصنف ايجابية بالكامل، فإنها أيضا تعتبر في الأدبيات الصهيونية التي راجعتها وعلقت عليها وتمحصت في دلالاتها ومضامينها وأسباب اندلاعها، حدثا تأسيسيًا أيضا لدولة «إسرائيل» لما أحدثته من تغيير جذري على مستويات عدة، تبدأ بمعنى الاحتلال ووعيه ولا تنتهي بمحاولات دؤوبة لإعادة صياغة النظريّة الأمنية الصهيونية، انتهاءً طبعًا بالتغير السياسي على الأرض الذي وإن أحدث شرخًا في العقيدة الأيدلوجية الصهيونية تجاه مصير الأراضي المحتلة إلا أنه ولأسباب من خارج سياق الانتفاضة، وربما محمولة عليها جاء ضد مصلحة الفلسطينيين.

ففي السياق الصهيوني للحدث الكبير وسّعت الانتفاضة بشكل ملفت وواضح الاستقطاب الأيديولوجي في المجتمع «الإسرائيلي»، وتسببت بانهيار ثقة الجمهور في المستويات العسكرية من المستويات التشغيلية التكتيكية إلى الاستراتيجية، وحطمت فكرة الاحتلال السهل وشبه المجاني، وكما يرى المؤرخ أوري ميلستين فقد أضرت الانتفاضة بشكل كبير بهيبة كبار الضباط والاستراتيجيين وكشفت عورات عجزهم.

فبعد عشرين عاما من احتلال قطاع غزة (عام 1967) تبدد وهم الهدوء، بددته حجارة صغيرة وزجاجات مولوتوف، ولكن أيضا عمليات مقاومة عظيمة قتل فيها جنود وضباط أعادت إلى الذهن العسكري الصهيوني سنوات الزخم الثوري أعوام 1972-1970.

وَتُجمعُ الآراء بدون حتى استثناء واحد، أن الكيان الصهيوني قد دخل بالفعل في مرحلة خمول في التعامل مع المناطق المحتلة، بسبب الركون إلى الهدوء الكاذب الذي عجزت عيون الشاباك عن النظر في أعماقه لترى فوران بركان، حيث لم يكن الجيش مستعدًا، ولم يكن لدى المخابرات معلوماتٍ كافية مما أدى إلى سيادة عدم اليقين في أوساط صانعي القرار والعمليات على الأرض. فالانتفاضة لم تكن حدثا عابرًا، بل تركيمًا هائلا لأحداث كان هناك ميل لاعتبارها عابرة، كذلك لم تكن من صنع رجل واحد، أو فصيل أو مجموعة محددة، بلّ صُنع شعب كاملٍ بإنخراطٍ كلي، وكان من المشكوكِ فيه تمامًا أن تكون أي قوة قادرة على منع هذا الفيضان الثائر.

يتتبع هذا النص رد الفعل «الإسرائيلي» تجاه الانتفاضة، وكيف تم تصنيفها وتقييمها والتعامل معها، عبر عدد من المراجعات والدراسات الصهيونية لكتّاب مختلفين.

ورغم أن الانتفاضة لم يتم فهمها من قبل «الإسرائيليين»، وفي الغالب تم تفسيرها استنادًا إلى قائمة المصطلحات المعتادة كـ«أعمال شغب» ومخربين، وعنف فلسطيني، إلّا أن بعضَ الدراسات الصهيونية تحاول إعادتها إلى تركيم سابق ورصد الأحداث التي سبقتها في الأشهر القليلة، حيث يسجل ارتفاع عدد المواجهات. فقبلها بشهر في 8 آب/ أغسطس 1987 قتل ضابط احتياط، وبعده بأسبوعين زعم الأمن الصهيوني إحباط محاولة «انتحارية» في القدس ثم قتل جندي في مطلع أيلول/سبتمبر وطعن ثلاثة داخل «الخط الأخضر».

كيف بدأت الشرارة؟

اعتبرت التقديرات «الإسرائيلية» حينها أن الانتفاضة كانت ظاهرةً عفويةً جزئيًا، ثم بدأ متحدثو

منظمة التحرير يزعمون أن المنظمة هي التي نظمت الفعل الانتفاضي وأعدت له، ويعتبر مؤرخون صهاينة وفلسطينيين أيضا أن هذه المزاعم جاءت بسبب محاولة المنظمة إدخال مزيد من سيطرتها ونفوذها عبر جمهور كان فعلا ضمن المنظمة وفصائلها وسط المتظاهرين، ولا يخفى أن الواقع في الأراضي المحتلة كان قد أبرز ثلاث نخب أساسية كما يشير محلل فلسطيني، نخب المنظمة وفصائلها على تفاوتها طبعا، والنخب الاسلامية التي تبلورت أساسا عبر حماس والجهاد الإسلامي، ونخب أخرى نتجت عن تمدد النظام الأردني إلى غزة ضمن رؤية «إسرائيلية» بالأساس باعتبار الأردن هو الحل، وكانت المنظمة هي الأكثر تجذرًا وتنظيمًا وقدرة على العمل المنظم، بسبب تجربتها التنظيمية المطولة، ما اتاح لها أن تكون المرجعية للقيادة الوطنية الموحدة التي تشكلت أصلا من ممثلين محليين لفصائل المنظمة.

شملت سياسة «إسرائيل» في الضفة وغزة قبل الانتفاضة نشاطات روتينية منها: محو الشعارات التي تكتب على الجدران، وملاحقة الصبية من راجمي الحجارة الذين مهدوا بأفعالهم نوعا ما ليصبح هذا السلوك ظاهرة عامة، وكانت قوة حرس الحدود هي القوة الرئيسية لمعالجة الموقف مع تجنب الاحتكاك قدر الإمكان، وتدابير محلية بسياسة العصا والجزرة في العقاب والثواب، وتأمين الطرق، وكان حظر التجول بمثابة وسيلة مفضلة للعقاب للحد من الاحتكاك مع السكان، ومحاولة السيطرة على الضفة وغزة بأقل النفقات، وإغراء الفلسطينيين بعائدات العمل داخل «إسرائيل»، حيث مُنحت التصاريح تقريبًا لكل من طلبها، مع مساعدة الأردن لتعزيز مكانته في الضفة وتسريب نفوذه إلى قطاع غزة.

يُجادل يعقوب بيري، رئيس الشاباك السابق بأن: « الانتفاضة كانت فورةً عفويةً وليست حدثًا مخططا له مسبقا «. في حين يرى مردخاي كيدار، الخبير في شؤون الشرق الأوسط من قسم اللغة العربية في جامعة بار إيلان، أن ما يميز الانتفاضة الشعبية ليس فقط قوتها، ولكن هذا النوع من الناس الذين شاركوا – الشباب والطلاب والمهنيين–، الذين في معظمهم لم يكونوا تجاوزا الخامسة والعشرين، وهو الجيل الذي وُلِدَ تحديدًا في ظل الاحتلال، وهو الجيل الذي ذاق على جلده طريقة التعامل الصهيوني مع جيل الشباب الفلسطيني وكمية القمع الوحشي التي تعرض لها، وكان ينتظر فقط لحظة الانفجار.

يقول موشيه جفعاتي (عقيد احتياط) الذي قاد خلال الانتفاضة منطقة طولكرم وقلقيلية، وكان أول قائد للواء يهودا الذي عمل في الخليل قبل عام من الانتفاضة، «شعرت أن المنطقة بدأت تسخن ورأيت الهياج عن قرب، وبدأت المظاهرات تحدث على نطاق لم يكن معروفًا في الخليل، خاصة بين الطلاب الفلسطينيين»، وبشكل لا لبس فيه «كنا نلقي القبض على الأعلام»، ومع اندلاع الانتفاضة «لم يكن هناك عدد كاف من الجنود» و»الجيش لا يعرف ماذا يفعل وبدا محرجًا». ويضيف « لم يكن لدى النظام الوسائل للتعامل مع أعمال الشغب «.

كان البروفيسور موشيه ماعوز، من قسم الإسلام والشرق الأوسط في الجامعة العبرية في القدس، أحد كبار المستشارين في الشؤون العربية لوزير الحرب اسحق رابين، وفي كتابه «القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية»، الذي نشر في عام 1985، قبل عامين من اندلاع الانتفاضة، والذي نقله إلى الوزير رابين ورئيس الوزراء آنذاك بيريز ، كتب ماعوز أنه في المستقبل «ستنتج الضفة الغربية قيادة أصغرُ سنًا، وأكثر راديكالية وتجدد النضال السياسي ومن بين أمور أخرى عن طريق العصيان المدني وأعمال العنف ضد إسرائيل، انطلاقا من الإحباط العميق واليأس بسبب زيادة وتيرة المستوطنات اليهودية وعملية ضم الأراضي».

ويرى أوري ميلشتين أنه على الرغم من أن كتاب ماعوز وصل إلى الأشخاص المناسبين و في الوقت المناسب، لكنه لم يحصل على الاهتمام المناسب وحتى بعد أكثر من 30 سنة من الأحداث الصعبة للانتفاضة، شعر بالإحباط، لأنه كان يتوقع المستقبل، وشارك أفكاره مع وزير الحرب الذي لم يقبل الحجج أو لم يستوعبها وكذلك المؤسسة الأمنية.

في تأريخ الانتفاضة، إعتبرت دراسات «إسرائيلية» وفي سجل شبه رسمي فلسطيني أن ما أشعل

شرارة الانتفاضة كان جنازة الفلسطينيين الأربعة من جباليا الذين استشهدوا بعد أن اقتحم/صدم سائق صهيوني سيارتهم بشاحنةٍ جنوبي حاجز إيرز، واعتبر الصهاينة أن الاستهداف كان ثأرا لاغتيال شلومو ساكال، المستوطن الذي طعن حتى الموت قبلها بيومين، في سوق غزة. هذا القول يتنافى مع تاريخ المواجهة الطويل، فمثلا، في السادس من تشرين االأول/ أكتوبر اغتال الجيش الصهيوني خمسة من مجاهدي حركة الجهاد الإسلامي فيما أصبح معروفا بمعركة الشجاعية والتي اعتبرتها الحركة يوما لانطلاقتها، حيث كانت خلية الجهاد قد هربت من سجن غزة وقتل فيها ضابط الشاباك فكتور أرغوان. أعقب المعركة إضرابٌ عامًا استمر ثلاثة أيام حيث شوهد المقاتلون المسلحون لأول مرة ربما منذ مطلع السبعينيات يتجولون في السيارات ويدعون للاضراب، وأيضًا عمّت موجة المظاهرات مدن ومخيمات غزة والخليل وبير زيت. أما حادثة الدهس فقد كانت مجرد شرارة إضافية ليست حاسمة، إذ كانت قد حصلت حوادث أسوأ سابقا خاصة حادثة مفترق أسدود حيث استشهد 23 عاملا معظمهم من عائلة البحيصي في دير البلح، ولم ينعكس هذا على الشارع الفلسطيني.

وبعد معركة الشجاعية ببضعة أيام أطلق مستوطن صهيوني النار على فتاة فلسطينية، وفي يوم 9كانون أول/ ديسمبر قام شبان بإلقاء الحجارة على الجنود في وسط مخيم جباليا، وحاصرت مجموعة من الفلسطينيين سيارة جيب وهاجموا الضابط وحاول واحد منهم الاستيلاء على سلاحه وألقيت زجاجتي مولوتوف على السيارة، وأشهر الضابط سلاحه وقتل الشهيد حاتم السيسي وقام الآلاف بمحاصرة المستشفى واسترداد جثمانه وأقاموا له جنازة كبيرة، وتسبب هذا بمزيد من الاحتقان والتصعيد، واعتبر هذا اليوم أول يوم في الانتفاضة، وحاتم السيسي شهيدها الأول، رغم تراكم الأحداث السابقة، ومن جباليا امتدت الانتفاضة لتعم البلاد كلها، ووصلت إلى القدس في التاسع عشر من الشهر ذاته، واختار الاحتلال الانقلاب على كل «جهوده» منذ احتلال المدينة بالكامل عام 1967، فبدأ بإعادة عزل أحياء شرقي القدس، كإجراء عقابي، وأدرك فيما بعد أن هذا ليس عملا حكيمًا، فتم إرسال الشرطة للسيطرة على المدينة التي فقد الاحتلال القدرة على «توحيدها» ثانية.

بالعودة إلى حادثة الدهس، عندما أصاب سائق الشاحنة الإسرائيلي هرتزل بوكوبزا، سيارة تقل ثمانية فلسطينيين كانوا عائدين من العمل في الداخل المحتل قتل أربعة منهم، وعندما حاصر الجمهور سيارة بوكوبزا، هرب للنجاة بحياته وتم نقله بسيارة «إسرائيلية» مارة، وفيما بعد اتهم بالقتل الخطأ، ولكن هذه المسرحية القضائية «الإسرائيلية»، لم يكن لها أي تأثير على مجرى الأحداث وسرعان ما انتشرت الانتفاضة من غزة إلى مدن الضفة وقراها ومخيماتها.

ذلك كما قلنا، إضافة إلى عشرات الحوادث الأخرى التي اعتبرت في المستوى الأمني الصهيوني كمؤشر على تدهور الوضع الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سجل تضاعف مستمر لما سمي «الحوادث الإرهابية» توجت بانسحاب ذليل لقوة «إسرائيلية « من مخيم بلاطة، في حادثة لم تعتبر عنيفة بشكل مميز.

فرضيات صهيونية عن الانتفاضة تتقاطع مع أخرى فلسطينية

يشير دارسوا الانتفاضة من الصهاينة إلى عديد من الفرضيات التي اعتبرت فلسطينيًا أيضًا محركات ونقاط اشتعال بنسب متفاوتة، أبرزها صفقة تبادل الأسرى بين الكيان والجبهة الشعبية-القيادة العامة، حيث أن يوفال ديسكين الذي عمل كمنسق أمن الشاباك في نابلس وجنين وطولكرم حينها، يعتبر أن إطلاق سراح الأسرى هو السبب الرئيسي للتغييرات والعمليات التي أدت إلى الانتفاضة الشعبية عام 1987، ويضيف: «لقد شعرنا بهذا، فجميع السجناء الذين أطلقوا كانوا قيادة جديدة ومتطرفة وناشطة مع شعور بأنهم بتحررهم هزموا دولة إسرائيل».

أيضا يرى دارسون آخرون أن دعوات اليمين المتطرف التي قادها أرئيل شارون لاقتحام الحي الإسلامي في القدس وتهويده، ونية فصل شرقي القدس عن شركة الكهرباء أدت إلى تصاعد التوتر والتحريض المتبادل.

يلاحظ آخرون أيضًا أن الانحدار الاقتصادي كان عاملاً مهمًا، حيث انخفض نصيب الفرد بعد 15 سنة

من النمو في أوائل الثمانينات، وارتفع معدل النمو الطبيعي لسكان الضفة وغزة، بسبب تحسن الخدمات الطبية وانخفاض معدل الوفيات. إذ ترافق انخفاض الدخل مع ارتفاع معدل البطالة، وذلك جزئيا بسبب ارتفاع في تعليم السكان ورفض الشباب المتعلمين للعمل في وظائف بسيطة وزاد عدد الناس الذين يعتبرون أنفسهم فقراء.
كل هذا فسرّ وبشكل محق فلسطينيًا بأنه ناتج عن الاحتلال ونهب واستغلال الموارد الفلسطينية من قبله، بينما لم تستعمل الضرائب التي يجنيها من الفلسطينيين في الإنفاق على الخدمات في قراهم ومدنهم، وبالإضافة إلى ذلك، مَنَعَ الفلسطينيين وأغلبهم فلاحين من الوصول إلى الموارد المائية وردم مئات الآبار، وحصولهم بتعنت على حصص مياه منخفضة جدا مقارنة بالمستوطنات، كل هذا عَزَّزَ وضوح الرؤية لدى الفلسطينيين بأن «إسرائيل» تحتلهم ثم تنهبهم وتسرق مواردهم.
يلاحظ مؤرخون صهاينة وفلسطينيون أيضا أن من أسباب الانتفاضة: شعور الفلسطينيين بأنه تم التخلي عنهم من قبل العرب، وفشل منظمة التحرير في وعدها بتدمير «إسرائيل» وإقامة دولة فلسطينية، وهكذا يكتشف الكثير من الفلسطينيين أنهم في طريقهم لإكمال حياتهم تحت الاحتلال كمواطنين من الدرجة الثانية على الأكثر، يُضَاف إلى ذلك ما تسرب عن توقيع اتفاقية (لم تر النور فعلا) يوم 11 نيسان /أبريل 1987 في لندن بين شمعون بيريز والملك حسين تُعزِّزُ الخيار الأردني في السيطرة على الضفة الغربية وتتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.
يزعم آخرون أن «التطرف الديني» اعتبر عاملا إضافيا في أعقاب انتصار الثورة الإيرانية التي نجحت في تحريك الرياح وتقوية التيار الديني، وأن «إسرائيل» نفسها قد شجعت هذه الظاهرة، و واعتبرت الحركات الدينية عقبة أمام منظمة التحرير الفلسطينية، وسمحت «إسرائيل» بحرية حركة الجمعيات الإسلامية ما مهد لولادة حركة حماس بالسيطرة على جميع المرافق الدينية عن طريق دفع العناصر المعتدلة للخارج. الأمر الإضافي الأخر، النجاحُ المبهرُ للهجوم الفدائي الذي نفذه خالد أكر بطائرة شراعية ضد معسكر غيبور (الأبطال) ما أيقظ بشكل كبير النضال الفلسطيني ضد «إسرائيل».
وهناك أمرٌ آخر لايمكن تجاهله، في المقدمات التي قليلا ما تلفت الانتباه، يروي اسحق مردخاي نقلا عن كتاب «الإرهاب والأمل» للصحفي ديفيد يروشالمي، ويقول: أنه عام 1987، عُقدت محادثات مع الزعماء الفلسطينيين فيصل الحسيني وساري نسيبة وآخرين، الذين لم يعتقدوا أن اليسار «الإسرائيلي» يمكن أن يحقق السلام، من ناحية أخرى، اعتقدوا أن الليكود لديه فرصة، وتمكن من إقناع المرشح لرئاسة المكتب الصحفي لشامير، موشيه أميروف مشاركته تلك المحادثات، وأحضر معه العديد من الشخصيات الليكودية، الذين كانوا يُعتبرون «أولاد شامير» وأبرزهم دان ميردور وأيهود أولمرت.
بعض نتائج الاتصالات تم إبلاغها لشامير ولكن الشاباك كان يعرف كل شيء عن العملية ويُبْلِغ شامير أيضًا، ويقول يرشالمي: «كنا نعتقد أن هذه الخطوة تمت بموافقة رئيس الوزراء، وبما أن شامير سمح لنا بإجراء المحادثات، كنا متأكدين من أنه سيكون سعيدًا بتوقيع الوثيقة، في آب / أغسطس 1987»، ولكن ما حدث أنه في اليوم الذي كان يفترض فيه توقيع الوثيقة تعرض نسيبة للضرب في رأسه من قبل رجال ملثمين وأصيب بجروح خطيرة، وقصفت القوات الجوية مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في لبنان وانهارت الخطة، وطرد أميروف من الليكود بسبب خيانة الأيديولوجيا، وحوكم يرشالمي لمدة ثلاث سنوات بسبب الاجتماع مع منظمة التحرير وبقي أربع أشهر في السجن عام 1992، وأرسل شامير الحسيني أيضا إلى الاعتقال الإداري». ويزعم يروشالمي أن إحباط الفلسطينيين من توقيع الوثيقة قد يكون أحد عناصر الانتفاضة.
تزعم دراسات صهيونية أنه في الأيام الأولى للانتفاضة كانت غير مُنَظّمة، وأن الدراسات الاستقصائية التي أجريت بين المحتجزين الفلسطينيين كشفت أن معظم المعتقلين في هذه المرحلة لم يكونوا على صلة بنضالهم الوطني، وكثير منهم كانوا يعملون في «إسرائيل»، بالإضافة إلى ذلك اعترف بمشاركة النساء والأطفال في المواجهات، ولكن هذه «الفوضى» سرعان ما انتهت، بتشكيل اللجان الشعبية والقيادة الوطنية الموحدة التي تأسست رسميًا في كانون أول/ديسمبر وصدر بيانها الأول

في العاشر من الشهر التالي عام 1988.
تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية مباشرةً من قيادة الانتفاضة، لأن معظم أعضاء اللجان الشعبية وجميع أعضاء القيادة الموحدة كانوا أعضاء في فصائلها، ولكن بقي القادة المحليون مجهولون نسبيًا ولم تكن منظمة التحرير وفصائلها وحدها في الميدان، بل وجدت نفسها تتنافس لأول مرة مع حماس والجهاد الإسلامي.
وعلى الرغم من أهميتها، تم تهميش الانتفاضة في الخطاب «الإسرائيلي العام في محاولة لعزل ما يحدث في «المناطق» عن المجتمع الصهيوني في الداخل، ولعل الشخص الأكثر صلة كان اللواء متقاعد اسحق مردخاي فعندما اندلعت الانتفاضة كان هو قائد الجبهة الجنوبية، ولكن بعد عام ونصف انتقلت المسؤولية إلى الجنرال ماتان فيلنائي، وحل مردخاي محل عمرام متسناع كقائد للقيادة المركزية.

الرد الصهيوني

تم تعيين مردخاي قائدًا للقيادة الجنوبية في عام 1986، حيث يقول: إن غزة كانت مألوفة له مع مواقع خدمته السابقة، ويقول إنه اندهش من المساجد الكثيرة التي تم بناؤها هناك، ومن نفوذ الجمعية الخيرية التي يرأسها الشيخ أحمد ياسين «الذي تم دعمها استراتيجيا من «إسرائيل» كما يزعم، ويرفض عضو الكنيست بيري بشكل قاطع الادعاءات التي صدرت في الماضي بأن الشاباك كان وراء تأسيس المنظمة (يقصد حركة حماس). ويشير بيري إلى أن «الانتقاد غير صحيح» ، ولكنه يلاحظ أن جوهر المشكلة هو الاستعداد والرغبة «الإسرائيلية» في إنشاء حزب معارض لمنظمة التحرير الفلسطينية». ولسنوات عديدة ، «كانت إسرائيل تبحث عن أي منظمة لمواجهتها».
الدكتور كيدار ينضم لبيري، ويؤكد أن إسرائيل لم تقف وراء إنشاء حركة حماس، وإن كان يشير أيضا إلى تفاصيل حول السنوات التي سبقت الانتفاضة، والعلاقة بين مؤسس حركة حماس، الشيخ أحمد ياسين، ومنسق أعمال الحكومة في الثمانينات ديفيد بن إليعيزر، وسرعان ما أعلن عن تأسيس حماس، وظهر جيل جديد من الفلسطينيين الذين ولدوا بعد الاحتلال عام 1967، وكانوا يعيشون في ظروف مُرَوَّعة، بينما امتلات أسواق غزة أيام السبت بـ»الإسرائيليين» الذين يأتون لشراء السلع بأسعار رخيصة.
وأوضح مردخاي أن: «السلطة والمسؤولية عن قطاع غزة والضفة الغربية لم تكن من قبل الجيش، لكن وزارة الدفاع ومنسق أعمال الحكومة في المناطق، التي كانت خاضعة لوزير الدفاع. كان لدينا القليل جداً من المعلومات الاستخباراتية حول ما يحدث في قطاع غزة. وقفت هناك ولدي عشر كتائب، أي ما مجموعه 800 شخص، مع القليل من المعدات، ولم يكن لدينا أي فرصة للتعامل مع 650 ألف عربي كانوا يعيشون هناك».
يقول المؤرخ أوري ميلشتين إن أحدًا في المؤسسة الأمنية الصهيونية، لم يفهم ما الذي يعنيه الحدث في جباليا ومخيمات غزة، وفي مراجعته لتلك الفترة، فإنه يقسم الانتفاضة لقسمين أو مرحلتين، الأولى ما يصفه باندلاع أعمال الشغب والمظاهرات العنيفة التي شارك فيها عشرات الآلاف من الأشخاص الذين تميزوا بالتسلح بالحجارة وإلقاءها على الجيش وقوات الأمن، ووصفهم الإعلام الصهيوني يومها بأنها «عودة إلى العصر الحجري»، ومرحلة ثانية زعم إنها مثلت «الحملة الإرهابية» التي بدأتها حماس والجهاد.
يروي ميلستين محادثة دارت بين إسحاق رابين، ورئيس هيئة الأركان دان شومرون الذي كانت ولايته قد انتهت، إذ سأله شمرون إن كان سيوقع اتفاقا مع ياسر عرفات ، وسأله رابين إن كان لديه حل فرد شومرون: «إسحق، الجيش الإسرائيلي ليس لديه جواب».
وكتب مردخاي بأن: « في المناقشة التي أجراها وزير الدفاع رابين قلت هناك إن الوضع قد تغير بشكل كبير، وأن الكثير من القوات كان يجب توجيهه إلى قطاع غزة، ولكن رابين طار إلى الولايات المتحدة تلك الليلة دون قرار، لكي يوقع اتفاقية شراء طائرات الأف 16»، وفي ذلك

الوقت، يقول ميلشتين أن الضباط الكبار لم يفهموا أهمية الحدث، وحتى كبار الصحفيين، ولكن بعد أكثر من عامين نشر زئيف شيف المراسل العسكري لهآرتس حينها بالتعاون مع إيهود يعاري معلق الشؤون العربية في القناة الأولى كتابهما «الانتفاضة»، ووجها فيه انتقادات لاذعة لرابين لأنه واصل رحلته إلى الولايات المتحدة رغم إنه عاد مباشرة بعد التوقيع، وفي تلك المرحلة يقولان: أن الانتفاضة كانت قد اكتسبت زخمها وتتراكم. ميلشتين أن: «الإسرائيليين» لم يفهموا في الوقت الحقيقي والمناسب، الديناميكيات الكامنة وراء الانتفاضة، ولم يفهموا حتى اليوم. وعندما بدأت الانتفاضة خرج كل شيء عن السيطرة كما يقول مردخاي، وردًا على سؤال «لماذا لم نتمكن من السيطرة على أعمال الشغب عندما بدأت لأول مرة؟» يجيب مردخاي: «يجب أن نقول الحقيقة: فوجئنا، كما لم يكن لدينا الوسائل والموارد، ونحن لم ندرك في البداية ما يريدون، لم يكن لدينا حتى الآن سجلا في كيفية معاملة الفلسطينيين؟ ولم يكن الجنود معتادون على مثل هذه المواقف». ويصف يهودا مائير بأن التصرف كان نموذجًا لعدم الكفاءة أدى إلى خسارة معركة الإعلام بشكل مبكر جدا.

وكان نشاط الشاباك كبيرا وتم رصد خطب الجوامع التي دعت الناس إلى عدم استخدام السلاح والسكاكين بل فقط الحجارة، كنوع من «إشارة سماوية» حسب تحليل صهيوني، وحينها اقترح يهودا مائير على الشاباك أن يُرسلوا رجالهم ليمنعوا الخطباء في الضفة وغزة، ولكن الشاباك رد بأن ليس لديه ما يكفي من العملاء الميدانيين.

إكسر عظامهم

يقول العميد المتقاعد أميتزاي تشن الذي كان آمر وحدة كوماندوس «شاكيد» في مطلع السبعينيات في غزة: أن «الجيش الإسرائيلي» تجاهل عام 1987 دروس عامي 1972-1971.

وذكر مئير أن «رابين زار الأراضي المحتلة كثيراً وسألنا ماذا نفعل؟ لم يكن هناك جواب، لذلك قال: «كسّر عظامهم». وسرعان ما انتشر أمره وحصلت فضيحة «لإسرائيل»، واضطر رابين للانكار، وزعم: « لسوء الحظ، أُخِذتِ كلماتي مأخذ الجد - لضرب المحرضين وبالتالي تحييد المظاهرات، طلبت وسائل الإعلام هنا أن أحاكم، لم أحصل على دعم». ولكن موشيه جفعاتي قال: إنه تم تنفيذ الأمر حرفيًا. نتيجة لخروج أمر رابين إلى العلن شنّ المحامي العسكري أمنون ستراشنوف محاكمة ضد اليسار في «إسرائيل» وحول العالم، وأصبح مائير كبش الفداء لتصريح رابين بعد أن قام شخصيًا بتنفيذ أمره حرفيا، ففي إحدى المرات وّضع مئير، وهو ضابط برتبة مقدم في الاحتياط، عددا من الفلسطينيين في حافلة، وزاد من ضجيج المحرك وأمر جنوده بضربهم، وكان موضوع المحرك لكي لا يُسمع صُراخهم في الخارج، وسيق يهودا مئير للمحاكمة، وفقًا للقاضي المتقاعد أمنون ستراشنوف «هنا،» وعلاوة على ذلك، أمر جنوده بكسر الأيدي والأقدام لمثيري الشغب الفلسطينيين، على ما يبدو بالاعتماد على تصريح قد لا يكون رابين قد نطق به»، وقد تم تخفيض رتبته من عقيد إلى عريف، ثم طرد من الجيشّ. ويضيف مائير: «وفقدت معاشاتي. لقد كانت أول تجربة للانتفاضة، وكانت أضرارها على جيش الدفاع الإسرائيلي ودولة إسرائيل هائلة، وبعد ذلك لم تكن هناك فرصة لوقف الانتفاضة».

جاء الاعتراف بضرورة تعزيز القوات بعد عودة رابين من الولايات المتحدة، ويتذكر مردخاي: «كانت هناك قوات في قطاع غزة، كنا 70 كتيبة، كان العامل الرئيسي هو شرطة الحدود»، ويضيف:» كل أسبوع كانت تجري مناقشة بين جميع الأطراف في وزارة الدفاع، وقمنا بتطوير نظرية لتفريق المظاهرات، وحتى عام 1989، لم يقتل أي مقاتل إسرائيلي في قطاع غزة، لكن تم اختطاف اثنين من المقاتلين في اسرائيل وقتلوا».

في يوليو 1989، حل الميجور جنرال ماتان فيلناي محل مردخاي، الذي كان قد انتقل إلى القيادة المركزية، ووفقا لفيلناي: «وجدت نفسي في حالات خطرة للغاية، في نهاية أكتوبر 1991، بدأ مؤتمر مدريد، وكان رئيس الوفد الفلسطيني الأردني الدكتور حيدر عبد الشافي، أحد نبلاء قطاع غزة، الذي دافع منذ عام 1947عن فكرة الدولتين، وإذا فتحنا النار سنضر بالمؤتمر، ولكن القادة المحليون في

الأحياء هم الذين حددوا التطورات وليس عرفات في تونس».
في هذه الأيام، يصف الكولونيل رون أبراهام سلسلة الأحداث: كانت شعبة كتائب الاحتياط في القطاع الشمالي مسؤولة عن الدوريات الأمنية الروتينية في غزة، وكان يصل العدد إلى 10 دوريات روتينية، ولكن «خلال أربعة أيام وصل العدد إلى 1200»، ويتابع الحديث عن أزمة المعدات، «لقد طلب منا حماية المركبات من الحجارة (حتى كان جنود الاحتياط قد حموا السيارات بأسرة مربوطة بسيارة ...)، كنا نتعامل مع عدد كبير جدًا من الهجمات، أكثر من 150 هجمة يوميا».
يصف العقيد يشخشيل لولاتشي، الذي شغل منصب نائب مدير فيلق الاستخبارات العسكرية خلال هذه الفترة، واقع الحال كما يلي:
«دخلت القيادة في عملية متسارعة، حتى ذلك الحين كان الجميع يتعاملون مع قطاع غزة كمنطقة هادئة في ذلك الوقت، وعند اندلاع الانتفاضة تدفقت المعدات العسكرية والأسلحة بمعدل لم نكن نعهده من قبل، كانت القيادة مليئة بالقوة لدرجة أنه لم يكن هناك مكان لإيواء المركبات والجنود الذين وصلوا، لقد حاربنا أعلام وعلامات للفلسطينيين».
وَصَعَدَتْ «إسرائيل» ضغطها على من اعتبرت إنهم مُسَيِّري الانتفاضة، من أفراد منظمة التحرير الفلسطينية وحماس، اغتيل أبو جهاد (خليل الوزير)، الذي كان مسؤولا عن تنظيم الانتفاضة في منظمة التحرير الفلسطينية، على يد وحدة السيرت متكال بعد خمسة أشهر على الانتفاضة وبدأت شرطة حرس الحدود تشغيل وحدات متخفية في داخل الانتفاضة.
وبعد اختطاف وقتل شرطي حرس الحدود، نسيم توليدانو، تم تنفيذ عملية الإبعاد الجماعي، حيث اعتقل الجيش الصهيوني 1200 فلسطيني وتم ترحيل 415 منهم إلى لبنان، ورفض لبنان استقبال المبعدين، فأقاموا مخيمهم في مرج الزهور في المنطقة المحايدة، وسرعان ما تحول المخيم إلى مركز إعلامي أسقط صورة «إسرائيل» عالميًا.
ما هو أكثر إشكالية «لإسرائيل» من الموقف الإعلامي، كان تواصل المبعدين مع ممثلي فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية، ويزعم العدو أنه تم تدريبهم على القيام بهجمات وعلى التفجيرات، وبرز في مرج الزهور قادة مهمين كالشهيد عبد العزيز الرنتيسي وغيره، في النهاية، أجبرت «إسرائيل» على إعادة معظم المُرحّلين إلى بيوتهم.
في شهادته يقول العميد الدكتور دوف تماري، أن: «قادة البلاد وقادة الجيش الإسرائيلي اعتقدوا في عام 1987، أننا قادرون على التعامل مع سلسلة من الأحداث، ولكنهم لم يفهموا أن هذه عملية تاريخية».
ضمن الدراسات «الإسرائيلية» أيضا نشر الدكتور هاييم آتسا مؤخرًا كتابًا جديدًا بعنوان: «غرباء عن أنفسهم – تاريخ البشرية كثورة عقلية» ، من بين أمور أخرى، يتعامل مع ظاهرة الانتفاضة، وهو يعتقد أنه يجب بالفعل مكافحة «الإرهاب»، ولكن في الوقت نفسه، يضيف: يعاني النظام السياسي في إسرائيل من الرعونة والسطحية». ويقول إن أحد الأسئلة المثيرة للاهتمام هو ما حدث للجمهور «الإسرائيلي» من حيث الوعي الوطني؟ «لقد تغيرت المنطقة من نهاية إلى أخرى، طوال 30 عامًا، لم تعد يهودا والسامرة إلى الاستقرار كما كانت، مع مرور الوقت، كانت هناك عناصر إرهابية موحدة في الضفة الغربية، و العديد من الإسرائيليين لم يتمكنوا من رؤية هذه الأحداث، ويبدو أن اليسار كان يعبث بعقول الناس ضد الجيش» و «فاز اليسار بأكبر منظمة متطرفة نتيجة الانتفاضة وهي بتسيلم».
وقد أقر شلومو غازيت رئيس الاستخبارات العسكرية السابق في كتابه أن الانتفاضة وضعت حدا لعشرين عاما من وهم الهدوء النسبي، ويعترف أن: «المهمة لم تنجز بالفعل، قمنا بكل شيء: طردناهم، وكسرنا عظامهم، وهدمنا البيوت، ونفذنا إجراءات خاصة بالوحدات الخاصة، كل شيء جُرِّبَ، ولكن دون أي نجاح والواقع آنذاك ما زال حاضرًا اليوم».

أخيرًا

في الوقت الذي تغالي فيه، بعض الأدبيات الصهيونية المتطرفة في تمجيد الذات، وبأن الجيش نجح في احتواء الانتفاضة وترويضها، فإن الأدبيات الموضوعية والأكثر رصانة وعلمية، تؤكد أن الجيش فشل فشلاً ذريعًا في التعاطي مع الانتفاضة حتى بعد ست سنوات من اندلاعها، رغم كل الإجراءات التي اتخذت في مواجهتها.

لم يتوقف زخم الانتفاضة نتيجة الإجراءات الصهيونية، ولكن بسبب السلسلة المتدحرجة من الأحداث التي بدأت بغزو العراق للكويت في صيف 1990، واندلاع حرب الخليج بعدها بعام ونصف، وتحويل انتباه العالم تدريجيًا، إلى بؤر صراع جديدة، وخلق واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط، مكن الولايات المتحدة من أن تلعب دوراً محورياً في المنطقة، بعد أن أصبحت قطباً أحادياً يقود النظام الدولي أثر انهيار التوازن الدولي، بتفكك الاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية، و إخضاع الأطراف لفكرة ما سُمي في حينه مؤتمر السلام في مدريد، الذي قبلت أن تشارك فيه قيادة المنظمة، ضمن وفد فلسطيني أردني مشترك، وصولاً إلى مفاوضات أوسلو السرية، وما نتج عنها من اتفاقات كارثية، عبرت عن الذهنية السياسية القاصرة والمتسرعة التي سيطرت على تلك القيادة بحثاً عن نصر سريع، في معركة، جاء الواقع بعد ربع قرن، ليعلن أنها هزيمة لنصر كان يمكن أن يتحقق بمزيدٍ من الوعي والمسؤولية والفعل والمثابرة والصبر.

صيدلية مجدي
MAJDI PHARMACY

هذا الكتاب

إن استلهام تجربة الانتفاضة، لا يعني بالمطلق استنساخَها الذي لا يمكن أن يكون، إلا إذا أردنا أن يتوقف التاريخ وينتهي عندها. بل يأتي من كونها شكّلت محطةً نوعيةً، كبّدت الاحتلال خسارةً تاريخية وممنوية؛ لم يجد بدًا أمامها إلا أن "يستلهم" تجربة الاستعمار المؤسس "بريطانيا الكبرى"، وما جرى بعد 3 سنوات من اندلاع ثورة فلسطين الكبرى عام 1936، التي انتهت بوعد الملوك وإقطاعييهم، وختمتها النكبة، ليمتطي الاحتلال ظَهْرَ النظام الرسمي العربي المهزوم، المتحالفِ مع القيادة الفلسطينية البرجوازية المهيمنة على الساحة الفلسطينية، فبعد 3 سنوات من اندلاع الانتفاضة الكانونية كنّا أمام "وعد بوش" الذي بدأ بما سمي "مفاوضات مدريد –واشنطن للسلام" وانتهى بإحلال كارثة أوسلو، الذي وعدنا بطلها بسنغافورة –كما الملوك من قبلِه– بتحقيق أمانينا.

استلهامُ التجربة، يعني أن نضع أيدينا على حقيقة واضحة وموضوعية، وهي استمدادية الشعب الفلسطيني المستمرة للعطاء وتقديم عظيم التضحيات، لكن يبقى السؤال: كيف يمكن أن تُستثمَر؟ ومن يجب أن يقوم بذلك، كي لا تستمرّ وتتجدد النكبة والكارثة؟

الهدف
بوابة الهدف الإخبارية